وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســـــة
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسـم: علـــــم الآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية و إجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ الثورة التحريرية

البعد الإنساني للثورة التحريرية من خلال مواثيقها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل م د"
دفعة 2022

من إعداد الطالبتين:

- حلايمية إنصاف
- طـبــة دنـيــا

إشراف الأستاذ:

د/ عبد الرحمان بن عطيا الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د/ أحمد شنتي	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
د/ عبد الرحمان بن عطيا الله	أستاذ محاضر – ب–	مشرفا و مقررا
أ. مبروك موهوب	أستاذ محاضر – ب –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله أولا وقبل كل شيء هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ونصلي ونسلم على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم المبعوث لرحمة العالمين

بداية واستناد لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة...وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة

إلى شهدائنا الأبرار ومجاهدينا الكرام.

ثم نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل

الأستاذ الدكتور **عبد الرحمان بن عطاء الله**

الذي كان نعم الموجه بما قدمه لنا من نصائح جليلة

الذي أضاء لنا درب البحث في إعداد هذه المذكرة

نتوجه بالشكر كذلك للأساتذة المناقشين لهذا العمل

وقبولهم وتحملهم عناء التصفح وتسجيلهم للملاحظات وإفادتنا أكثر في الموضوع

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة مسارنا الجامعي

ونخص بالذكر كل أساتذة العلوم الإنسانية

وإلى من ساعدنا من قريب أو بعيد بالشكر والعرفان

كما لا ننسى بالذكر من شجعنا بالكلمة الطيبة وبالدعاء

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا

الإهداء

إلى صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة

فلم يبخل عليا طيلة حياته

والدي العزيز عباس*

إلى من أفضالها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي

ولم تدخر جهد في سبيل إسعادي على الدوام

أمي الغالية شهرة*

إلى إخواني إسحاق، محمد، أيمن ،معتصم بالله وأختي رشيدة

إلى أقاربي وأصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني

بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

****حلايمية إنصاف ****

الإهداء

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار

وهو العلي القهار، الأول والأخر والظاهر والباطن

الذي أغرقنا بنعمته التي لا تحصى

الحمد لله كله والشكر لله كله

أن وفقنا وألهمنا الصبر على المساق التي واجهتنا

لإنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي هذا العمل إلى أغلي جوهرتين في الوجود

قرة عيني والدي*

اللذان كان لي سندا طوالا مشواري الدراسي

وإلى كل أخواتي "أحلام، ابتسام، سارة، كلثوم "وآخي "المكي"

والى زوجي ورفيق دربي "أشرف جابري"

وإلى أصدقائي ولكل من ساندني من قريب وبعيد دنيا

****طبة دنيا****

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
بـــسـمـلـــة	/
شكر وعرفان	/
الإهـــــــداء	/
فهرس المحتويات	**II-I**
مقدمـــــــة	**أ-ب-ج-د**
الفصل التمهيدي: إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية.	**23-06**
المبحث الأول: التحضير للثورة الجزائرية.	**15-06**
1. تأسيس المنظمة الخاصة.	**09-06**
2. ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل **(C.R.U.A)**.	**12-09**
3. اجتماع ال22 ومرحلة الانتقال الى العمل المسلح.	**15-12**
المبحث الثاني: انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية.	**23-16**
1. العمليات الأولى.	**17-16**
2. ردود الفعل.	**23-17**
الفصل الأول: تجليات البعد الإنساني للثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954.	**43-25**
المبحث الأول: دراسة نقدية لبيان أول نوفمبر 1954م.	**30-26**
1. ظروف صدور البيان.	**27-26**
2. صياغة وتحرير البيان.	**30-28**
3. قراءة في مضمون البيان.	**36-30**
المبحث الثاني: قراءة تحليلية للمبادئ الإنسانية من خلال بيان أول نوفمبر 1954م	**42-37**
1. مبدأ العدالة والمساواة.	**39-37**
2. مبدأ الحرية.	**40-39**

3. مبدأ السلم والسلام.	**42-40**
الفصل الثاني: تجليات البعد الإنساني لثورة من خلال ميثاق الصومام 1956	**61-45**
المبحث الأول: التحضيرات الأولية لإنعقاد مؤتمر الصومام.	**56-46**
1. ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام.	**48-46**
2. حيثيات ودوافع إنعقاد مؤتمر الصومام.	**50-48**
3. إنعقاد المؤتمر وصدور الوثيقة.	**56-50**
المبحث الثاني: البعد الإنساني لثورة من خلال وثيقة مؤتمر الصومام	**60-57**
1. العدالة في وثيقة الصومام.	**58-57**
2. السلم في وثيقة الصومام.	**59-58**
3. المساواة من خلال ميثاق الصومام.	**60-59**
الفصل الثالث: مظاهر البعد الإنساني للثورة من خلال وثيقة طرابلس 1962.	**80-63**
المبحث الأول: وثيقة مؤتمر طرابلس 1962.	**74-64**
1. ظروف إنعقاد وثيقة طرابلس.	**66-64**
2. انعقاد مؤتمر طرابلس 1962.	**68-66**
3. قراءة في محتوى ميثاق طرابلس.	**73-68**
المبحث الثاني: المبادئ الانسانية للثورة من خلال ميثاق طرابلس.	**79-74**
1. العدالة والمساواة.	**75-74**
2. السلم والسلام الدولي.	**77-76**
3. دعم حركات التحرر من أجل الوحدة.	**79-78**
الخاتمة	**84-82**
قائمة الملاحق	**99-86**
قائمة المصادر والمراجع	**108-101**

مـقـدمـــة

مقدمة:

عاش الشعب الجزائري قرنا وإثنين وثلاثين سنة تحت نيران الإحتلال الفرنسي، حيث حاول هذا الأخير مسح الشخصية العربية الإسلامية ومحاولة فصل المجتمع الجزائري عن ركيزته الأساسية المتمثلة في هويتنا وثقافتنا الوطنية ومحاولة فرنسة الجزائر أمة وحضارة وكيانا، فكان العمل السياسي والعسكري الخيار الأمثل لمواجهة القمع العسكري الفرنسي على المستوى الداخلي، في حين كانت الدعاية والتعريف بالثورة الجزائرية ومبادئها الإنسانية الوسيلة الأفضل لتحقيق التضامن والمساندة لهذه القضية في ظل حملة الدعاية والأكاذيب التي شنتها أجهزة المخابرات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية.

كانت الثورة التحريرية متحضرة في محتواها وعصرية في توجهاتها وإنسانية في سلوكها ومدرسة لحرية التعبير والمشاركة في ممارساتها السياسية ، كما سعت الثورة في توضيح ابعادها الإنسانية ومن خلال مواثيقها ونصوصها الأساسية والتي تمثلت في بيان اول نوفمبر **1954**، مؤتمر الصومام **1956**، وميثاق طرابلس **1962**.

وعلى إثر ما ذكر سابقا بحثنا ما كان إلا محاولة لإستكشاف مختلف الأبعاد الإنسانية التي جاءت في مواثيق ونصوص الثورة التحريرية، حيث أعطت لهذه الثورة ميزت خاصة عن باقي ثورات العالم، ولإنجاز موضوعنا حاولنا تحليل ودراسة هذه الوثائق.

- **دوافع إختيار الموضوع:**

هناك أسباب دفعتنا لدراسة هذا الموضوع تتلخص فيما يلي:

- في ظل التخصص العلمي الذي ندرسه المنطوي ضمن إطار تاريخ الثورة الجزائرية **1954-1962** وإهتمامنا بوثائق الثورة وتوجهاتها الإيديولوجية الإنسانية تمكنا من تكوين فكرة بادرنا في تجسيدها كموضوع للمذكرة.
- الرغبة في الإطلاع على الحقائق التي ستضيف زاد معرفي يستفيد منه الباحث والقارئ لاسيما إذا تعلق الأمر بالتاريخ الوطني، بإبراز أهميته وموقعه في مرحلة حاسمة عان فيها الشعب الجزائري أقصى وأشد أنواع الإستغلال والنهب اللا إنساني والتنكيل.

- إزالة الغموض الذي كان يسود هذا الموضوع بالنسبة لنا كطلبة.
- الوقوف على مدى احتواء المواثيق الأساسية للثورة الجزائرية بيان أول نوفمبر **1954**، مؤتمر الصومام **1956** م، ميثاق طرابلس **1962**، للبعد الإنساني.

- **إشكالية الدراسة:**

هذه الدراسة ذو دلالات معنوية ورمزية، تحاول إعطاء القارئ لمحة وجيزة عن البعد الإنساني الذي تضمنته وثائق ونصوص الثورة التحريرية، ومن هذه المنطلقات جاءت الإشكالية على النحو التالي:

- فيما تمثل البعد الإنساني للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية؟

وقد تفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى تساؤلات فرعية:

- هل كانت المواثيق الأساسية للثورة تحتوي على البعد الإنساني؟
- وكيف طرحت أدبيات جبهة التحرير الوطني هذا البعد الحساس والمهم؟

- **مناهج الدراسة:**

ولإعطاء نتائج منطقية تجيب عن التساؤلات السابقة وبغرض الوصول للحقائق التاريخية ومن أجل الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بالموضوع اعتمدنا على منهجين تمثلا في:

- **المنهج الوصفي التاريخي:** تم تجسيده لوصف ملابسات أحداث ما قبل صدور أي وثيقة وطبيعة الوثائق والنصوص المراد دراستها وذلك جانبين الأول خلفيات الإعداد أو فكرة التحرير والجانب الأخر المضمون والعناصر الفكرية التي احتوتها.
- **المنهج التحليلي:** تم تجسيده لتحليل مضمون كل من بيان أول نوفمبر، ووثيقة مؤتمر الصومام، وميثاق طرابلس.

- **الخطة المتبعة:**

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول اتممناها بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالموضوع، وقد حاولنا في الفصل التمهيدي الذي خصصناه للمرحلة الأولى للثورة وكيف بدأ العمل المسلح والتحضير للثورة قبل

1954 من طرف المنظمة الخاصة ونشأت هيكلها وتنظيمها، ثم كيف تم اكتشافها وبعدها تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وصولا إلى إجتماع مجموعة **22** التاريخي، ثم إندلاع الثورة التحريرية، وعملياتها الأولى في ربوع الوطن وردود الفعل عليها.

الفصل الأول: الذي عنوانه بـ "**تجليات البعد الإنساني للثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954م**"، وخصصناه لشرح الظروف التي ساهمت في إنتاج بيان أول نوفمبر وأهم المراحل التي مر بها من أجل إعداد وصياغة أفكاره مع تحليل مضمونه وإستخراج البعد الإنساني للثورة الجزائرية من خلال البيان.

الفصل الثاني: بعنوان "**تجليات البعد الإنساني للثورة من خلال ميثاق الصومام "1956،** حيث تطرقنا فيه بشرح الظروف الداخلية والخارجية التي ساهمت في انعقاده مع شرح مراحل تحريره وإعداده ورقنه، ثم مررنا إلى قراءة تحليلية للبعد الإنساني التي جاءت في ميثاق الصومام 1956.

الفصل الثالث: والذي عنوانه "**مظاهر البعد الإنساني للثورة من خلال وثيقة طرابلس 1962**"، حيث قمنا بتقسيمه مع مقتضيات ومتطلبات الدراسة، أهم الظروف أو الأحداث التي ساعدت في إنعقاد هذه الوثيقة مع إبراز خلفيات إصدارها وكيفية تحريريها، وأهم الخطوات التي أسفرت عن إنتاجها وصياغتها وفي الأخير استخلصنا البعد الإنساني للثورة الجزائرية من خلال وثيقة طرابلس.

- **أهم المصادر والمراجع المتبعة:**

لدراسة هذا الموضوع تطلب منا الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع قصد التوفيق في الإلمام بجوانب الموضوع ولو نسينا ونذكر منها:

أ. **المصادر:**

- **محمد بوضياف:** التحضير لأول نوفمبر **1954** الذي أفادنا في وصف الأحداث والظروف للجزائر قبل إندلاع الثورة التحريرية.

- **مذكرات علي كافي:** وتكتسي أهمية كبرى لأنها صادرة عن أحد رواد ورموز الثورة حيث جمعت من كان لهم القرار في التخطيط والتنفيذ.
- **بن يوسف بن خدة:** نهاية حرب التحريرية في الجزائر لإتفاقيات إيفيان، حيث يعتبر من أهم المصادر التي عايشت الحدث في تلك الفترة.

ب. المراجع:

ومن بين المراجع التي إعتمدنا عليها:

- **محمد جغابة:** بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب ورسالة إلى السلام، كان له دور كبير في تحرير أفكار البيان وهو من أبرز المراجع التي قدمت تحليلا علميا للبيان النوفمبري.
- **محمد لحسن آزغيدي:** مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية **1954-1962**، حيث لعب دورا كبيرا في توضيح الأسباب والظروف التي أدت إلى إنعقاد مؤتمر الصومام.

أما فيما يتعلق بالرسائل الجامعية فكانت أهم رسالة إعتمدنا عليها "**يوسف قاسمي**" بعنوان "**مواثيق الثورة – دراسة تحليلية- 1954-1962**"

- **صعوبات البحث:**

وكغيرنا من الطلبة الباحثين، فقد واجهتنا العديد من الصعوبات في إنجاز هذا البحث فنذكر أبرزها في النقاط الموضحة كالآتي:

- تداخل المعلومات وهذا ما صعب طرحها بشكل علمي تاريخي صحيح.
- صعوبة حصولنا على العديد من المصادر والمراجع لعدم تمكننا من الذهاب إلى المكتبات والجامعات خارج الولاية.
- نقص المادة العلمية المتعلقة بالبعد الإنساني التي جاءت في الوثائق.

الفصل التمهيدي: إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية.

المبحث الأول: التحضير للثورة الجزائرية.

1- تأسيس المنظمة الخاصة.

2 - ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A).

3-اجتماع ال22 ومرحلة الانتقال الى العمل المسلح.

المبحث الثاني: انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية.

1. العمليات الأولى.

2. ردود الفعل.

المبحث الأول: التحضير للثورة الجزائرية.

1-تأسيس المنظمة الخاصة.

كان الوضع العام في الجزائر شبه ميؤوس منه، فلا مخرج للشعب الجزائري من المأزق الذي حشره فيه المستعمر، فأوضاعه المادية والمعنوية متردية وشخصيته ممزقة ولغته محظورة عليه وتاريخه مشوه وحتى عقيدته حاول المحتل تظليلها وإستعمالها لما يخدم مصالحه.[1]

في ظل هذه الظروف الصعبة أدى الوضع إلى عقد مؤتمر استثنائي في: **15-16 فيفري1947**، وهو المؤتمر الأول الذي عقده حزب الشعب. حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحركة الوطنية بشكل عام، فلقد ساهم بقراراته في توضيح التوجهات[2]، حيث دعا المؤتمر إلى إنتهاج السرية وتكريسه كل الجهود من أجل توفير الشروط اللازمة لنجاح الكفاح المسلح.

ومن أهم قرارات هذا المؤتمر هو تحديد ثلاث أنشطة جاءت كما يلي:

- النشاط السري ويقوم به حزب الشعب.
- النشاط العلني أو الشرعي وتقوم به حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[3]
- النشاط الإستعدادي للثورة المسلحة وتقوم به المنظمة الخاصة في جو تكتنفه السرية المطلقة.

كلف محمد بلوزداد بتأسيس هذه المنظمة التي ستصبح النواة الأولى للجيش التحرير الوطني، حيث كان الرجل المناسب لتكوين هذه المنظمة[4]، وقد تم إختيار مناضلوها على عدة مقاييس مثل: الإقتناع، الشجاعة البدنية، التحفظ، السرية...إلخ.

---

[1] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، 1994، ص: 209.

[2] أحمد محساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود، دار القصبة، دط، الجزائر، 2003، ص: 294.

[3] محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، عاصمة الثقافة العربية، دط، الجزائر، 2007، ص ص: 25-26.

[4] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص: 26.

وقد حدد هيكلها التنظيمي على النحو التالي:

- **قائد الأركان:** محمد بلوزداد.
- **نائب قائد الأركان ومسؤول منطقة القبائل:** حسين آيت أحمد.
- **مسؤول عمالة وهران:** أحمد بن بلة.
- **منطقة الجزائر ومتيجة:** رقيمي جيلالي.
- **منطقة قسنطينة :** محمد بوضياف.[1]

أما بالنسبة على المستوى الإقليمي تم تنظيم الجزائر إلى خمس مناطق وهران، الجزائر دون مدينة الجزائر ومتيجة اللتان كانت تشكلان منطقة القبائل وقسنطينة، بحيث كل إقليم مقسما إلى منطقة ومناطق إلى نواحي والنواحي إلى جهات.[2]

كانت المنظمة تتبع في تكوينها على تكوينان أساسيان هما:

- **التكوين التربوي والأخلاقي:** حيث تلقي دروس في صفات المناضل وحقوقه وواجباته ودوره، وحب التضحية.
- **التكوين العسكري:** يعتمد على تعليم الرماية والمهمات الفردية إلى تنظيم منطقة لحرب العصابات والتدريب على كيفية استعمال الأسلحة وصنع القنابل والتدريب على المتفجرات.[3]

حيث خضعت هذه التدريبات إلى مراقبة صارمة لضمان التقيد بالتعليمات وانعقاد الإجتماعات، وكانت عملية التكوين محل تفتيش من طرف قيادة الأركان.[4]

المستوى التنظيمي فقد نشأت مصلحة عامة تضم عدة شبكات متخصصة وهي على الشكل الاتي:

- **شبكة التواطؤ:** مهمتها اختيار الملاجئ السرية التي يمكن اخفاء المناضلين الذين تبحث عنهم الشرطة الفرنسية، واعداد مخابئ للأسلحة والذخيرة.[1]

---

[1] محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، ط 01، الجزائر، 2010، ص: 20.

[2] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، دط، الجزائر، 2012، ص: 37.

[3] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص: 22.

[4] أحمد محساس: المصدر السابق، ص: 306.

- **شبكة الإشارة:** وهي مختصة في الراديو والكهرباء وقد كونها المناضل محمد ماروك ثم أسندت للمناضل عسلة رمضان.[2]
- **شبكة الإتصالات:** ومهمة الشبكة شراء أجهزة الإتصالات والتدريب على استعمالها ويشرف عليها متخصصون.[3]
- **شبكة المتفجرات:** مهمتها التدريب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب، وتصميم وصناعة نوع من القنابل اليدوية.[4]

يتشكل المستوى التنظيمي من هيكلة قاعدية وتظم ثلاثة اشخاص احدهم رئيس ، اما الفوج الواحد يتكون من ثلاثة اصناف وقائد المجموعة اي عشرة أفراد .[5]

ومن أهم العمليات التي قامت بها هذه المنظمة هي عملية بريد وهران يوم **05 أفريل 1949**، حيث نجحت هذه العملية بفضل التنظيم المحكم من طرف بختي جلول وأحمد بن بلة الذي كان مسؤولا عن ناحية وهران وكذلك من الكمندوس المتكونة من سويداني بوجمعة ومحمد خيضر وبلحاج بوشعيب[6]، نجحت هذه العملية بتحصيل مبلغ قيمته فاقت الثلاثة ملايين فرنك.[7]

لم تدوم المنظمة وقت طويل فقد تم اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية في: **18 مارس 1950م**،فهناك روايات عديدة تدور حول اكتشافها من بينها رواية اكتشافها من طرف

---

[1] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البحث، ط 01، الجزائر، 1985، ص: 242.

[2] مؤمن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، دط، الجزائر، 2003، ص: 112.

[3] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص242.

[4] أحمد محساس: المصدر السابق، ص: 307.

[5] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص: 21.

[6] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامية، ط 01، بيروت، 1997، ص: 322.

[7] حسين آيت أحمد: روح الإستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص: 195.

المناضل عبد القادر خياري الملقب رحيم الذي كشف عنها للشرطة الفرنسية[1]، أما بالنسبة للرواية الأخرى كما رواه أحمد بن بلة«**لقد إستعمل المنفذون في حمل الأوراق المالية حقيبة جد قديمة، وفي عجلة الفرار، اشتبكت احدى رزتيها مع القفل، وحين انتزعت بعنف سقطت قطعة منها... عاين أن القطعة المفصولة تتلاءم تماما مع باقي الرزة وأدرك عندئذ في لمحة عين أن الهجوم على بريد وهران لم يكن اغتصابا تافها نظمه أوروبيون بل عملية دبرها الحزب...**»[2]، حيث قامت الشرطة بعدة اعتقالات عمت أرجاء الجزائر.[3]

مع كل هذا لقيت قيادة الحزب اللوم في اكتشاف المنظمة الخاصة ذلك أنها لم يرقها النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة وأنها لم ترغب في قطع جميع علاقتها مع الإدارة الإستعمارية، لأجل ذلك لم تعطي الإشارة الخضراء لخوض المعركة الحاسمة.[4]

2- ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A).

أدى اكتشاف المنظمة الخاصة في **1950م** إلى قيام الإدارة الفرنسية بهجمة ارهابية شرسة،تمت من خلالها مطاردة زعماء التنظيم واعتقال بعضهم[5]، في حين أن قيادة حزب الشعب الجزائري **(P.P.A)** تأثر بالأفكار الإصلاحية مما أدى إلى آزمة داخلية حادة أدت إلى إنقسام الحزب في **خريف 1953** إلى تيارين التيار الأول الذي قاده مصالي الحاج وأنصاره وسمي بالمصاليين هذا التيار رفض العمل العسكري في هذه المرحلة بحجة أن الوقت لم يحن بعد بالرغم من تمسكه بفكرة الإستقال التام.[6]

أما التيار الثاني عرف بتسمية المركزيين بقيادة يوسف بن خدة وعبد الرحمان عيوان وحسين لحول وأنصارهم.[7]

---

[1] أحمد محساس: المصدر السابق، ص: 332.

[2] أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، ط 02، بيروت، ، ص: 83.

[3] أحمد محساس: المصدر السابق، ص: 332.

[4] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط 01، الجزائر، 1984، ص: 79.

[5] بسام العسلي : نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، دط، بيروت، 2010، ص: 173.

[6] عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحكم الوطنية من الإحتلال إلى الإستقال، دار طليطة، ط 01، الجزائر، 2009، ص: 180.

[7] بسام العسلي: المرجع السابق، ص: 177.

والسبب الجوهري لتلك أزمة حسب بن يوسف بن خدة «**كان مصالي بصفته رئيسا للحزب يأمل في تعزيز زعامته الشخصية والحصول على الرئاسة مدى الحياة وعلى حق النقض مما يتيح له حرية المبادرة من آراء بإلغاء قرارات اللجنة المركزية، إلا أن الجنة المركزية الغيور على صلاحيتها والحريصة على التمسك بمبدأ القيادة الجماعية وحرية التشاور**».[1]

وعلى أثر هذه الظروف الإستثنائية المشحونة باليأس والدسائس والمؤامرات والمناورات ضد مسيرة الحركة الوطنية وضد المسيرة النضالية الثورية[2]. تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمر في **23 مارس 1954**، حيث أنها لم تكن حزبا ولا تشكيلة ولا تنظيما سياسيا[3]، بل هي حركة مشروعا له طموحات ذات نزعة ثورية، تجنح إلى العنف لمواجهة العنف وتؤمن فقط بالعنف الثوري وسيلة وأداة لإسترداد الحق الضائع وقد أصبحت هذه قناعة الأغلبية في الحركة بعد أحداث **08 ماي 1945** التي كانت بمثابة منعرج حاسم في مسار العمل السياسي[4] التي كانت تشكل من بعض قادة المركزين من جهة وبعض قادة المنظمة العسكرية السابقين من جهة أخرى، وقد مثلها من اللجنة المركزية كل من دخلي بشير مسؤول التنظيم ورمضان بشبوبة المراقب العام، أما عن التيار الثوري فقد مثلها كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد[5]، حيث كانت اللجنة الثورية تحالفا بين المركزين الذين يريدون احتواء التيار المصالي تحت غطاء مؤتمر يعطيهم كل الضمانات ونشاطي المنظمة الخاصة المهتمين بإعادة إرساء وحدة الحزب لشن الكفاح المسلح.[6]

وفي هذا الصدد يقول محمد بوضياف «...**الأسباب التي دفعتنا إلى الإشتراك مع المركزين في (C.R.U.A) الأمر الذي لابد من معرفته هو أنه كان من المستحيل في مارس 1954**

---

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص: 266-267.

[2] مؤمن العمري: المرجع السابق، ص: 264.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص: 335.

[4] عثماني مسعود: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، دط، الجزائر، 2013، ص: 34.

[5] مؤمن العمري: المرجع السابق، ص: 262.

[6] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر دغل، دار الكلمة، ط 01، لبنان، 1983، ص: 90.

ورغم الفوضى التي كانت تسود المنظمة اتخاذ اتصالات في هذه الأخيرة دون المرور بالإطارات الدائمين الذي كان "دخلي" بالضبط هو الذي يراقبهم تتمثل المشكلة حينئذ ما دام المصاليون قد ناوؤونا العداء في ربح الوقت مع التمتع بالوسائل المالية وعتاد الطبع والمحلات التي كانت بحوزة اللجنة المركزية الأمر الذي كان أكثر أهمية هو التواصل إلى استئناف الإتصال بمناضلي القاعدة ومن بينهم بعض اطارات المنظمة الخاصة المطاردين...»[1].

كان أول لقاء بإحدى أقدم مدارس الحزب هي مدرسة الرشاد بمدينة الجزائر.[2]

انتهى الإجتماع بتحديد الأهداف الأساسية للجنة الثورية والتي جاءت كما يلي:

- وحدة الحزب بتنظيم مؤتمر واسع ديمقراطي قصد تزويد الحزب بقيادة ثورية[3] والسير به نحو هدف واحد هو تفجير الثورة المسلحة ومحاربة الإستعمار بالسلاح.[4]
- نشرة داخلية "الوطني" وهي اعلامية سياسية تدافع عن هذه المواقف الحيادية وتوعية المناضلين، كانت هذه النشرة تمول من طرف المركزين.[5]

كانت صحيفة "**الوطني**" تهاجم مصالي وتحابي اللجنة المركزية فكل هذه الظواهر تفند فكرة عدم انحيازها وتشكيك في أهدافها[6].

عملت **(C.R.U.A)** على احتواء الأزمة وحل الخلاف بين الطرفين داخل الحركة، واجراء مصالحة بين الإتجاهات المختلفة والمتضادة.[7]

وأن تكون مركزا لتجمع الإطارات الراديكليين[1]، لكن هذا المسعى لم يحقق هدفه وبالتالي انتقل مباشرة إلى الإعداد السريع للثورة المسلحة، داعيا المناضلين إلى الألتفاف حولها والإبتعاد

---

[1] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص: 44.

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص: 336.

[3] عمار ملاح: المرجع السابق، ص: 48.

[4] مؤمن العمري: المرجع السابق، ص: 265.

[5] عمار ملاح: المرجع السابق، ص: 48.

[6] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح متلوني، موفم، دط، الجزائر، 2006، ص: 58.

[7] مؤمن العمري: المرجع السابق، ص ص: 265-268.

عن الطرفين المتنازعين، وأن الوحدة لا تحقق إلا في ظل العمل وأنه لابد من ترك الخلاف القائم لذلك أطلقوا دعوتهم إلى ثورة عارمة معتمدين على مبادئهم الثورية الداعية إلى العمل المباشر.[2]

اختفت هذه اللجنة من الوجود بعدما أصبح انشقاق الحزب أمرا واقعيا في صيف 1954.[3]

3 . اجتماع الـ 22 ومرحلة الانتقال الى العمل المسلح.

شكل إجتماع الـ **22** حدثا هاما في حياة الحركة الوطنية الجزائرية عموما وحركة الإنتصار خصوصا ونقطة تحول حاسمة في مسيرة الحركة النضالية[4]، حيث كان كل المشاركين في هذا الإجتماع من قدماء المنظمة الخاصة وفي مقدمتهم بوضياف، بن بولعيد، ديدوش مراد، بن مهيدي، بيطاط...إلخ.[5]

عقد الإجتماع في **25 جوان 1954** بمنزل إلياس دريش وقد اشتهر بإجتماع مجموعة الـ **22** نسبة للمشاركين فيه[6]، وقد ترأس هذا الإجتماع مصطفى بن بولعيد في حين قدم محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، تقارير مختلفة عن ما يجري في الساحة السياسية التي تعرفها البلاد.[7]

والأعضاء المشاركين في الإجتماع هم:

1. محمد بوضياف. 2.ديدوش مراد. 3. مصطفى بن بولعيد.
4. العربي بن مهيدي. 5. رابح بيطاط. 6. عثمان بلوزداد.
7. الزبير بوعجاج. 8. محمد مرزوقي. 9. عبد الحفيظ بوصوف.

---

[1] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص: 59.

[2] مؤمن العمري: المرجع السابق، ص ص: 265-268.

[3] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص: 31.

[4] مؤمن العمري: المرجع السابق، ص: 290.

[5] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص: 31.

[6] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص: 248.

[7] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص ص: 181-182.

10. رمضان بن عبد المالك.[1] 11. محمد مشاطي. 12. عبد السلام حباشي.
13. رشيد ملاح. 14. السعيد بوعلي. 15. زيغود يوسف.
16. لخضر بن طوبال. 17. مصطفى بن عودة. 18. عبد القادر العمودي.
19. سويداني بوجمعة. 20. بوشعيب أحمد. 21. مختار باجي.[2]

وقد طرح البعض أن عدد المشاركين في الإجتماع كان واحد وعشرين عضو حيث أن أحد المدعوين وهو خليفي عبد القادر لم يحضر الإجتماع.[3]

رغم بساطة الإجتماع من الناحية الشكلية إلا أنه كان حاسما من حيث المضمون وهذا من خلال:

- نقاشاتهم الديمقراطية، والشعار الذي رفعته هذه المجموعة هو «**ضرورة فهم كل الأمور حتى أدق التفاصيل**».
- إتفاق المجموعة منذ البداية على أن تكون أعمالها وفق مبدأ التشاور والتحاور لتوصل الى وضع جملة من الحلول.[4]
- الإتفاق على إنتخاب شخص من المجموعة لتولي مسؤولية المنسق الوطني وذلك عن طريق الإنتخاب السري.[5]

من المسائل التي أشير اليها في الإجتماع ما يلي:

1. نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة من تأسيسها إلى حلها.

2. العمل التحضيري الذي أنجزته العناصر الباقية من المنظمة الخاصة.

---

[1] زبيحة زيدان: جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة"، دار الهدى، دط، الجزائر، 2009، ص: 79.

[2] المرجع نفسه، ص: 79.

[3] رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962، مذكرة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، ، 2007، ص: 69.

[4] ابراهيم لونيس: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، دط، الجزائر، 2007، ص: 14.

[5] المرجع نفسه، ص: 15.

3. الأسباب العميقة لأزمة الحزب وأهمها التنازع بين القيادة الإصلاحية والتطلعات الثورية للقاعدة.[1]

4. نظر إلى الوضعية ولوجود حرب تحرير كل من تونس والمغرب ويتساءل: ماذا ينبغي أن نعمل؟

وقد أسفر النقاش الطويل عن ظهور إتجاهين متفقين من حيث المبدأ لكنهما مختلفان في التوقيت.

اتجاه يدعوا إلى الإنتقال الفوري إلى العمل المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات التي سادت الوسط السياسي[2]، أما الإتجاه الثاني كان يؤمن بفكرة العمل المسلح لكنه يرى أو قته لم يحن بعد.[3]

وبعد تبادل الحجج التي كانت جادة جدا تدخل سويداني بوجمعة[4] ندد بالتمرد مصرحا والدموع في عينيه «**نعم أولا هل نحن ثوريون؟ ماذا تنتظر حينئذ للقيام بهذه الثورة إذا كنا مخلصين مع أنفسنا**»، وبعد هذا الموقف قررت المجموعة اندلاع الثورة المسلحة.[5]

وقبل أن يتفرق الحاضرون، فوضوا للمسؤول إليه أمر بتشكيل "**اللجنة الخمسة**" التي سوف تتولى إعداد للثورة وقد تكونت اللجنة من: مصطفى بن بولعيد، مراد ديودش، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط[6]. وبعدها أصبحت تسمى باللجنة الستة[7] بعد إتمام كريم بلقاسم لها.

---

[1] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 70.

[2] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص: 49.

[3] عثماني بن مسعود: المرجع السابق، ص: 35.

[4] ولد في العاشر من جانفي 1922م بمدينة قالمة، انقطع عن الدراسة بسبب ظروفه الإجتماعية الصعبة، انخرط صغيرا في صفوف حزب الشعب الجزائري، قام بعدة عمليات فدائية منها قتل مفتش الشرطة الفرنسية "كولي"، حضر اجتماع 22 لتحضير الثورة وفي ليلة أول نوفمبر قاد هجوما على ثكنة بوفاريك استشهد في 17 أفريل 1954 (أنظر: آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية، 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008، ص: 249).

[5] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص ص: 49-50.

[6] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص: 249.

[7] انظر الملحق رقم :01

تولت لجنة الستة التنسيق والتنفيذ والتمثيل وإصدار القرارات وضبط مختلف العمليات، كما عكفت هذه اللجنة على دراسة أهم القضايا التي يمكن أن تعرقل انطلاق الثورة[1]، وفي أواخر أغسطس **1954** وخلال فترة الإعداد ضمت اللجة إليها لتمثيلها بالخارج، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، لتصبح بعدها تدعى باللجنة التسعة.[2]

واستكملا للإستعدادات عقدت عدة إجتماعات للقادة آخرها في **23 أكتوبر 1954**، وتقرر في الإجتماع تسمية اللجنة الثورية للوحدة والعمل بجبهة التحرير الوطني والمنظمة الخاصة بجيش التحرير الوطني والإتفاق على كلمة السر للعمليات العسكرية في هذه الليلة "**خالد**" وكلمة الإجابة "**عقبة**".[3]

- تحديد تاريخ اعلان الثورة.
- الإتصال بمناضلي "المنظمة الخاصة" واشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.
- إبقاء تاريخ تفجير الثورة سرا.
- ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزنة في مخابئ المنظمة الخاصة.
- تقسيم البلاد إلى خمس مناطق، وتوزيع المسؤولين عنه:

*__منطقة الأوراس:__ مصطفى بن بولعيد.

*__منطقة الشمال القسنطيني:__ مراد ديدوش.

*__منطقة القبائل:__ كريم بلقاسم.

*__منطقة وهران:__ العربي بن مهيدي.

*تعيين منسق بين المناطق وبين الداخل والخارج وهو محمد بوضياف.

*إعداد منشور يعلن الثورة ويوضح أهدافها.[4]

---

[1] عثماني مسعود: المرجع السابق، ص ص: 31-32.

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج 01، دار المعرفة، دط، الجزائر، 2006، ص: 477.

[3] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص ص: 182-183.

[4] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص: 251.

المبحث الثاني: انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية.

1:العمليات الأولى.

تعتبر مرحلة الإنطلاقة صعبة على الثورة وعلى من قاموا بها حيث اعتبرها البعض عبارة عن مغامرة فالذين قاموا بها كانوا مجهولين عند الشعب وحتى عن القيادات السياسية التقليدية[1] وقلة الإمكانيات والأسلحة بوجه خاص حيث أن الأعمال التي نفدها المناضلون لم تسبب خسائر كبيرة في صفوف العدو لكن صداها كان كبيرا وتأثيرها النفسي قويا.[2]

اندلعت الثورة الجزائرية وشنت هجومات في نقاط عديدة من التراب الجزائري وعلى الأخص منطقة الأوراس نفذته مجموعة من الثوار مسلحين ببنادق الصيد وأسلحة بسيطة[3]، حيث وقعت الهجومات على مستودعات الأسلحة والثكنات ومراكز الشرطة لتنتشر بعدها المقاومة المسلحة تدريجيا ليصبح انتقال حرب العصابات أمرا واقعيا مع دخول وتزايد أهمية وحدات نظامية بعدة مئات من الرجال حيث بدأ التحرير الوطني بـ 3000 رجل مسلح.[4]

حيث ساعد تاريخ أول نوفمبر في تحقيق هذا النجاح وهو لسببين هما:

-لأنه أول الشهر وهو عيد القديسيين، حيث يحتفلون بهذه المناسبة والسبب الثاني لأنه أول عطلة يأخذ فيه الجنود الفرنسيون راحة[5].

وفي الخارج كان المسؤولون يعملون على الترويج لصورة الجزائر التي تشهد حربا، مؤكدين حضورها في المحافل الدولية.[6]

وفي اليوم التالي كانت أخبار الفرحة التي طال انتظارها وقد ملات كل بيت جزائري، و انبعثت ضياء الأمل في قلب الظلمة الحالكة[1]، رغم نقص الأسلحة وتزايد عمليات التمشيط

---

[1] أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، دار الغرب الإسلامية، ط 01، بيروت، 2007، ص: 164.

[2] صالح بحاج: المرجع السابق، ص: 32.

[3] عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، ط 01، 2002، ص: 188.

[4] براهيم لحرش: الجزائر أرض الأبطال 1954، ددن، دط، الجزائر، 2010، ص: 74.

[5] زبيحة زيدان: المرجع السابق، ص: 80.

[6] محفوظ قداش: تحررت الجزائر، تر: العربي يرينون، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 29.

التي خلفت العديد من القتلى واستحالة الإتصالات والنشاطات في العديد من المناطق وهذا كله يجب الحفاظ على الثورة واستمراراها.[2]

2-ردود الفعل:

2-1: موقف جمعية العلماء المسلمين:

عند إندلاع الثورة التحريرية المباركة لم يكن أي حزب أو جمعية قادرة على التكلم، ما عدا جمعية العلماء المسلمين التي بادرت في الحين بتأديبها ومساندتها ومطالبة الشعب الجزائري بنصرتها ودعمها[3]، ويتضح دعمها للشعور الوطني من خلال شعارها «**الإسلام ديننا العربية لغتنا والجزائر وطننا**»[4]،ويتضح أيضا من خلال النداءات مواقف جمعية العلماء المسلمين، فبتاريخ **11 مارس 1955** أصدر المعلمين نداء إلى الشعب الجزائري تم نشره في جريدة البصائر، دعو فيه الشعب الجزائري صراحة إلى الإنضمام وتأييد الثورة والوقوف إلى جانبها، كما أصدرت نداء إلى مسؤولي فرنسا في **أكتوبر1955** نداءا كان نصه «**جمعية العلماء المسلمين ترى من واجبكم إعلامكم قبل تصويت المجلس الوطني لثورة على القضية الجزائرية، إن سياسة الإصلاحات غير مجدية، وقد تعددتها الحوادث بصفة واضحة، أما سياسة الإمتزاج التي تقوامها الأمة الجزائرية في شبه الإجماع فهي مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي، فالسياسة الواقعية الواجبة اتباعها هي سياسة الإعتراف بحقوق الشعب الجزائري**»، وأرسل الشيخ أحمد توفيق المدني لشيخ الإبراهيمي رسالة جاء فيها «**نرجوا أستاذي الجليل أن تفجر من ينبوع فكرك الصافي موردا يشفي غلة الأمة الصائدة، وأن تنشر بصفتك رئيس للعلماء المسلمين الجزائريين منشورا عاما يبارك الثورة ويمجدها ويدعوه للمشاركة**

---

[1] بسام العسلي: الله أكبر وإنطلقت ثورة الجزائر، دار النفائس، ط 01، بيروت،

[2] محفوظ قداش: المصدر السابق، ص: 29.

[3] سليمان الصيد: رد شبهات حول موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من ثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، ط 01، الجزائر، ص: 41.

[4] أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 إلى 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985، ص ص: 289-290.

فيها روحا وبدنا»[1]، إلى النضال السلمي جاء فيهومن خلال هذه التصريحات يتبين أن هذا الموقف ايجابي، وهناك تيار كان الحذر موقفهم الأول[2]يرى بأن حل الأزمة يكون إلا عن طريق اللجوء إلى مزيد من العنف وإراقة دماء الطرفين، وإنما يكون في الأخوة والتضامن والثقة المتبادلة بين سائر السكان لا فرق بين معتقدهم وأصولهم، ويتضح ذلك من خلال النداء الموجه إلى الشعب الجزائري **مارس 1955**، بإسم الأساتذة والمعلمين يدعو فيه "**إن الأحرار الجزائريين يجتمعون في حركة سياسية واسعة فإن ساعة تحمل المسؤولية العظمى قد دنت».**[3]

2-2: موقف الحزب الشيوعي:

لقد كان الحزب الشيوعي منذ الوهلة الأولى يعرف أن أحداث ليلة الفاتح نوفمبر هي بداية الثورة ولكنه كان من الصعب عليه الإعتراف بذلك علنا ثم الإنضمام تحت لواء الجهاد وذلك لعدة أسباب منها، أن الحزب الشيوعي الجزائري مكون من أغلبية أوروبية، ترفض الإتجاه الوطني العامل من أجل تحقيق الإستقلال الكامل والإنفصال عن فرنسا، قيادة الحزب الشيوعي تعتقد أنها تمثل شريحة هامة من المجتمع الجزائري، فإن انضمامها إلى جبهة التحرير الوطني يؤدي بالضرورة إلى التخلي عن صفة التنظيم السياسي وهو ما لا يقبله الشيوعيين الأوروبيين[4]،وعليه ضرب الحزب الشيوعي كلام جبهة التحرير الوطني عرض الحائط، وظل يمارس نشاطه القانوني، ويشارك في الإنتخابات ويحتجون، ويتخذون مواقف علنية ويقترحون حلولا سياسية، ويرون أن أول نوفمبر كان مجرد اعتداءات فردية لم يكن ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني[5]، وأن «**حوادث نوفمبر وقعت وقت هدوء عام، ووقت ترقب**

[1] سليمان الصيد : المرجع السابق ،ص :52.

[2] محفوظ قداش: المصدر السابق، ص: 17.

[3] مولود قاسم نايت بالقاسم: ردود الفعل داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، دط، الجزائر، 2007، ص: 73.

[4] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص: 167.

[5] مولود قاسم نايت بالقاسم: المرجع السابق، ص: 79.

وانتصار وقد كان وقع هذه الحوادث كبيرا على المستوى العام للجماهير»[1]، فبتاريخ **02 نوفمبر 1954**، أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا سياسيا يدين فيه جبهة التحرير الوطني، وقد أرسلوا وفدا برئاسة نيكولا زنتاكسي، ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لاحظ لها في النجاح، ويأمرهم بعدم الإشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد.[2]

أسس الحزب الشيوعي منذ البداية لضرب الحركة الوطنية وتحييدها على خطها الثوري، وافساد مرجعيتها، ووصف الثورة الجزائرية بالإرهاب وقيادة الحزب الشيوعي لم تكن قادرة على تحليل الثورة تحليلا سليما واستنكرت هذا الإرهاب.[3]

2-3: موقف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية:

المركزيون والمصاليون على سواء كانت انطلاق الثورة ليس لصالحهم، وجاء في وقت غير ملائم، وكان من اهتمامهم هو تدويل القضية بدل الإعلان عنها.[4]

المركزيون تميزوا بالمناورة، فمنهم من ناحية ينظرون إلى الإنطلاقة بأنها جاءت في غير وقتها المناسب «**لأنها لم يكونوا رافدها ومحركها العلمي**»، ومن ناحية أخرى يحاولون اقناع أصحاب الإنطلاقة إلى الإنتصار وإيجاد الظروف المواتية المناسبة لتعريف بالقضية الجزائرية، وقد كشفوا عن موقفهم المتردد من خلال الرسالة التي بعث بها إلى وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران الممضاة من كل من بن يوسف بن خدة، أحمد بودة ومصطفى فروحي، والتي عبروا من خلالها أنه من الضروري والمستعجل اتباع سياسة التهدئة التصويت على عفو واسع

[1] محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 48.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 01، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دط، الجزائر، ص ص: 246-247.

[3] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص: 281-289.

[4] فاضلي ادريس: حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص: 98.

وأخيرا الإعتراف بجميع الجزائريين بحق الممارسة الطبيعية لجميع الحريات الديمقراطية المضمونة نضريا من الدستور الفرنسي.[1]

كما شارك المركزيون في مساعي مشتركة مع غيرهم في الجزائر وفرنسا وأرسلوا وفدا مشتركا من معظم الأحزاب لشرح القضية الجزائرية إلى أن أعتقلوا، وأدى ذلك الإعتقال بإنضمام أغلبهم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، بعد اطلاق سراحهم مباشرة، وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحريري في مقدمتهم بن يوسف بن خدة.[2]

المصاليون لم ينكروا إندلاع الثورة وهي تندرج بصفة أولية ضد المركزيين، وحسب تعبير مصالي أنه كان يبحث عن تغدية الثورة لكن مع الحرص على عدم التفريط في قيادة المقاومة، وفي الوقت الذي كان فيه مصالي تحت الرقابة البوليسية توجه بنداءإلى الشعب الفرنسي والمهاجرين والطبقة العاملة في فرنسا طالبا منهم بد الأخوة بوضع حد لنظام الإستعماري، أما كوادره في الداخل يحاولون التفاوض مع زعماء جبهة التحرير في منطقة القبائل حول قيادة الثورة ،وبعد حل السلطات الإستعمارية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في **نوفمبر1954**، تأسست من جديد وظهرت بإسم الحركة القومية في **ديسمبر 1954**[3]، وقد ناصبو العداء لجبهة التحرير الوطني إلى درجة قيامهم ببعض العمليات لبث البلبلة في صفوف الجماهير لتشكيك أهداف الثورة وإظهارهم مظهر المتبنين لها من جهة أخرى، ثم انظم معظمهم إليها وطل مصالي والأقلية على العناد حتى استقلال الجزائر.[4]

2-4 موقف الجماهير الشعبية:

تعرض الجماهير الشعبية للمفاجأة عند إندلاع الثورة المسلحة خاصة وأن التحضير للثورة كان سريا، حيث أن رؤساء الأفواج الذين شاركوا في عمليات ليلة الفاتح نوفمبر أنفسهم لم

[1] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة ، دط، الجزائر، 1999، ص: 56.

[2] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص: 274.

[3] محمد العربي الزبيري : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 37.

[4] ملود قاسم نايت بالقاسم: المرجع السابق، ص: 68.

يطلعوا على موعد الإنطلاقة الكبرى إلا بساعات معدودة، وعند إندلاع الثورة كاد ردود الفعل لدى الجماهير الشعبية مزيجا من الفرح والتساؤل واحتضنت الجماهير الشعبية الثورة من الوهلة الأولى، من خلال الإحترام الكبير والإستقبال الحسن للمجاهدين، ومدهم بكل ما يحتاجونه من معلومات عن العدو[1]، ومن جهة أخرى كانت الجماهير الشعبية ينتضرون بخوف رد فعل السلطات الإستعمارية، لممارسة أقصى أنواع الإرهاب والتنكيل بهم[2]، وبقدر الهلع الذي أصاب الجماهير الشعبية فإنها كانت بالنسبة للجزائريين المخلصين لقضيتهم وعامة الناس أفراحا ومسرات وفخرا، لأنهم كانوا ينتظرونها بفارغ الصبر، بل ويتعجلون ليكونوا وقودها، وخزائنها الذي لا ينصب، ورغم المضايقات والشدائد التي لحقت بهذه الشريحة الشعبية ولكن قناعتها الراسخة كانت أقوى من كل ذلك.[3]

2-5 موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

فوجئ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بإنطلاقة الثورة، ولقد كان موقفه واضحا منذ البداية، حيث كتب في صحيفة الجمهورية الجزائرية **العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954 «إن موقفنا واضح ودون أي إلتباس وإننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لا يسوي شيئا»**[4]،لأن عباس لا يؤمن بالعنف الثوري، ويرفض أن يجد المشكل الجزائري حله في الإنفصال عن الوطن الأم، لأجل ذلك كان تعليقه الأول عن عمليات الفاتح نوفمبر أنها اليأس والفوضى والمغامرة، وأن الإتحاد الديمقراطي للبيان لم يؤمن بأن جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة لتنقل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة قادرة على الإستمرار في الكفاح لمدة طويلة، فهو يرى نفسه بديلا لجبهة التحرير الوطني، ويدعوا إلى حل غير الذي ورد في نداء أول نوفمبر[5]،كان حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان يتمتع على الساحة الجزائرية بوزن كبير بسبب

[1] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص: 316-317.

[2] فتحي ديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي،ط1، القاهرة،1984 ص: 55.

[3] هلايلي محمد الصغير: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، دط، الجزائر، 2012، ص: 100.

[4] علي كافي: المصدر السابق، ص: 57.

[5] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص: 151-154-156.

إحتوائه على عدد كبير من المثقفين المتعمقين في الثقافة الفرنسية ورغم السمعة الكبيرة التي يتمتع بها داخل الأوساط الشعبية إلا أنه لم يتخذ موقفا ثوريا غداة إندلاع الثورة المسلحة، لأنه لم يكن يؤمن بالعنف الثوري، والإتجاه السائد في صفوف هذا الحزب هو الإدماج، وعليه واصل الإتحاد الديمقراطي نشاطه الرسمي بحيث يشارك في الإنتخابات ويصرح حلولا سياسية، ويتخذ مواقف «**في إطار الديمقراطية والحقيقة والمساواة الفعلية**»، وفي تصريح لسيد فرحات عباس عام **1955** بباريس قال: «**لقد إخترنا في حزبنا بدون أي خلفية وبكل حرية، التداخل مع فرنسا أو توقف بعضنا الآخر مع فرنسا الجمهورية أي الإطار الإتحادي الفيدرالي كمجموعة موسعة**».[1]

2-6 موقف السلطات الإستعمارية:

حوادث أول نوفمبر كان مفاجأ بالنسبة لسلطات الإستعمارية، لأن التحضير لها كان في سرية تامة[2]، وكان الرد عليها عنيفا، وأول رد رسمي من وزير الداخلية فرانسوا ميتران الذي صرح أن «**الجزائر هي فرنسا وأن القوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية**»[3]،وفي مقال نشر بتاريخ **02 نوفمبر 1954** بجريدة لاديبش اليومية أعلن هنري بورجو عضو مجلس الشيوخ أنه ينبغي دفن التمرد أن يولد وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم، وفي جويلية أعلن وزير الداخلية الفرنسية فرنسوا ميران «**أنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب**»[4]، ففي البداية ظن الفرنسيون أنها فوران محلي لا يلبث حتى ينتهي أمره في برك من النار، لذلك إكتفوا بإرسال ما لديهم من قوى ما يزيد عن مائة ألف جندي[5]، حيث كان بطش الفرنسيين شديدا فالقوى التي بعثو بها على الأوراس أخذت تدمر بواسطة الطائرات القرى، والمداشر، والمدفعية الجبلية تفتك بالسكان فتكا ذريعا، وضاعفت السلطات الإستعمارية من عدد الجيش الفرنسي بالجزائر الذي ارتفع من **56500** إلى **82400** فيفري **1955**[6]، وقام

[1] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص: 278-279.

[2] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، دط، القاهرة، 1956، ص: 208.

[3] محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 92.

[4] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص: 404.

[5] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص: 227.

[6] عبد الله شريط ومحمد ميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البحث، دط، 1965، ص:230.

PoulPharrierre بإرسال قوات فرنسية إلى الأوراس لدفن التمرد أينما كان وكان يبلغ التعداد **57000** جندي وضابط وأشرف على هذه العمليات العسكرية قائد ناحية قسنطينة سليمان الذي إلتزم بسجن المتمردين في وقت قصير جدا، وقد أعطى الجنرال تعليمات لجنوده بعدم اعتقال أي متمرد، وعليه فإن التصفية الجسدية لكل متمرد هي الأسلوب الفعال لردع السكان ومنعهم من تقديم أي دعم ومساعدة الثوار وبمرور بضعة أشهر تيقنت من خطورة الموقف وعين سوستيل واليا على الجزائر، ومكنت من امدادات جديدة من الجيش والأسلحة والدبابات والطائرات، وفرض على الجزائر كلها حالة طوارئ وسمح سوسيل لأعوانه من المدنيين والعسكرين بالقيام بعمليات قمع واسعة ضد السكان.[1]

[1] زهيرا حدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائري 1954-1962، مؤسسة أحددان، ط 01، الجزائر، 2007، ص: 17.

الفصل الأول: تجليات البعد الإنساني للثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954.

المبحث الأول: دراسة نقدية لبيان أول نوفمبر 1954م.

1. ظروف صدور البيان.
2. صياغة وتحرير البيان.
3. قراءة في مضمون البيان.

المبحث الثاني: قراءة تحليلية للمبادئ الإنسانية من خلال بيان أول نوفمبر 1954م

1. مبدأ العدالة والمساواة.
2. مبدأ الحرية.
3. مبدأ السلم والسلام.

كانت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية بالغ الأثر وهو راجع للوضع السياسي المتأزم ،والمتدهور مع استمرار الإحتلال الفرنسي في سياسته الإستبدادية ضد الجزائريين عمل المناضلون على اعلان الكفاح المسلح في أول نوفمبر 1954، وفي هذا التاريخ بالذات صدر بيان الثورة الجزائرية اول نوفمبر 1954،للذي يعتبر الوثيقة الأولى المعرفة بالثورة الجزائرية والميثاق الذي يتضمن المحتوى العقائدي والساسي للثورة توجه إلى الجماهير الجزائرية من أجا تحقيق الغاية المثلى والهدف الأسمى وهو تحقيق دولة مستقلة يعيش شعبنا كنف السلام والأمان وينعم بخيرات الوطن ، يحث يتضمن البيان مختلف العناصر المتعلقة بجبهة التحرير الوطني وأهدافها مع توضيح المبادئ التي قام عليها كما حمل في طياته قيم إنسانية عديدة جعلت هذه الثورة مميزة عن باقي الثورات حيث طبقت هذه القيم على أرض الواقع من خلال سلوكياتها وممارساتها وهدا من سنتطرق اليه من خلال هذا الفصل وهو ابراز اهم المبادئ الإنسانية التي جاءت في البيان.

المبحث الأول: دراسة نقدية للبيان أول نوفمبر 1954 .

1. ظروف صدور البيان.

يعتبر بيان أول نوفمبر **1954**[1] أهم وثيقة إيديولوجية وإعلامية كتبها صانعوا أول نوفمبر **1954**[2]، حيث أنه يعتبر نصا تاريخيا يحمل صبغة سياسية وكان بمثابة دستور سطر ومنهج الإستراتيجيات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية من جهة، ورسم معالم الدولة الجزائرية الحديثة بعد الإستقلال من جهة أخرى.[3]

يتضمن بيان أول نوفمبر مختلف العناصر المتعلقة بجبهة التحرير الوطني وأهدافها ووسائل عملها مع توضيح مواقفها واستشرافها لحل القضية الجزائرية، مع وضع المبادرة بالثورة في سياقها المحلي والإقليمي والدولي، ويمكن اعتباره اعلان حرب ونداء سلم في نفسه الوقت لأنه تضمن كذلك شروط التفاوض ومقترحات حول تنظيم العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا.[4]

جاء البيان في ظروف أحاطت به ظروف دولية ووطنية وفرت الأرضية الفكرية الخصبة لبناء تلك الأفكار والعبارات المؤسسة للبيان، والتي يعود إلى جذور الحركة الوطنية منذ انبعاثها في شكلها الوطني الثوري مع بزوغ نجم شمال إفريقيا سنة **1926**، وما تلاها من أحداث هامة هزت الكيان الجزائري ومن هنا نبرز أهم الظروف التي صاحبت اعلان بيان الثورة الجزائرية الأولي وهي:[5]

---

[1] أنظر الملحق رقم:02.

[2] أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1956، دار المعرفة، دط، الجزائر، 2010، ص: 248.

[3] حورية ومان: البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 20 أزت 1956، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 26، 2017، ص: 219.

[4] محمد عباس: المصدر السابق، ص: 71.

[5] مراد قبال وأخرون: بيان أول نوفمبر 1954 والقيم الإنسانية والحضارية، كتاب جماعي: الثورة التحريرية الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر تحقيق الإستقلال وصناعة المستقبل وبناء قيم المواطنة، دار التل، ط 01، الجزائر، 2018، ص:07.

1.1 الظروف الدولية:

- انتصار الثورة المصرية في **1952م** التي أطاحت بالنظام الملكي التي دعمت حركات التحرر خاصة الثورة الجزائرية.
- ضعف وانهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو **1945 -1954)** التي قد انتهت بإنتصار الفيتناميين.
- انتشار موجة التحرر في العالم الثالث.[1]
- انطلاق حركة التحرر بتونس والمغرب.
- انفراج دولي نسبي ساعد على تسوية بعض المشاكل الثانوية كالقضية الجزائرية.[2]

2.1 الظروف الداخلية:

- تحطم الحركة الوطنية بسبب سنوات الجمود والروتين.
- تصميم عناصر من المناضلين الواعين على اخراج الحركة الوطنية من مأزق الأشخاص ودفعها نحو العمل الثوري.
- رفض الإستعمار إعطاء الشعب الجزائري أدنى حرية بالوسائل السلمية.[3]
- فشل المشاريع الإصلاحية التي قامت بها فرنسا وبرامج الأحزاب السياسية في تحقيق الإستقلال.
- نمو الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري وقيادات الحركة الوطنية ومما نستخلصه أن جل هذه الظروف الإقليمية والدولية وحتى المحلية التي كانت تعيشها الجزائر والساحة العالمية، كانت من أبرز النقاط التي ركز عليها البيان النوفمبري.[4]

---

[1] بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس، دط، دمشق، 1984، ص: 40.

[2] محمد عباس: المصدر السابق، ص: 72.

[3] نور الدين شباحي: قيم الثورة التحريرية الجزائرية في مواجهة الإستبداد الإستعماري من خلال بيان أول نوفمبر 1954، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص: 37.

[4] نور الدين شباحي: المرجع السابق، ص ص: 36-37.

2. صياغة وتحرير البيان.

اشترك في عملية صياغته وتحريره وكتابته ونشره مجموعة من الشخصيات البارزة في النضال والكفاح الجزائري، حيث تطلب التفكير فيه بعض الوقت وكثيرا من التركيز وصفاء الذهن وقراءات نقدية مع استعمال عبارات بسيطة واضحة لتلخيص قضايا في غاية التعقيد، والتعبير عن مواقف حاسمة ومصيرية.[1]

وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا البيان في اجتماع **10 أكتوبر 1954** حيث اجتمع القادة الستة من أجل ضبط الأساليب التنظيمية والإجراءات المصاحبة لإندلاع الكفاح المسلح ومنها على الخصوص بيان أول نوفمبر **1954**.[2]

وإتفقوا على أن تعلن الثورة بإسم جبهة التحرير الوطني مع تحديد الأسباب والأهداف والوسائل والشروط، وكلفوا محمد بوضياف و ديدوش مراد بكتابة نص البيان[3]، وقد وقع اختيارهما على المناضل محمد العياشي نظرا لكفاءته في الصياغة وقدرته على الرقن وتحليه ثقافة قانونية، التقى الثلاثة فيما بعد لعدة مرات في محل الخياطة المملوك للمناضل عيسى كشيدة والكائن بممر مالا كوف بباب الوادي، كانت أفكار البيان مستمدة من برنامج الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ومن ميراث الحركة الوطنية والخبرات والتجارب السابقة.[4]

عندما تمت كتابة البيان عقدت القادة الستة اجتماعهما الأخير في **23 أكتوبر 1954** في منزل مراد بوقشورة[5]،حيث اجتمع بوضياف بالقادة وتلا على مسامعهم مسودة البيان حيث وافقوا

---

[1] عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور تأملات في المجتمع، تر: مسعود حاج مسعود، ج 02، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 223.

[2] مؤمن العمري: المرجع السابق، ص: 309.

[3] يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، ط 02، 2010، ص: 39.

[4] سعيدي مزيان: القيم الوطنية المرجعية في بيان أول نوفمبر 1954، المجلد 03، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد 03، سيدي فرج، 2021، ص: 13.

[5] عفرون محرز: المرجع السابق، ص: 219.

عليه[1]، ومن ثم وضع اللمسات الأخيرة واستكمال التحضيرات لإندلاع الثورة وقدم بوضياف وديدوش نص مسودة البيان لباقي الأعضاء.[2]

استدعى العيشاوي مرة أخرى من طرف ديودش مراد الذي سلمه مبلغا لشراء عشرات رزمات ورق وعلبة ستنسيل وقارورتين من حبر رنيو كوريس ومساكة أوراق وزجاج من ممحاة التصحيح[3]، تم تكليف عمر أو عمران[4] نائب كريم بلقاسم بإصطحاب محمد العيشاوي إلى تيزي وزو، وهناك تكفل به المناضل علي زعموم الذي رافقه إلى قرية ايغيل ايمولا وساعده على استكمال مهمته التاريخية في سرية تامة[5]، وقام العيشاوي قبل الرقن على اسانسيل والسحب على الرنيو بمراجعة النص واقتراح على المناضل زعموم تصحيح فقرة من البيان وأقنعه بذلك فرجع هذا الأخير وكريم وأوعمران في الموضوع وتم التصحيح فعلا.[6]

وهكذا شرع محمد العيشواي في رقن البيان في بيت عمر مزيان بالطابق العلوي الذي كان عبارة عن بقالة ومقهى في نفس الوقت حتى لا تلفت الأنظار ولا تصل أخبار ما يجري بسرعة إلى السلطات الفرنسية، حيث نظم صاحب المقهى لعبة يانصيب كبيرة مزورة كان الهدف منها إثارة الأصوات حتى لا يسمع صوت الرقن.[7]

ثم انتقلوا إلى بيت رابح إيدير لإجراء عملية السحب في **27 أكتوبر 1954**[8]، وقام بسحب **2300** نسخة من النداء إلى الشعب و**1100** نسخة من بيان أول نوفمبر وقام كريم بلقاسم

---

[1] عيسى كشيدة: مهندسو الثورة ،تقد: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، دط، الجزائر ،2003، ص: 105.

[2] سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص: 14.

[3] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص: 105.

[4] ولد يوم 19 جانفي 1919 بذراع الميزان، تجند في الجيش الفرنسي وحكم عليه بالإعدام اثر اشتباكات جرت بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1941 ونجا منها ، ساهم في تكوين خلايا سرية مدربة على السلاح بإحدى المدارس في شرشال 1945 ومن أبرز الشخصيات الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر، وكان نائب كريم بلقاسم ثم خلف رابح بيطاطا في المنطقة الرابعة عين رئيسا لبعثة جبهة التحرير الوطني بتركيا نوفي سنة 29 جويلية 1992 (أنظر: أسيادكم، المرجع السابق، ص: 251).

[5] جمال قندل: إذاعة بودابست وبيان أول نوفمبر 1954، مجلة التاريخ المتوسطي، م 02، ع 02، الشلف، 2020، ص: 217.

[6] محمد عباس: فرنسا الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، دط، الجزائر، 2009، ص: 166.

[7] سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص: 14.

[8] جمال قندل: المرجع السابق، ص: 217.

بنقل الوثائق إلى العاصمة[1]، ونقل أيضا إلى القاهرة بواسطة محمد بوضياف الذي سافر إلى سويسرا بجواز سفر مزور[2]، وفي هذا الصدى يقول محمد بوضياف في حديثه لجريدة الشعب **«لقد خرجت من الجزائر ومعي بيان أول نوفمبر وكنت أظن بأنني سأصل القاهرة في الوقت المناسب بنية إذاعة البيان على موجة إذاعة صوت العرب لكنني تعطلت في بون بألمانيا الغربية بسبب إجراءات التأشيرة الأمر الذي اظطرني إلى إرسال البيان بالبريد السريع ولم أدخل القاهرة إلا في 02 نوفمبر غير أن البيان وصل الموعد وتمت إذاعته من صوت العرب حسب الترتيب المسبق».**[3]

كتب نص البيان باللغة الفرنسية[4] كون هؤلاء الثوريون يحسنون اللغة الفرنسية مقارنة باللغة العربية بفعل السياسة الإستعمارية الفرنسية، حيث خلقت نخبة من الجزائريين المفرنسيين، وتمت ترجمة نص البيان لاحقا من قبل عجول عجولى.[5]

3. قراءة في مضمون البيان.

من خلال الإطلاع على البيان نجد أنه يتضمن في محتواه عدد من المحاور الرئيسية والتي تمثلت في ما يلي:

المحور الأول: تطرق البيان في هذا المحور الأسباب والظروف المحيطية التي أدت إلى صياغته بداية من الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

المحور الثاني: تم من خلال هذا المحور تحديد طبيعية الثورة وأهدافها ووسائل كفاحها ضمن إطارها الوحدوي المغربي وتأكيد صعوبة المهمة، كما حدد هذا المحور المعالم الكبرى للدولة الجزائرية وأساسها الوطنية.[6]

---

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص: 105.

[2] أحمد بن بلة: المصد السابق، ص ص: 05-07.

[3] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 01، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص: 205.

[4] أنظر الملحق رقم:03.

[5] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص: 81.

[6] نسيمة بروال وسارة بوقفة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها وممارساتها، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دفعة 2019/2018، ص: 70.

المحور الثالث: في هذا المحور وضح البيان الجانب السلمي مع الإستعمار الإمبريالي وإعلان شروط التفاوض معه.[1]

المحور الرابع: تضمن هذا المحور إعادة القضية "**الثورة**" إلى حضنها الطبيعي وهو الشعب الجزائري وتحميله المسؤولية في النجاح والنصر واعتبارها "**القضية**" هي قضية ثورية وجبهته والإعلان عن الإستعداد للتضحية الكاملة لأجلها.[2]

لرصد هذه العناصر وتحليل مضامين كل محور لكشف دلالاته الفكرية والسياسية وتعيين مختلف المواضيع التي وردت في البيان ضمن هذا السياق:

المحور الأول: عمل البيان على توضيح العوامل والظروف التي دفعت أصحاب البيان إلى اشعال فتيل العمل المسلح، لتحقيق الإستقلال الوطني في اطار الشمال الإفريقي، ورفع اللبس والتأويل الخاطئ الذي يمكن أن يحدثه الإستعمار، كما أشار البيان إلى الإنجازات السياسية التي حققتها الحركة الوطنية في نضالها الطويل إلى غاية وصولها إلى المرحلة الأخيرة وهي إعلان الثورة والعمل المسلح.[3]

يواصل البيان عمله من خلال تنبيه وتحذير الجزائريين من مؤامرات الإستعمار الفرنسي وعملائه المترددين[4]، وفي هذا الصدد يقول البيان: «**ورغبتنا أيضا هي أن نجنبكم الألتباس الذي يمكن أن توقعكم قيد الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية**».[5]

---

[1] رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية –الجذور الفكرية والمضمون–، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 07، 2002، ص: 20.

[2] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية –دراسة تحليلية نقدية 1954–1962–، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص: 120.

[3] يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص ص: 120–121.

[4] أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954–1956، المرجع السابق، ص: 38.

[5] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 –نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس: تص: عبد العزيز بوتفليقة وزارة المجاهدين، الجزائر، ص: 09

بعدها ينتقل إلى الظروف المحلية التي أقنعت أصحابه بإستصداره وتوجيهه للإعلان عن بداية العمل المسلح[1]«**فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية –بعد مراحل من الكفاح– قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية**».[2]

أما بالنسبة للظروف الإقليمية والدولية نجد أنها مناسبة وملائمة للعمل الثوري خاصة بعد إندلاع ثورتي تونس والمغرب، حيث دعا البيان إلى ضرورة اللحاق بركبهما لتسوية المشكلة المغاربية التي توحدت بشأنها مواقف الجميع لإنجاز وحدة المغرب العربي.

أما على المستوى الدولي حيث أشار البيان بحالة الإنفراج الدولي الحاصل بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في إطار سياسة التعايش السلمي إلى جانب انتشار حركات التحرر في المستعمرات وهزيمة فرنسا في ديان بيان فو في **1954**، حيث أكد البيان على نجاح الثورة في ظل هذه الظروف الدولية[3]، وفي هذا الصدد يقول البيان «**أما في الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية**».[4]

ثم انتقل البيان إلى عرض حقيقة الأزمة الداخلية لحركة الوطنية لحزب الشعب وحركة انتصار للحريات الديمقراطية مع نفي البيان انتماء مفجري الثورة لأحد الطرفين المتنازعين[5]، بقوله: «**فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة**».[6]

المحور الثاني: عبر معدو البيان في هذا المحور عن الأهداف المستقبلية للثورة الجزائرية من أجل استرجاع السيادة الوطنية وبناء دولة ديمقراطية كما عبروا عن وسائلهم لتحقيق ذلك بالعمل

[1] يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص: 121.

[2] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 09.

[3] يوسف قاسمي: المرجع السابق: ص ص 122–123.

[4] النصوص الأساسية ...: المصدر السابق، ص: 09.

[5] أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954–1956، المرجع السابق، ص: 38.

[6] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 10.

السياسي وتدويل القضية الجزائرية واخراجها من النطاق الفرنسي ولا يتم ذلك إلا بتدمير النظام الكولونيالي.[1]

حيث نجد أن البيان وضح الأهداف كما يلي:

«نبين بوضوح هدفنا فإنا نسطر فيما يلي الخطوط العريض برنامج السياسي:

- **الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:**

السياسي إقامة الدولة الجزائرية الديمقرطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

1. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني».[2]

حيث كشف البيان من خلال هذه الأهداف الأساسية من اندلاع الثورة وحددت "**بالإستقلال الوطني**" مع تحديد نوع الإستقلال واطاره الفكري والاجتماعي والسياسي، كما وضح البيان بعبارة "**إقامة الدولة الجزائرية**" بإلغاء واقع الإحتلال ومنظومته الإستعمارية في الجزائر وإعادة بعث الدولة الجزائرية ذات الإمتداد التاريخي والحضاري مع السيادة الكاملة على الأرض.[3]

- **الأهداف الداخلية:**

– التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي العربي الإسلامي التي ستكون الداعمة الطبيعية للثورة الجزائرية.[4]

- **وسائل الكفاح:**

بين محرروا البيان في هذا الجزء وسائل الكفاح حيث أعلن البيان تبنيه وإتخاذه كل وسيلة منسجمة مع العمل الثوري، محققة للهدف والغاية المرسومة والمعلنة على المستويين الداخلي والخارجي لتأكيد شرعية كفاح الشعب الجزائري وقضيته العادلة ولأجل التنسيق الضروري مع

[1] دحمان تواتي: ملامح التفكير الإستراتيجي في وثيقة بيان أول نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، مج 03، ع03، تيبازة، 2021، ص: 05.

[2] النصوص الأساسية ...: المصدر السابق، ص: 11.

[3] يوسف قاسمي: المرجع السابق: ص ص: 125–126.

[4] محمد جغابة: بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، تق: محمد العربي ولد خليفة، دار الهومة، الجزائر، 1999، ص: 73.

كل الحلفاء الطبيعيين من الجيران والإخوة والأشقاء وباقي أصدقاء وأحرار العالم الرافضين لهيمنة المستعمر.[1]

المحور الثالث: أشار البيان في هذا المحور على الطبيعة السلبية للمعركة ففي نفس الوقت كان ينادي فيه الشعب إلى التجنيد والكفاح في الوقت الذي كان ينادي الضمائر العالمية إلى مساندة الشعب الجزائري[2]، ومن جهة أخرى كان يناشد السلطات الإستعمارية إلى التفاوض وإيجاد حل سلمي لإجتناب إراقة الدماء، واضعين شروط مهمة في حالة قبولهم بالتفاوض وتعهدوا بإحترام الحقوق والممتلكات الخاصة بهم في إطار ما تسمح به مصلحة البلدين.[3]

وجاءت الشروط كما يلي:

«على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح.

-تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري».[4]

شرع البيان من خلال الأهداف في حملة التطهير السياسي من خلال نقل الحركة الوطنية من النهج الإصلاحي إلى العمل الثوري، كما دعا البيان إلى تجنيد الطاقات الوطنية للإنخراط في العمل الثوري المسلح ضد العدو الوحيد وهو النظام الإستعماري.[5]

- **الأهداف الخارجية:**

1. «تدويل القضية الجزائرية.

2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية».[1]

---

[1] يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص: 134.

[2] محمد جغابة: المصدر السابق، ص: 81.

[3] رحاب خولة: البعد المغاربي في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية بيان أول نوفمبر 1954م، ميثاق صومام 1956م، برنامج طرابلس 1962م، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، دفعة 2019، ص: 42.

[4] النصوص الأساسية...: المصدر السابق، ص: 11.

[5] نسيمة بروال وسارة بوقفة: المرجع السابق، ص ص: 11-12.

إستكمالا للمهمة الداخلية فقد عزز البيان ذلك وضع خطة تضبط الأهداف الخارجية للكفاح الوطني، حيث أكد البيان من خلال هذه الأهداف على الرغبة الشديدة في استراجاع السيادة من خلال التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وأن يتم الإعتراف بعدالتها وقدسيتها من طرف الرأي العام العالمي[2]، إلى جانب تأكيد الهوية الوطنية ذات البعد الوحدوي وانتمائها الحضاري إلى العالم.

1. **«الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين وعادات الشعب الجزائري.**
2. **فتح مفاوظات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.**
3. **خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة».**[3]

المحور الرابع: استهلت الجبهة بيانها بتوجيهها إلى الشعب الجزائري عبارات عاطفية صادقة تحرك حتى من كان قبله كالصخرة أو أشد قسوة[4]، كما حملة المسؤولية اتجاه قضية كبيرة في حجم الثورة ليواصل البيان قوله: «**إن جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي وحمايتها من المخاطر**». حيث دعا الشعب في احتضان الجبهة كتنظيم سياسي وحمايتها من المخاطر[5]

---

[1] النصوص الأساسية...: المصدر السابق، ص ص: 11-12.

[2] نسيمة بروال وسارة بوقفة: المرجع السابق، ص: 75.

[3] النصوص الأساسية...: المصدر السابق، ص: 13.

[4] أحسن بومالي: استراتيجية الثورة من مرحلتها الأولى 1954-1956، المرجع السابق، ص: 41.

[5] يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص: 139.

وبعدها يختتم البيان بصورة من التضحية وتقديم نموذج لذلك من قبل محرري البيان وقد وضعوا أنفسهم في الصف الأول من المعركة، مؤكدين إصرارهم عليها واثقين بأن الشعب إلى صفهم ضد الإستعمار الكولونيالي.[1]

[1] نسيمة بروال وسارة بوقفة: المرجع السابق، ص: 77.

المبحث الثاني: قراءة تحليلية للمبادئ الإنسانية من خلال البيان.

1. مبدأ العدالة والمساواة .

عملت الظاهرة الإستعمارية في الجزائر على إبراز التباينات والفروق وانعدام المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، حيث جاءت الثورة التحريرية لتوضح من خلال صدور بيانها على العديد من العبارات التي تدعوا إلى تحقيق العدالة السياسية والإجتماعية للجزائريين وغير الجزائريين.[1]

ومن خلال قراءتنا لثنايا البيان اتضح لنا العديد من القيم ومن بينها قيمة العدالة والمساواة والتي جاءت في السياق التالي:

«**إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**»[2]، حيث عبر بيان نوفمبر أكثر من مرة على مبدأ العدالة ومن بينها "**إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية**" والتي توضح بتكفل الدولة بجميع أبنائها حقوقهم وواجباتهم دون تمييز عرقي أو ديني.[3]

حيث ألح محرروا البيان على أن الهدف من البرنامج سياسيا هو تحقيق الإستقلال وإقامة دولة ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة وهي تلك الدولة التي بالتعددية الحزبية تسمح أيضا بإقامة الجمعيات ذات الطابع السياسي والإجتماعي والثقافي وتسعى في نفس الوقت لتحقيق المطالب الإجتماعية لتصل إلى العدالة الإجتماعية والعيش الكريم للمواطن الجزائري من جهة ومن جهة أخرى عمل البيان على عدم تقسيم الشعب الجزائري على أساس عرقي أو ديني، كما عبر أيضا على إنفتاح الثورة لكافة العناصر الوطنية وكل فئات الشعب الجزائري من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.[4]

---

[1] مراد قبال: المرجع السابق، ص: 10.

[2] النصوص الأساسية لثورة...: المصدر السابق، ص: 11.

[3] فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد، دط، الجزائر، 2013، ص: 160.

[4] سعدي مزيان: المرجع السابق، ص ص: 16-17.

قامت عدالة جبهة التحرير الوطني على مبادئ أساسية، تتمثل في المساواة والإنصاف والإنسجام، حيث كان هدف جبهة التحرير الوطني هو إحداث انفصال شامل مع العدو وبناء مستقبل جديد.[1]

كما أكدت الجبهة من خلال البيان على الطابع الديمقراطي للدولة الجزائرية بعد تحقيق الإستقلال التي تقوم على المساواة وإحترام الحريات دون تمييز عرقي أو ديني وهي إشارة واضحة إلى الأقلية الأوروبية التي تعيش في الجزائر والتي يجب أن تعطي لها مختلف الحقوق الديمقراطية كبقية المواطنين الجزائريين، كما دعا البيان الى إقامة دولة ديمقراطية بين فرنسا والجزائر المستقلة والتي تقوم على المساواة والإحترام[2]، في هذا الصدد «**تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الإثنين على أساس المساواة والإحترام المتبادل**».[3]

حيث دعا البيان الرأي العام العالمي والرأي العام الفرنسي والفكر السياسي الفرنسي الذي كان يفتخر بأن فرنسا بلد حقوق الإنسان والحرية والمساواة، كما أثبت البيان أن الحريات غير قابلة للإقصاء والتمييز بين مسلم ومسيحي ويهودي في الحقوق والواجبات، بنص البيان الذي جاء كما يلي:

«**جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات**».[4]

---

[1] سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم –عدالة جبهة التحرير الوطني وآثرها على الدولة الجزائرية–، ج 02، مؤسسة ينسو، د ط، الجزائر، 2011، ص ص: 36–40.

[2] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 92.

[3] النصوص الأساسية للثورة...: المصدر السابق، ص: 13.

[4] محمد جغابة: المصدر السابق، ص ص: 63–64.

ويتضح مما سبق أن جبهة التحرير الوطني عملت من خلال البيان على تأسيس دولة وأمة قائمة شكلا ومضمونا على الديمقراطية الإجتماعية التي تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وحرية التعبير على أساس سيادة الشعب.[1]

2. مبدأ الحرية.

كانت الحرية أول مبتغى يرجى توفيره لدى الإنسان بعد حق الحياة الذي يعتبر جوهر الحقوق الإنسانية كلها وبناء على ذلك فقد جاءت الثورة التحريرية لتحقيق أهداف عديدة ومن بينها الحرية، حيث أكدت على هذا الهدف في البيان النوفمبري[2]، الذي جاء كما يلي:

«فإن هدف أي حركة ثورية –في الواقع–هي خلق جميع الظروف للقيام بعملية تحريرية...».

«...الذي رفض أمام وسائل الكفاح...أن يمنح أدنى حرية».

«الهدف: الإستقلال الوطني».[3]

من خلال هذه النقاط التي ركز عليها البيان بكل دقة ووضوح لتحقيق الهدف المبدئي هو الإستقلال الوطني الذي يعتبر الشرط الأساسي للحرية الفردية[4]، والتي لا تولد إلا عبر الجهد التحرري ولا تستمر إلا به، ذلك الجهد الذي لا يبدأ في التحقيق إلا حينما يبدأ الفرد عمليا في تحرير نفسه[5] من جميع التنازلات الممكنة وإباحة الفرصة لجميع المواطنيين الجزائريين من كافة الشرائح الإجتماعية والأحزاب والحركات الجزائرية لإندماج في النضال التحرري.[6]

---

[1] أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956، المرجع السابق، ص: 50.

[2] سعدي مزيان: المرجع السابق، ص: 18.

[3] النصوص الأساسية للثورة...: المصدر السابق، ص ص: 10–11.

[4] نصر الدين لعوج: المصالحة الوطنية مع الذات عماد الأسس الإيديولوجية للثورة الجزائرية في بيان أول نوفمبر 1954، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، ع 01، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص: 168.

[5] البخاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، دار ابن النديم، ط 01، بيروت، 2012، ص: 229.

[6] André Mandouze :La Révolution Algérienne par les texte , Abdzl Aziz Boutaflika, Ministéré de la culture, Ager, 2009, P : 149.

ثم يتوجه البيان في الأخير إلى الجزائريين بدعوتهم إلى الإنضمام للثورة بهدف التحرير من الإستعمار وتحرير المجتمع من كل القيود السياسية والفكرية في ظل نظام ديمقراطي إجتماعي.[1]

ومما سبق يتضح لنا أن البيان النوفمبري نظر إلى الإنسان كونه أدميا قبل أن يكون مشروع سياسي أو حرب في يد الإستعمار وقد اتخذت الثورة الجزائرية لنفسها منهجا في التعامل مع الإنسان الجزائري أو الغير الجزائري وعليه فمشروع تحقيق الحرية قائم على المثل الإنسانية العليا وعليه فنجد الثورة قد اهتمت بالإنسان الذي يمثل لها الركيزة الأساسية لأنها كانت تهدف إلى تحريره من العبودية الإستعمارية ولأجل ذلك كان هدف الثورة في الواقع الأمر ليس تحرير الوطن فقط كأرض بل كذلك تحرير العنصر البشري.[2]

3. مبدأ السلم والسلام.

كان من أبرز خصائص الثورة الجزائرية أنها حرب أعلنت من أجل تحقيق السلم والسلام، لذلك عمل محرروا البيان على إنتقاء المصطلحات والمفردات المناسبة لصياغة البيان لكي يكون رسالة سلم توجه إلى الرأي العام لكل المجتمعين الفرنسي والجزائري، حيث لا نجد فيه ما ينص على القتل والتطهير العرقي أو التعدي على حقوق الإنسان، بل نجد مبادئ وأهداف توحي إلى السلم، وما الكفاح المسلح إلا الوسيلة الأخيرة التي فرضها الإستعمار على الشعب بتعنته وتصلب موقفه ومخالفته لمجرى التاريخ، ويأتي الكفاح المسلح كإحدى الوسائل فقط[3]، بنص البيان حيث: «..**أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة...**»، «...**الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية...**»، «**تحاشيا للتأويلات الخاطئة والتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم تحديدا للخسائر البشرية وإيراقة الدماء فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة**

[1] فتح الدين بن آزواو: المرجع السابق، ص: 159.

الفصل الأول: تجليات البعد الإنساني للثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954

[2] شقروش خديجة: القيم الحضارية والإنسانية في مواثيق الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة العربي التبسي، تبسة، دفعة 2020، ص ص: 98-99.

[3] محمد جغابة: المصدر السابق، ص: 64.

مشروعه للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها»[1].

حيث أكد البيان على إنتهاجه للمبدأ للسلم وذلك تحاشيا لأي تأويل أو تغليط للرأي العام العالمي وعن طبيعية هذه الثورة مع تجنب إراقة الدماء[2] وكل ما ينجم عن النزاعات المسلحة من آثار نفسية وخسائر بشرية ومادية أي أنه يدعوا إلى السلم وإحترام حقوق الإنسان في العيش في أمان وسلم بتقديم مقترحات للطرف الفرنسي، داعيا إياه إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات وحل النزاع سلميا تتواقف مع النصوص الدولية التي تصرح بحق الشعوب في تقرير مصيرها[3]، لذا قدمت الجبهة شروط واضحة لتحقيق السلم وجاءت كما يلي:

- "**الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.**
- **فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ**".[4]

بالمقابل تعهدت جبهة التحرير الوطني على الحفاظ على جميع المصالح الفرنسية، حيث قدمت إلتزامات وضمانات للجالية الأوروبية المقيمة في الجزائر ووضعها بعد إسترجاع السيادة الوطنية[5]، حيث نص البيان كما يلي: «**جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو**

---

[1] النصوص الأساسية للثورة ...: المصدر السابق، ص ص :10-13.

[2] حياة رحايلي: تجليات البعد الديني لثورة التحرير الجزائرية من خلال جريدة المجاهد، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 01، 2020، ص: 222.

[3] عامر رخيلة: أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 04، الجزائر، 2001، ص:73.

[4] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص ص10 -13:

[5] فاطمة طاهري: تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر 1954 -قراءة في البيان-، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 10، جوان 2016، ص: 71.

يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات»[1]، وهذا دليل ضمن على إصطباغ إيديولوجية جبهة التحرير الوطني بصبغة السلم وعدم إخضاعها للعنف إلا في سبيل تحقيق الهدف السياسي العادل والشروع وهو ما يبعد تهم التعصب والتطرق عن الفكر الوطني.[2]

رغم سلمية الثورة الجزائرية من خلال ما نص عليه بيانها التأسيس فقد جاء الرد سريعا بأن المفاوضات هي الحل الوحيد الذي يدعو إلى السلم بموقف تبنى منذ البداية المراهنة على حسم النزاع حسما عسكريا.[3]

ومما سبق يتضح لنا بأن بيان أول نوفمبر قد تصور منذ البداية إمكانية الحل السلمي للمسألة الإستعمارية في الجزائر، ولكن ليس على حساب قضية الشعب ومستقبله، في الركون إلى الحل الثوري المتمثل في الكفاح المسلح ليس دافعه الرغبة في العنف ولا إنعدام الشعور بالمسؤولية لدى هاته الطليعة كما أنه ليس إختيار دافعه حماس الشباب وحب المغامرة بل هو إختيار ناجم عن تحليل عميق للوضعية القائمة مستوعبا تجارب الماضي على المستوى المحلي وتجارب الشعوب في المناطق الأخرى من العالم.[4]

[1] النصوص الأساسية للثورة ...: المصدر السابق، ص: 13.

[2] فتح الدين بن أزواو: المرجع السابق، ص: 161.

[3] فاطمة طاهري: المرجع السابق، ص: 71.

[4] جمال قنان: المرجع السابق، ص: 255.

وكحوصلة للفصل الأول الموسوم بالعنوان تجليات البعد الإنساني من خلال بيان نوفمبر 1954، حيث يتضح لنا أن البيان قد سبقته جملة من الظروف التي ساهمت في انعقاد، حيث انبثقت عنه جملة من النتائج ،كما حمل من المشاعر الوطنية والقيم الفكرية والمنطلقات الإديولوجية وافاق مستقبيلة ...إلخ ما يمكن ان نعتبره نظرية ومشروع مجتمع متكامل المضامين والأبعاد، كما سعى إلى إعادة تأسيس الدولة الوطنية التي غيبها الإستعمار وبعث الإنسان الجزائري صاحب المواطنة الكاملة يد القرار في إطار ابعاد الشخصية الجزائرية التي بلورتها تجارب التاريخ مع تأكيد البيان على تمسك الشعب بقيمه الإنسانية ،وهويته وثقافته العربية .

ومن خلال القراءة التحليلية للبيان أول نوفمبر 1954،يتضح لنا أنه يحمل العديد من الإبعاد من أمها البعد الإنساني ، حيث تجلى هذا البعد في المبادئ التي ذكرناها سابقا ،والتي تمثلت في العدالة ،والمساواة، والسلم والسلام ،والحرية التي عبر عنها البيان بكل وضوح في ثناياه من خلال تأكيده على إقامة دولة ديمقراطية إجتماعية دون تمييز عرقي أوديني مع تأكيد الطابع السلمي بهدف تحقيق الهدف المشروط وهو الإستقلال الكامل للجزائر.

الفصل الثاني: تجليات البعد الإنساني لثورة من خلال ميثاق الصومام 1956.

المبحث الأول: التحضيرات الأولية لإنعقاد مؤتمر الصومام.

1. ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام.

2. حيثيات ودوافع إنعقاد مؤتمر الصومام.

3. إنعقاد المؤتمر وصدور الوثيقة.

المبحث الثاني: البعد الإنساني لثورة من خلال وثيقة مؤتمر الصومام

1. العدالة في وثيقة الصومام.

2. السلم في وثيقة الصومام.

3. المساواة من خلال ميثاق الصومام.

يعتبر مؤتمر الصومام حدثا مهما في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية ، حيث استطاع قادة الثورة أن يجتمعوا بعد عامين من اندلاع الثورة لتقيم النجاحات وتحديد النقائص والتخطيط لمستقبل الثورة حيث عالج مؤتمر الصومام العديد من القضايا، في مختلف الأصعدة ،معالجة دقيقة ولم يهمل اي جانب يتعلق بمستقبل الثورة وتضيمها لتحقيق الاستقلال، خرج مؤتمر الصومام بنتائج مهمة إستطاعت الثورة من خلالها الدخول مرحلة جديدة تتميز بالتظيم ،جاءت هذه القرارات مدرجة في ميثاق تسير عليه الثورة ،احتوى على العديد من المبادئ الإنسانية هذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: التحضيرات الأولية لإنعقاد مؤتمر الصومام.

1. ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام.

رأى قادة الثورة أنه من الضروري عقد إجتماع تقييمي للثورة، ورغم المرحلة الحرجة من تاريخ الثورة، إلا أنه قد نجح في وضع هياكل تنظيمية قد تم تحرير ميثاق تسير عليه الثورة وكانت ظروف إنعقاده كالآتي:

1.1 داخليا:

- كانت الوضعية على مستوى التراب الوطني، تتسم بعدم التنسيق، كان كل مسؤول يتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة لمنطقته، لأن الإتصال بين مختلف قيادات الثورة كان شبه معدوم[1]، بسبب الإنتشار الواسع لوحدات الجيش الفرنسي في كامل التراب الوطني، إذ إرتفع تعداده من حوالي **50000 سنة 1954** إلى **83400** في: **فيفري سنة 1955**، وذلك لإجهاض الثورة بكل قوته.[2]
- كان لأحداث **20 أوت 1955** المفعول الكبير في عقد المؤتمر، حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الوطني، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة في المنطقة الخامسة[3]،وبرهنة للرأي العام على مدى قدرة إدارة الشعب الجزائري بأكمله على التخلص من الهيمنة الإستعمارية.[4]
- الإستشهاد المبكر للقائدين البارزين ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية في الشمال القسنطيني، ومصطفى بن بولعيد قائد المنقطة الأولى في الأوراس، واستبداله بآخر، أدى إلى تفاقم

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص: 105.

[2] سعيدوني بشير: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ظروف إنعقاده وإنعكاساته المختلفة على مسار الثورة التحريرية، مجلة الدراسات الإفريقية، ع6، جامعة الجزائر، 2018، ص: 05.

[3] رغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار هومة، دط، الجزائر، 2009، ص: 131.

[4] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، د ط، الجزائر، 2005، ص: 26.

الوضع في المنطقتين الجبليتين وهما منطقتان استراتيجيتان، والإحباط المعنوي الذي خيم على رفاقهما.[1]

- كان الوضع على مستوى الكفاح لا يبعث على الإرتياح، فبعد العمليات الأولى وجد المحاربون أنفسهم أمام الفراغ إسترتيجي يستحيل تداركه بسبب غياب تصور شامل للأمور، وبسبب النقص الفادح في الوسائل المادية كالمال والسلاح وضعف التكوين العسكري لهم.[2]
- لم يكن لثورة هياكل تنظيمية، إدارية، وعسكرية، وسياسية دقيقة، تستطيع الثورة بواسطتها مقاومة الخطط الإستعمارية.[3]
- إلتحاق التنظيمات السياسية والمدنية للثورة ومن ذلك إلتحاق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في **جانفي 1956**، وفرحات عباس في **فيفري 1956**، وقيام الطلبة في **19 ماي 1956** بإضراب عن الدراسة، وإلتحاق أعضاء اللجنة المركزية لحركة الإنتصار وبعض الشيوعيين بشكل فردي.[4]

2.1 خارجيا:

- قام الطلبة الجزائريين بمظاهرات، والتي انبثق عنها نقل الثورة إلى التراب الفرنسي والعاصمة بباريس يوم **23 فيفري 1956**، وأدرك الفرنسيون أنه لا يمكن خوض الحرب من ثلاث جهات فأعطت الإستقلال للمغرب في **02 مارس** وتونس في **20 مارس 1956.**
- طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن وإعتبارها قضية دولية، ومساندة دول عدم الإنحياز في لقاء ريوني في **جويلية 1956** بيوغسلافيا.[5]

---

[1] لطفي ساعي: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، مجلة واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر، جامعة باتنة، ص: 99.

[2] خالفة معمري، عبان رمضان: تع: زينب زخروف، ثالثة، ط 02، الجزائر، 2008، ص: 317.

[3] عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص: 54.

[4] سعدوني بشير: المرجع السابق، ص: 06.

[5] لعريبي فاطمة الزهراء، شماني أحلام: مواثيق الثورة الجزائرية وانعكاسها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954-1962)، مذكرة ماستر في التاريخ، تاريخ مقاومة الحركة الوطنية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2020، ص: 45.

- دراسة القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ في **18 أفريل 1955**، حيث شاركت فيه جبهة التحرير الوطني كعضو ملاحظ، يمثل حركة تحررية، وقد نالت تأييد وعطف ومساندة الدول الأفروآسياوية وخاصة الدول العربية حيث طالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على غرار بقية شعوب العالم، وهو ما يعد نصرا معنويا وسياسيا للقضية الجزائرية.
- تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة **سبتمبر 1953**، خلال دورتها العاشرة وذلك بأغلبية **28** صوتا ضد **27** صوتا وامتناع **05** أعضاء.[1]
- الصراع الحاد بين آيت أحمد ومحمد خيضرو بالقاسم، بوضياف وبن بلة من جهة أخرى.

2. حيثيات ودوافع إنعقاد مؤتمر الصومام.

1.1 حيثيات إنعقاد مؤتمر الصومام:

تعود فكرة إنعقاد المؤتمر إلى أواخر **1954**، حيث اتفق الإخوة الستة على أن يلتقوا بعد ثلاثة أشهر لدراسة النتائج والإعداد للمستقبل[2]، وكان هذا في آخر اجتماع لهم في الجزائر العاصمة، حيث يذكر رابح بيطاطا أنهم اتفقوا على الإلتقاء في **جانفي 1955**[3]، ولكن الصعوبات التي اعترضتهم حالة دون ذلك.

أول وثيقة مكتوبة تتعلق بهذا المؤتمر للإتصال بالوفد الخارجي كانت عبر رسالة نصية بتاريخ **01 ديسمبر 1955** جاء فيها «**ننوي أن نعقد بمكان ما بالجزائر اجتماعا هاما لكبار مسؤولي نواحي قسنطينة والجزائر ووهران، وبمجرد ما تنتهي من إعداد كل شيء، سوف نطلب منكم ارسال ممثل أو إثنين لأن قرارات هامة سوف تتخذ**».[4]

[1] سعدوني بشير: المرجع السابق، ص: 07.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص: 73.

[3] رابح لونسي: المرجع السابق، : 34.

[4] تيطوم خالد: عبان رمضان والباءات الثالثة 1956-1957، مذكرة لماستر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص: 40.

يقول لخضر بن طوبال «**قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية للمناقشة وبدأ من أفريل 1956**»[1]. وفي هذا العام اتخذت للإعداد المؤتمر شكلا ملموسا حيث أرسل عبان سعد دحلب إلى شمال قسنطينة لتباحث مع زيغود يوسف، لم يرى هذا الأخير مشكلات سياسية بل كانت مشكلة التزويد بالسلاح والتقييم لإقليمي وتحديد مسؤوليات كل واحد.[2]

شرع في الإعداد للمؤتمر كلا من كريم بالقاسم وعبان رمضان والعربي بن مهيدي ويوسف بن خدة وسعد دحلب، الذين كثرت لقاءاتهم، بمدينة الجزائر وتعاون معهم عبد الرزاق شتوف عمار أوزقان[3]، اقترح قادة الثورة إنعقاد المؤتمر على مختلف مناطق البلاد لكنها اعتذرت بسبب عدم توفر الأمن اللازم فيها، وبعد مناورات عديدة وقع الإختيار على المنطقة الثالثة[4]، واقترحت عدة أماكن منها "**تازغنة**"، دائرة غرازقة[5]، وكان من المفروض أن يعقد في ناحية أبواب الحديد لكن البغلة التي كانت تحمل الوثائق الموجهة للمنطقة، أصيبت بالرعب بسبب تحليق الطائرات ففرت لتحط الرحال بخيم الجيش الفرنسي.

تم اختيار منطقة إيقري أوزلاقن لعدة إعتبارات منها:

- منطقة "**إيقري**" كان يعرفها عبان رمضان جيدا.[6]
- خلو الدوار من الخونة.
- استراتيجية المكان من حيث موقعه الحصين ومحاذاته لغابة أكفادوا والكشفة.
- كانت منطقة "**إيفري**" في تلك الفترة هادئة لم تحدث فيها أي عملية لمدة تسعة أشهر مما جعل العدو يظن أنها منطقة مسالمة.

---

[1] زعيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 133.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، الصدرالسابق، ص: 147.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 73.

[4] المنطقة الثالثة، القبائل حدود المنطقة الشمالية سوق الإثنين، كوربي ماريني من الجنوب خط السكة الحديدية الواصل بين قسنطينة والجزائر إلى سطيف، ثم تمتد إلى البرج والمسيلة وعين الحجل، وسوق الغزلان، وعين بسام بالشرود، ومن القرب كوربي مارين، مترفيل، ومن الشرق سطيف خراطة، سوق الإثنين (محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي ،دار ابن كثير،ط1،سوريا،2017 ،ص: 468-469).

[5] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 18.

[6] محفوظ قداش: المصدر السابق، ص: 58.

وبعدما وقع الإختيار على مكان الإنعقاد بدأت وحدات الحراسة تأخذ مواقعها وذلك على صعيدين.

الصعيد الأول: رصد كل حركات العدو وتبليغ المعلومات عنها فورا للمسؤوليين.

الصعيد الثاني: حراسة منطقة واد الصومام والمناطق المجاورة لها وتكوين حزام بشري للأمن حول المنطقة "**أوزلافن**".[1]

2.1 دوافع إنعقاد مؤتمر الصومام:

كان لإتعقاد مؤتمر الصومام جملة من الدوافع:

- تقييم المرحلة السابقة من عمل الثورة بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد وضع استراتيجية تنظيمية، موحدة وشاملة، ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي.
- الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والإجتماعي.
- إيصال صدى الثورة إلى الرأي العام، وإصدار وثيقة سياسية عملية لثورة.[2]
- تعيين قيادة جديدة لثورة وتحديد تنظيمها وسياستها[3]، بين الداخل والخارج.[4]
- وضع حد للخلافات بين القادة السياسيين.
- إخراج الثورة من حالة التمرد وإضفاء شرعية الكفاح من أجل التحرر وتحقيق النصر.
- إحتواء الأحزاب التي أصبحت في حيرة من أمرها بعد **20 أوت 1955**.
- تعزيز الثورة المسلحة.[5]

3. إنعقاد المؤتمر وصدور الوثيقة.

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات والإستعدادات المطلوبة وأصبحت مسودات الوثائق جاهزة، إنعقد مؤتمر الصومام بتاريخ **20 أوت 1956**[1] في قرية إيفري إعزر

---

[1] عبد العزيز بوتقليقة: المصدر السابق، ص ص: 19-20-22.

[2] زهير حدادان: المرجع السابق، ص: 29.

[3] هلايلي محمد الصغير: المصدر السابق، ص: 254.

[4] علي كافي: المصدر السابق: ص: 105.

[5] خالفة معمري: المرجع السابق، ص: 243.

أمقران[2]، قرب مدينة اقبو[3]، الواقعة بالضفة اليسرى من نهر الصومام[4]، بجاية[5]، حيث مركز الولاية الثالثة[6].

حضر الإجتماع مسؤولي نواحي وهران والجزائر وقسنطينة، وتمثل أعضائها فيما يلي:

- ابن مهيدي ممثل ناحية وهران.
- عبان رمضان، ممثل جبهة التحرير وكاتب الجلسة.
- أوعمران، ممثل ناحية الجزائر.
- كريم بلقاسم، ممثل ناحية القبائل.
- زيغود يوسف، ممثل منطقة شمال القسنطيني.
- ابن طوبال، ساعد زيغود.

وتغيب عن الإجتماع كلا من بن بولعيد ممثل منطقة الأوراس النمامشة وسي الشريف ممثل منطقة الجنوب[7]، وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي تعذر عليه الحضور، بدأت أشغاله من **20 أوت** إلى غاية **05 سبتمبر 1956** أسندت رئاسة المؤتمر إلى العربي بن مهيدي والأمانة العامة إلى عبان رمضان وإستطاع كلاهما إضافة إلى عمر أوعمران وكريم بلقاسم أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر[8] من خلال التقارير المقدمة.

كانت القضايا التي طرحت للمناقشة كالآتي:

- شرح الأسباب التي دعت إلى الإجتماع وموضوع الإجتماع.

---

[1] علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية، د ط، الجزائر، 2004، ص: 15.

[2] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان، ط 01، الجزائر، 2004، ص: 69.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص: 74.

[4] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص: 15.

[5] عمورة عمار: المرجع السابق، ص: 162.

[6] محمد محمد الصلابي: المرجع السابق ،ص: 462.

[7] Mohammed Harbi, Les archies de la rénolution algérienne, les editions jerne afrique, parise, 1981, P : 160.

[8] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص: 394-397.

- **تقديم التقارير:**

أ. **تقرير نظامي:** عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب. **تقرير عسكري:** عدد المناضلين والمجاهدين والوحدات ونظام تركيبها والأسلحة.[1]

ج. **تقرير سياسي:** المحافظون السياسيون ومهامهم.

د. **تقرير إداري:** المجالس الشعبية.

– جبهة التحرير الوطني، المذهب القانوني الأساسي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.

– جيش التحرير الوطني، مجاهد مسبل، فدائي بالإضافة إلى كيفية تصعيد العمل العسكري وتطويره.

– العلاقة بين الداخل والخارج[2]، تونس، المغرب الأقصى، فرنسا.

– العتاد.

– **رزنامة العمل:** العسكري، السياسي، العتاد، وقف إطلاق النار المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، الحكومة المؤقتة.

– **مواضيع متنوعة:** القبائل، الأوراس...إلخ.[3]

وفي سرية تامة عكف المؤتمرون على مناقشة البنود المذكورة أعلاه، بحيث لم يكن يسمح لأحد بدخول قاعدة المؤتمرات الا أولئك الذين وضعوا في خدمة المؤتمر، وهكذا درست كل نقطة من نقاط جدول الأعمال دراسة متأنية، وشكلت لجان عمل الإقتراح الحلول للمشاكل التي كانت تعترض سير الثورة وفي اليوم الاخير صادق الأعضاء الؤتمرون في قرية ايفري على الوثيقة السياسية[4]، ثم عقدوا إجتماعا مع كبار الولاية الثالثة، حيث قدموا لهم عرضا على سير المؤتمر والنتائج.

[1] زعبيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 135.

[2] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 27.

[3] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص: 216.

[4] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 27.

قام بتحرير وثيقة الصومام التاريخية مجموعة من القادة وهم: عبد الرزاق شنتوف وعبد المالك تمام وهما عضوان قياديان في حزب الشعب الجزائري، وعمار أوزقان ومحمد لبجاوي وهما عضوان قياديان في الحزب الشيوعي الجزائري[1] وعبان رمضان حيث حرر عبان رمضان مقدمة الأرضية وتحدث فيها عن المقاومة المسلحة وعن جيش التحرير الوطني، الذي يناضل من أجل قضية عادلة وعن جبهة التحرير الوطني التي تعد منظمة سياسية فعالة، وحرر الأجزاء التي تحمل العناوين التالية:

- إنهزام المصالية، غياب الشيوعية، الإسترتيجية الإمبريالية الفرنسية، حركة الفلاحين، حركة العمال، حركة الشباب.

أما عبد المالك تمام وزير المالية في الجزائر المستقلة أخذ على عاتقه الجزء المتعلق بأهداف الحزب، وقف إطلاق النار، المفاوضات من أجل السلام.

وحرر الأستاذ شتوف النقاط الآتية:

المثقفون والمهن الحرة، التجار والحرفيون، الحركة النسوية، نشاط جبهة التحرير الوطني في فرنسا.

أما عمار أوزقان فقد أخذ على عاتقه الجزء الأكبر من الوثيقة وصياغة ما يشكل أرضية الصومام.[2]

- **وصف الوثيقة ومحتواها:**

تقع هذه الوثيقة في **11** صفحة مضروبة على الآلة الراقنة من مقياس 21×27 يضاف إليها صفحة الغلاف التي كتب في وسطها وفي أعلى الصفحة الأولى على اليمين كذلك الشعار التالي:

جبهة التحرير الوطني الجزائري

هيئة التنسيق والتنفيذ

[1] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص ص: 201-202.

[2] خالفة معمري: المرجع السابق، ص ص: 321-322.

عنوانها: أوامر وتعليمات.

محتواها: تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات، وتحديد حدودها من جميع الجهات بالتفصيل ومراكز القيادة، والمسؤولين في الولايات، والمناطق، والنواحي والقسمات ووحدات الجيش، وأقسامها، والرتب العسكرية ، وعلاماتها للجنود والمفوضين السياسيين والأجر الشهرية حسب الرتب والمنح العائلية ،وأنواعها ومقاديرها والمستفيدون منها، ووظائف المفوضين السياسيين ،المتمثلة في تنظيم الشعب وتهذيبه والدعاية والأخبار ،والحرب النفسية، وكيفية معاملة أسرى العدو ،والمالية والتموين ومجالس الشعب ووظائفها، وجبهة التحرير ومؤسساتها المتمثلة في المجلس الوطني لثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، وجيش التحرير الوطني وأنواع الجنود الثلاثة ووظائفهم وهم: المجاهد، المسبل، والفدائي.

والعلاقة بين جيش التحرير الوطني، وترجيح الحكم السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي، والمحاكم ودورها والإجازات للجنود والإرشادات العامة وفي الأخير خلاصة صغيرة من عدة سطور.

ولابد من الملاحظة بأن الوثيقة كتبت أصلا بالفرنسية ثم ترجمة إلى العربية حسبما يبدوا من أسلوبها وبها تعابير والفاض لا تتوافق مع قواعد للغة كما ان بها اسماء فرنسية لقرى جزائرية أعيدت لها اسماؤها الجزائرية بعد استعادة لاستقلال[1].

نوضح بعض القرارات التي جاءت في محتوى الوثيقة كالتالي :

القرارات السياسية : اعادة تسمية المناطق الجغرافية التي كانت قبل مؤتمر الصومام وتحديدها جغرافيا ، وبدلك انشاء ست ولايات حربية ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل ،ولاية العاصمة وضواحيها، ولاية وهران ،ولاية الجنوب وهذه الأخيرة تم استحداثها من خلال المؤتمر.

- العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها امام المحافل الدولية ، الأمم المتحدة، والمنضمات الاقليمية.

[1] يحى بعزير ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962،ج1، دار البصائر ،الجزائر،2009، ص ص: 14- 15.

- نبذ السلطة الفردية واحلال محلها بقيادة برجال امنوا بالثورة وقدموا أنفسهم فداء بكل امانة واخلاص.
- ضبط وتحديد السياسية الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.
- العمال على تحرير الوطن وتحقيق لاستقلال التام ،وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها على عدم التدخل في شؤون الغير والتعامل في إطار المصالح المتبادلة.
- إعطاء الصلاحيات للمجلس الوطني لثورة التحريرية لإتخاذ أي موقف تتطلبه ظروف معينة لتفاوض حول وقف القتال.[1]

أما بالنسبة للتنظيم العسكري المعتمد في مؤتمر الصومام فقد أصبحت هناك معايير عسكرية موحدة.

- الكتيبة تتشكل من 110 مجاهدا.
- الفرقة تتألف من 35 مجاهدا.
- الفوج يضم 11 مجاهدا وبقيت الرتب العسكرية بقيت كما هو معمول بها في العالم.[2]

- **المنظمات المسيرة:**

- تكوين المجلس الوطني للثورة الجزائرية يتكون من **34** عضوا، **17** عضوا دائما و **17** عضوا مساعدا والذي يعد أعلى جهاز للثورة، يوجه سياستها ويتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد.
- إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ مكونة من **05** أعضاء، وهي مسؤولة عن توجيه إدارة، جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية وكل القادة مسؤولية أمامها وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني لثورة.
- قرار أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الداخل.

[1] النصوص الإساسية للثورة ...: المصدر السابق، ص ص: 28-29.

[2] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص ص: 202-203.

إن القراءة المتأنية لوثيقة الصومام تظهر ان المسحة الإيديولوجية والنسق الفكري التي اتسمت بهما سواء من حيث إنعكاس لتوجهات التيار الذي هيمن على مجريات المؤتمر فأثناء الحديث عن طبعة الثورة واهدافها تقول الوثيقة: «**إنها ثورة منظمة وليست تمردا فوضويا، وإنها معركة وطنية تسعى لهدم النظام الفوضوي الذي ينتجه الإستعمار وليست حرب دينية، إنها مسيرة إلى الأمام في الإتجاه التاريخي للإنسانية، وليس عودة إلى الإقطاع، وهي أخيرا معركة لإحياء دولة جزائرية تحت ظل الجمهورية الديمقرطية وإجتماعية وليست نظام ملكي تيوقراطي مندثر**».[1]

[1] دعاس عمير صالح: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، ع 01، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2021، ص ص: 531-532.

المبحث الثاني: البعد الإنساني لثورة من خلال وثيقة مؤتمر الصومام.

1. العدالة في وثيقة الصومام.

لقد تضمنت وثيقة الصومام سلسلة من المبادئ والقواعد التي شكلت ميثاق الثورة[1]، كانت في مضمونها مبادئ إنسانية، تخدم الإنسان وتهدف لحفظ كرامة الفرد، ولم تقتصر على الفرد الجزائري فقط، وإنما شملت حتى الإنسان الغير جزائري، بمعنى الأقلية الأوروبية[2]، وهذا ما أكدته وثيقة الصومام حيث جاء فيها «**ليست غاية الثورة أن تلقي في البحر بالسكان الأوربيين ولكنها لتحطيم نير الإستعمار، الوحشي، وليست الثورة الجزائرية حربا أهلية ولا حربا دينية وإنما تريد أن تسترد الإستقلال الوطني لإقامة جمهورية ديمقراطية وإجتماعية تضمن مساواة حقه بين جميع سكان الوطن دون تفريق ولا تمييز**».[3]

كما قرر مؤتمر الصومام إحلال العدالة العسكرية داخل جيش التحرير الوطني، حيث ورد في محضر مؤتمر الصومام أنه لم يعد لأي ضابط مكان مهما كانت رتبته، الحق في إصدار حكم الإعدام، فمحاكمة المدنية والعسكرية تصدر فقط من المحاكم المخولة وحدها لإصدار الأحكام، وبموجب الحكم الصادر عن مؤتمر الصومام ممنوعا منعا باتا في المستقبل الإعدام رميا بالرصاص بالنسبة لمن حكم عليهم بإعدام، الذي حل محل الذبح الذي كان شائعا في منطقة القبائل وأكد حق المتهم في اختيار دفاعه، وأن التنكيل ممنوعا منعا باتا، ولم يقتصر مؤتمر الصومام على المتهمين الجزائريين فقط مدنيين كانوا أم أعضاء القوات المحاربة، بل ارتقى إلى درجات أعلى حيث منح أسرى الحرب[4] قانونا مطابقا لإتفاقيات جنيف، وأكد في نتائجه أنه ممنوع إعدام مسجوني الحرب في المستقبل، وسوف ينشأ قسم لمسجوني الحرب في

---

[1] سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص: 85.

[2] عمار رخلية: المرجع السابق، ص: 19.

[3] عبد المجيد الفضه: البعد الإنساني في الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المعارف لبحوث والدراسات التاريخية، العدد 04، ص: 241.

[4] خالفة معمري: المرجع السابق، ص ص: 350-351.

كل ولاية ومهمته جلب الشعبية لعدالة النضال[1] وتساوي الجميع أمامه دون تفريق أو تمييز، حيث أضحت هذه العدالة ملاذا وملجأ اجتماعيا لشرائح المجتمع الجزائري، ولاقت اقبالا في أوساط المتخاصمين وفي شهادة أحد المتخاصمين حول عدالة الجهاز القضائي الثوري «**في عدالة جبهة التحرير الوطني تعثر على خصائص المجتمع الجزائري الأصلية وفي خضمها تتلاشى كل التناقضات لأنها ساعدت على تحرير الفئات الشعبية نفسيا**».[2]

2. السلم في وثيقة الصومام.

حرصت الثورة على إنسانيتها، من خلال تمسكها بالسلم وهو أحد المبادئ الرئيسية التي تم الإقرار بها في مجمل مواثيق الثورة الجزائرية، فميثاق الصومام دعا إلى السلم بشكل صريح وواضح من خلال الدعوة إلى التفاوض حيث ورد فيه «**أهداف الحرب هي ذهاب الحرب، التي منها يبدأ تحقيق السلم، أهداف الحرب هي الحالة التي وصل إليها العدو لتحمله على قبول أهدافنا السلمية**»[3]، ولقد توسع ميثاق الصومام في تمسكه بالتفاوض من أجل السلام مؤكدا على نفس شروط البيان وأضاف تحديد نقاط المفاوضات جاء فيه: «**حدود القطر الجزائري الحاضرة بما تتضمنه من الصحراء الجزائرية والأقلية الفرنسية على أساس الخيارين الجنسية الجزائرية أو الأجنبية، بحيث لا تخص بنظام تفضلي ولا جنسية مزدوجة جزائرية وفرنسية، الأملاك الفرنسية، أملاك الدولة والمواطنين الفرنسيين، ونقل اختصاصات الإدارة وأشكال المساعدة الفرنسية في الميادين الإقتصادية والنقدية والإجتماعية وغيرها**»[4]، وعلى الرغم من خيار الكفاح المسلح كخيار استراتيجي لمجابهة الإستعمار القائم على الإستبداد والظلم والقمع، إلا أن خيار السلم وتجسده على أرض الواقع بالنسبة للمناضلين الجزائريين كان واحدا من الأولويات الإنسانية لهذه الثورة يتضح ذلك من خلال النص الآتي: «**إن الثورة الجزائرية مهمة**

[1] عمار ملاح: المرجع السابق، ص: 138.

[2] سميحة دري: القيم الفكرية لثورة التحريرية الجزائرية (1962-1964) تنضيرا وممارسات، أطروحة دكتوراه للطور ،تخصص تاريخ الثورة الجزائرية ، جامعة بوضياف، المسيلة ،2019، ص: 116.

[3] فتح الدين بن آزواو: المرجع السابق، ص: 168.

[4] سميحة دري: المرجع السابق، ص: 117.

تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الإستعماري البغيض الذي يحول دون الرقي والسلم».[1]

فالإنسان الجزائري علمته الثورة الوطنية كيف لا ينساق مع عاطفته الشخصية وكيف لا يخضع للنزعة الإنتقامية، ولقد بادرت القيادة العليا لجيش التحرير بإطلاق أول أسير، يقع بين يدي جبهة التحرير الوطني في شهر رمضان **1956**.[2]

3. المساواة من خلال ميثاق الصومام.

تتأكد إنسانية الثورة الجزائرية بإحترامها حقوق الإنسان في حفظ حقوق الأقلية الأوروبية، والتواصل الإيجابي والحوار البناء المؤسس على الإحترام المتبادل[3]، ومعاملة جميع الأفراد معاملة واحدة، فالإنسان هو مساوي لأخيه الإنسان في الحق والكرامة[4].

من ملامح المساواة في ميثاق الصومام، إلتحاق مختلف الفئات الشعبية بالثورة فلاحين، شباب، مثقفين، فلم ينسى الميثاق أعدادها الكبيرة المنتسبة للثورة بمختلف رتبهم العسكرية، فلم يميز بين هذه الفئات بل حرص على إستقطاب قاعدة شعبية في أوساط الجماهير الشعبية بإعتباره أنه يعمل من أجل الحرية، حيث جاء في ميثاق الصومام «...**ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وهي قوتها ونجاحها النهائي**»، كما يمكن اعتبار مشاركة المرأة في الثورة من مبدأ المساواة والديمقراطية، حتى وإن لم تتولى مناصب عليا أو تشارك في السياسة إلا أن السماح لها بالمشاركة في الثورة على أساس المساواة، فتولت مهام عدة من بينها مسبلة، جندية، ممرضة، فدائية، وجاء في مؤتمر

[1] محمد حمدي: القيم الإنسانية في مواثيق ونصوص الثورة التحريرية 1954-1962، قيمة السلم أنموذجا، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص: 01.

[2] محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم، الجزائر، 2009، ص: 167.

[3] نصر الدين لعوج: الثورة الجزائرية (1954-1962) تجربة الرائد لتعايش السلمي، مجلة الناصرية لدراسات الإجتماعية، مجلد 10، عدد 01، 2019، ص: 168.

[4] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 428.

الصومام «**توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باطراء، وإننا لتنحي بإعجاب وتقديم ذلك لمثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية**».[1]

ويتضح مبدأ المساواة كذلك من خلال ما يلي: **وعليه فمن الخطأ الفادح الذي لا يغتفر أن ينظر إلى جميع الأوروبيين واليهود بعين واحدة، كما أن الخطأ الذي لا يغتفر توهم الوصول إلى كسبهم جميعا لقضية التحرير الوطني**»، وتوجهت جبهة التحرير برسالة إلى اليهود الجزائر، تعبر لهم فيها عن عمق العلاقة التي تربط هؤلاء بالجزائر، مبررة دور الإحتلال في تأزيم العلاقة بين الطرفين، «**وإنه من ناحية أخرى لغير معين على خلق الأخوة الجزائرية خلقا جديدا بعد أن حطمها الإستعمار الفرنسي يوم أن فجعت به، إن جماعة الإسرائيليين بالجزائر**».[2]

[1] سميحة دري: المرجع السابق، ص: 128.

[2] محمد محمدي: المرجع السابق، ص: 230

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن ان المبادئ اللاإنسانية التي تم ذكرها في ميثاق مؤتمر الصومام تمثلت في العدالة، المساواة، السلم، نستنتج ان مؤتمر الصومام لم يخرج عن الإطار الإنساني الذي جاء ايضا في مضامين بيان أول نوفمبر ،وهذا يدل على ان للثورة بعدا إنسانيا سعت دائما الى للجوء إليه رغم قرار استخدامها الكفاح المسلح.

الفصل الثالث: مظاهر البعد الإنساني للثورة من خلال وثيقة طرابلس 1962.

المبحث الأول: وثيقة مؤتمر طرابلس 1962.

1. ظروف إنعقاد وثيقة طرابلس.
2. انعقاد مؤتمر طرابلس 1962.
3. قراءة في محتوى ميثاق طرابلس.

المبحث الثاني: المبادئ الانسانية للثورة من خلال ميثاق طرابلس.

1. العدالة والمساواة.
2. السلم والسلام الدولي.
3. دعم حركات التحرر من أجل الوحدة.

مؤتمر طرابلس هو الإجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة ،جاء في مرحلة صعبة كانت تمر بها الثورة في مرحلتها الإنتقالية ومرحلة الإنتقال من الإستعمار الى مرحلة البناء والتشييد ،جاء بالعديد من القرارات التي تخص مستقبل الدولة الجزائرية ،وكتن هدفه اعداد برنامج الدولة المستقلة ،ووضع مؤسساتها ،جاءت كلها في ميثاق طرابلس احتوت هذه القرارات على جملة من المبادئ الإنسانية ،هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل لتوضيح هذه الأبعاد.

المبحث الأول: وثيقة مؤتمر طرابلس 1962.

يعتبر ميثاق طرابلس[1] أحد النصوص الإيديولوجية المهمة لجبهة التحرير الوطني بعد أرضية الصومام الذي يرسم الخطوط العريضة لما ستكون عليه الجزائر المستقلة، تم تحريره من طرف مجموعة من المفكرين، وطرح في أواخر شهر مايو 1962 على الإجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة بطرابلس.[2]

1. ظروف إنعقاد وثيقة طرابلس.

لقد تضافرت جملة من الظروف والوقائع قبيل إنعقاد وثيقة طرابلس، حيث ساهمت في تغيير المواقف والأحداث، ومن بين هذه الأحداث إنعقاد مؤتمر طرابلس، حيث نطرح هذه الظروف في النقاط التالية:

- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم **19 سبتمبر 1958** بالعاصمة المصرية القاهرة برئاسة فرحات عباس والتي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ.[3]
- الصراعات الداخلية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ووجود تجاذب بين الطرفين وإختلاف الرأي في العديد من القضايا في ظل الإتهامات المتبادلة بينهما، حيث كان جوهر الصراع هو الوصول إلى السلطة[4]، كانت بداية هذه الصراعات منذ **1958م**، هذا يعود إلى تعاظم نفوذ هيئة الأركان العامة على حساب الحكومة المؤقتة وباءاتها الثلاثة، كما كان العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جدي إلى السلطة بعد أن أصبح استقلال الجزائر في صدد التحقيق لكن سيطرته على جيش الحدود لم يكن كافيا للوصول إلى السلطة، لأنه

---

[1] أنظر الملحق رقم:05

[2] عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة، د ط، الجزائر، 2007، ص: 226.

[3] محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 108.

[4] صالح بلحاج: آزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1962، دار قرطبة، ط 01، الجزائر، 2006، ص: 59.

كان يعقد هذه الشرعية ولهذا كلف عبد العزيز بوتفليقة للبحث عن حليف حيث وافق أحمد بن بلة على هذا العرض.[1]

- ومن الظروف الأخرى التي كانت سبب في إنعقاد مؤتمر طرابلس سنة **1962م** وهو توجيه ديغول بخطاب إلى الثوار الجزائريين يوم **14 يوليو/ جوان 1962** يطلب منهم الدخول في المفاوضات بقصد وضع حد للحرب وبعد عرض ديغول أجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في **20 يوليو/ جوان 1962** بالإيجاب وانتدبت عضوين من المجلس الوطني للثورة ليمهدا للتفاوض بين الجنرال ديغول وفرحات عباس.[2]
- ومن الظروف أيضا نجد مظاهرات **11 ديسمبر 1960م**، حيث خرج الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة ليتأكد دعمه المطلق لجبهة التحرير الوطني والمطالبة فيها بتقرير المصير في الجزائر وإستقلالها عن فرنسا، حيث أجبرت ديغول على مراجعة إستراتيجيته الخاصة[3]، حيث كانت هذه المظاهرات بالنسبة للجيش الفرنسي نكبة كبيرة اعتبرها معركة دبيان بيان فو معنوي.[4]
- ومن الأسباب الأخرى هي إعلان وقف إطلاق النار في **19 مارس 1962**، حيث أمر بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس يوم **18 مارس 1962** بهذه العبارة: «**بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة، أمر بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات والإشتباكات المسلحة**

[1] الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان الجزائر، دار الصحافة فريد رويوش، ط 01، الجزائر، 2011، ص ص: 11-12.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورية والواقع، المرجع السابق، ص: 227.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص: 449.

[4] زهير احدادن: المرجع السابق، ص: 79.

على مجموع التراب الوطني»، وقام الجنرال ديغول بدوره بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية.[1]

هذه الظروف أدت إلى طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الجزائر في ظل الإستقلال، وبالتالي كان على جبهة التحرير الوطني وضع مخطط للجزائر ما بعد الإستقال فكان مؤتمر طرابلس الذي انبثق عنه أهم مواثيق الثورة التحريرية.

2. انعقاد مؤتمر طرابلس 1962.

بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في كافة أنحاء الجزائر بداية من **19 مارس1962**، بدأت التحضيرات للإجتماع في بداية شهر أفريل **1962**[2]، حيث أرسل مكتب مجلس الثورة المكون من علي كافي ومحمد الصديق بن يحي وعمار بوداود[3] استدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم من أجل النقاش بجدية والعمل على الإستعداد لمجابهة المستقبل، وتم تحديد موعد المؤتمر بداية من **25 ماي** إلى **06 جوان1962**[4]، وقبل الشروع في المؤتمر تم التحضير لجدول أعمال يتضمن القضايا التي سوف يتم طرحها من خلال الإجتماع:

- مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية مع ملحقين حول الحزب والمهام الفورية لجبهة التحرير.
- تعيين قيادة جديدة.[5]
- تشكيل المكتب السياسي الذي سيتولى مهمة تسيير المرحلة الإنتقالية.

---

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزار، ص: 38.

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص: 285.

[3] مصطفى مردادة: مذكرات الرائد مصطفى مردادة –ابن النوي– القائد بالنيابة الولاية الأولى التاريخية أوراس النمامشة من أفريل 1959 إلى 1960 –شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى تحرير: مسعود قاسمي، الجزائر، 2009، ص: 199.

[4] علي كافي: المصدر السابق، ص: 285.

[5] محمد عباس: من كواليس التاريخ دوغول...والجزائر (أحداث– قضايا– شهادات)، دار هومة، د ط، الجزائر، 2007، ص: 349.

- تعيين لجنة وزارية خاصة تتولى مهمة صياغة البرنامج السياسي بتونس وجمع آراء المشاركين حول المرشحين للقيادة.[1]

كما كلفوا بكتابة مشروع البرنامج كل من رضا مالك ومصطفى الأشرف بتحديد طبيعة الثورة ومحمد بن يحي ومحمد حربي برسم الملامح الكبرى للسياسة الإقتصادية والإجتماعية والسياسة الخارجية.[2]

وبضبط تم إنعقاد المؤتمر بطرابلس في نفس التاريخ للمناقشة والمصادقة في جدول الأعمال المذكورة، حيث حضر الإجتماع **52** عضوا وأعطيت الوكلات من البعض حضوضا بالنسبة للولاية الثالثة والرابعة وتغيب آخرون، وكان مجموع الأعضاء المصوتون **67** وعين محمد بن يحي رئيسا للمجلس يساعده عمار بوداود وعلي كافي[3]، وفي هذا الإجتماع تم عرض الميثاق الذي تمت صياغته من طرف مجموعة من اللجان[4] وهم: بن بلة، بومنجل، سليمان، هارون، يزيد، ومهري، الحاج بن علا من أجل إثراء المشروع بالمقترحات المسجلة في الجلسات[5]، تم تحريره في الحمامات بتونس بعد الموافقة عليه وأصبح يعرف بميثاق طرابلس.[6]

بعدها شرعوا في تعيين أعضاء القيادة التي أصبح يطلق عليها اسم المكتب السياسي فكانت اللجنة متكونة من محمد من يحي رئيسا ، حاج بن علة ،عمر بوداود و بوبكر لإجراء الإتصالات بين أعضاء المجلس لإستخراج قائمة من الأسماء يقع عليها الإتفاق لتشكيل المكتب السياسي وبدأت اللجنة إتصالاتها في جو مشحون بالتوتر والمناورات، وقد تم الإتفاق بين بلة وأركان الجيش على إبقاء أعضاء الحكومة ما عدا اللذين كانوا في السجن.[7]

---

[1] رحاب خولة: المرجع السابق، ص ص: 84-85.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورية والواقع، المصدر السابق، ص: 271.

[3] زهير احدادان: المرجع السابق، ص: 95.

[4] مصطفى مردادة: المصدر السابق، ص: 200.

[5] محمد عباس: من كواليس التاريخ دوغول...والجزائر (أحداث- قضايا- وشهادات)، المصدر السابق، ص: 349.

[6] عاشور شرفي: المرجع السابق، ص: 226.

[7] زهير احدادان: المرجع السابق، ص: 95.

وفي **05 جوان** إجتمع المجلس من جديد في بداية المناقشة أعلن الرئيس عن فشل اللجنة التي لم تتمكن من وضع القائمة المطلوبة وطلب المجلس تعيين لجنة جديدة.[1]

3. قراءة في محتوى ميثاق طرابلس.

برنامج طرابلس يشار به آخر وثيقة أصدرتها الثورة الجزائرية[2]، ويعتبر ميثاق طرابلس من أهم المواثيق الثورة بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار الجديدة التي أقرها، احتوى البرنامج على محاور كبرى تتعلق بماضي وحاضر ومستقبل المجتمع الجزائري، وردت مفصلة وشاملة لمختلف مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها الجماهير الشعبية، وسطر البرنامج الخطوط العريضة للسياسة العامة لدولة للجزائرية وكان محتوى البرنامج مستهلا.

المحور الأول: الوضعية العامة في الجزائر.

أ. السيادة الوطنية:

أعطى البرنامج تقييما شاملا لأوضاع الجزائر من الإحتلال إلى غاية توقيع اتفاقيات إيفيان، مركزا على السيادة الوطنية والسياسة الفرنسية الهادفة إلى تقويضها، وقف برنامج طرابلس مطولا عند تحليل اتفاقيات إيفيان، مبرزا مواطن الضعف فيها بالرغم من المكاسب المحققة بواسطة هذه الإتفاقيات، فإن ذلك لم يمنع البرنامج من التحفظ على تبيان مخاطرها المحتملة كما لم يمنعه من التنبيه للمشروع الإستعماري الذي يهدف إلى إبقاء مصير الجزائر مرتبطا بفرنسا بطرق وأشكال عديدة، مشيرا بذلك إلى التعاون بين الجزائر وفرنسا، واعتبره قيدا من قيود التبعية في الميدان الإقتصادي والثقافي، ويمنح من بين ما يمنح ضمانات محدودة ومكانا ممتازا للفرنسيين اللذين يريدون البقاء في الجزائر كم اعتبر احتفاظ الحكومة الفرنسية بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت الذرية في الجنوب من شأنه أن يحد من

[1] زهير احدادان: المرجع السابق : ص: 96

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص: 113.

حرية الدولة الجزائرية، ويهدد سيادتها[1]، كما أعطى ميثاق طرابلس تقييما للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، مستخلصة من هذا التقييم مأوسوية هذه الأوضاع لذلك كان اقتراحه علاج هذه الحالة «**بإيجاد العمل للبالغين والتعليم للأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة ما تحكم على أوسع نطاق**»، هذا ما يعني إعطاء السيادة الوطنية محتواها الحقيقي، وهذا دليل على عمق الوعي الثوري لإديولوجية جبهة التحرير كما رفض البرنامج أي محاولة فرنسية تهدف إلى بعث قوة ثالثة محذرا في الوقت نفسه من تحول هذه القوة إلى ما نجحت فرنسا في إيجادها، استقلال الجزائر إلى نكسة إديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة.[2]

ب. الحرب الإستعمارية وتحول الإستعمار الفرنسي:

تناول فيه البرنامج طبيعية النظام الإستعماري، الذي واجه الثورة بطريقة إبادة حقيقة، حيث مارس على الشعب الجزائري عملية القمع والإرهاب والتقتيل الجماعي، وكانت ضربات الجيش موجهة بصفة خاصة من السكان المدنيين العزل وإلى جيش التحرير الوطني[3]، إن كفاح الشعب هو الذي كشف حقيقة الإستعمار الفرنسي وظيفة وكونه نظاما ديكتاتوريا، أهم مظاهره تحويل الإستعمار العتيق إلى نظام استعماري جديد يرمي إلى المحافظة على أهم المصالح الإقتصادية والإستراتيجية لفرنسا يتضح ذلك من خلال مشروع قسنطينة الذي وضع في أشد ظروف الحرب ليرمي إلى خلق القواعد الإقتصادية للقوة الثالثة كانت هي الخطوط الأولى لهذه السياسة[4]، لكن أمام حدة الكفاح فشلت هذه المساعي ولم تجد فرنسا بدلا من اللجوء إلى التفاوض الذي انتهى بإعتراف السيادة الوطنية.

[1] محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عند الثورة التحريرية 1954 1962، المرجع السابق، ص ص: 279-280

[2] فتح الدين بن أزرار: المرجع السابق، ص: 250.

[3] النصوص الأساسية للثورة : المصدر السابق، ص ص: 54 55

[4] وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص: 138.

ج. الجزائر على ابواب الإستقلال:

نظرت الأوساط الإستعمارية التقليدية للأوساط العسكرية الفاشية إلى إتفاقيات إيفيان إلى أنها كهزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها المثيل، فلم يقرون بأنهم هزموا وإنما كانوا يقرون بأنها قد انفلتت منهم لذلك نجد للجنة التنفيذية المؤقتة واجهة هيجان منظمة الجيش السري فقامت بتنفيذ هجمات كوماندوس ضد المسلمين محاولة منهم لجر الجيش الفرنسي على إتخاذ موقف ضد اتفاقيات ايفيان[1]، وإقامت نظام فاشي وأشعال نار الحرب من جديد بالجزائر عن طريق منظمتهم الإجرامية **OAS**، ولكن اتفاقيات ايفيان تمثل انتصار لشعب الجزائرية من أجل تحقيق الإستقلال من جبهة لكن من جبهة أخرى فهي تثير عدة مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة بسبب بقاء المستوطنين الفرنسيين وحجم الضمانات المقدمة لهم، بموجب هذه الإتفاقيات، وهي تتعارض مع المرامي لأساسية الثورة الجزائرية وتعيق انطلاق الدولة الجزائرية الحديثة، لأن فرنسا وان كانت قد عارضت طويلا استقلال الجزائر، لأنها تحاول في هذه الظروف توجيه الإستقلال الجزائر وفق مفتضياتها الأساسية.

د. نقائص جبهة التحرير الوطني وقلة وعي الثورة:

رغم النجاحات التي حققتها جبهت التحرير الوطني من اندلاع الثوررة 1954 الى غاية 1962،إلا ان ميثاق طرابلس قدم بعض نقائص لعمل جبهة التحرير الوطني ، حيث جاء في الميثاق إن جبهة التحرير الوطني نظرت في بداية العمل الثوري في الفاتح من **نوفمبر1954** إلى الكفاح من زاوية التحرير الوطني ولم تقدر ما سيأتي بن الحرب من مستلزمات وتطورات، ذات طبيعية مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع العامة وشاهد تباعد خطير بين الوعي الجماعي وممارسات جبهة التحرير فقد حلت هذه السلطة بصورة مطلقة محل المؤسسات السياسية التي لا تنفصل عن الجهد المذهبي مستعملة تفسيرات متظاهرة بروح على الأبوة المستعلية، إن هذا المفهوم عن السلطة الذي كان دائما يقوم على أساس الكفاح فقط، يضاف إليه إنعدام أي جهود إديولوجي ثابت، فتسبب في حصر مفهوم السلطة غالبا في مظهرها

[1] لعربي فاطمة الزهراء: شماني أحلام، المرجع السابق، ص: 96.

التكتيكي، الذي سرعان ما أحدث مفاهيم وأفكار يمكن وصفها بالنزعة المافية لروح الثورة، إن جبهة التحرير الوطني في مجابهتها للإستعمار الفرنسي وسياسته القمعية خلق خلافات بين قادت الثورة تباعد بين الافكار فيما بينهم ...[1]، من خلال هذا النقد يتضح أن ا برزت من خلال تباعد التفكير بين القيادة التي استقرت بالخارج بين ظروف الحرب وبين الجماهير الشعبية، وتنازل جبهة التحرير الوطني عن مهامها لصالح جيش التحرير الوطني والخلط بين مسؤوليات الحكومة كهيئة تنفيذية بمسؤوليات قيادة جبهة التحرير الوطني وغياب المنطلقات الفكرية المنحصرة باتصال مع الجماهير الشعبية.[2]

المحتوى الثاني: الثورة الديمقراطية الشعبية.

تناول ميثاق طرابلس الثورة الديمقراطية الشعبية، كأساس لبناء الدولة الجزائرية مبينا أن الثورة لم تنتهي بحصول الجزائر على الإستقلال، فالشعب الجزائري الطموح الذي يعيد للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها بعد ثورة تحريرية مريرة وهو يدرك أن ثورة لم تنتهي بعد، بل بالعكس يجب أن تستمر لتوسيع ودعم وانتصار الكفاح المسلح بالتشييد للثورة للدولة والمجتمع، حيث جاء فيه «**إن الفلاحين والعمال هم من كانوا يشكلون القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي ودخولهم الإجتماعي لثورة قد جلب إليهم بعض فئات الوطن الإجتماعية الأخرى**»، بذلك يكون قد أصبغ على الثورة طابعا شعبيا مبنيا على أنها لم تكن صراعا طبقيا كما ذهب إلى ذلك البعض وإنما كفاحا شعبيا من أجل القضية الوطنية بجميع أبعادها، ويذكرنا مشروع الحمامات بالفعل بأن حركة الكفاح نفسها كانت كافية أثناء حرب التحرير لإجتذاب ودفع الطموحات الثورية للجماهير واليوم قد وقف دفع هذه الحركة مع نهاية الحرب واستعادة الإستقلال فقد غدا من الأهمية بمكان العمل على استمراره بلا تأخير في المجال الإديولوجي[3]، خاصة وأن الجزائر أصبحت تتمتع بخاصيتين السيطرة الإستعمارية وعهد شبه إقطاعي وهذه

[1] وهيبر شرير: المرجع السابق، ص: 136-137.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية 1954، دار النعمان، 2012، ص: 594.

[3] علي هارون: خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، مر: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص: 23.

الخاصية المزدوجة لن تزول بحصول الجزائر على الإستقلال وأنها سوف تتعب ما لم يتحقق التحول الجذري[1]، من خلال تصفية بقايا الإقطاعية المناهضة للوطنية والمصالح الشعبية في الميدان الإجتماعي بتزويد البلد المستقبل يتوجه سياسي جديد أي «**بناء الجزائر في إطار المبادئ الإشتراكية وسلطة بين أيدي الشعب فجاء البرنامج تحت اسم الثورة الديمقراطية الشعبية**»[2].

وأعطى لها المشروع مفهوم كون أن الثورة الديمقراطية ثورة شعبية تسعى لحصول كل فرد على حريته المسلوبة منه ، وهي التي تعمل على إعداد فكر سياسي وإجتماعي يلبي طموحات الجماهير على أساس مجهود اديولوجي دائم[3]، وحدد الميثاق المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية وهي كالآتي:

- الإنطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامع الشعب.
- التعبير عن هذا الواقع على أن نأخذ بعين الإعتبار متطلبات التقدم العصري وإكتشاف العلم وتجارب الحركة الثورية الأخرى ومحاربة الإمبريالية في العالم، كذلك فإنه يجب تفادي الإستلهام، من الصيغ الجاهزة، دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس ويجب بنفس الطريقة أن تحترز من الإنجرار إلى خطأ الذين يزعمون لإستغناء عن تجربة الغير وما تقدمه الحركات الثورية في عصرنا.[4]

وهذه المهام فسيقوم بها الشعب أي الفلاحين والشباب والمثقفين الثوريين، لأنها هي التي تحقق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وهي التي ستلعب دورا في التحضير لمستقبل الجزائرفي جميع الميادين سياسية، اجتماعية تعكس مطامع الجماهير بصفة وفية.[5]

المحتوى الثالث: العمل على إنجاز المهام الإقتصادية والإجتماعية لثورة الديمقراطية.

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 69.

[2] قواسمية عبد الكريم: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978)، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية الثورة الجزائرية، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بالعباس ،2018، ص: 58.

[3] علي هارون: المرجع السابق، ص: 24.

[4] النصوص الأساسية للثورة ...: المصدر السابق، ص: 75.

[5] بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص: 595.

يجب صياغة عملنا والقيام به على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وفي المستوى الدولي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الإستعمار وبقايا الساسية القمعية وحتى تضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية، ومعادية للساسية الإستعمارية وتعني باختبار خطوط العمل هذه:

- بناء اقتصاد وطني.
- انتهاج سياسية إجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معينة للعمال، والقضاء على الأمن وتحسين المسكن والوضع الصحي وتحرير المرأة.

-انتهاج سياسة دولية أساسها الإستغلال الوطني ومحاربة الإمبريالية.[1]

[1] النصوص الأساسية للثورة ...: المصدر السابق، ص: 85.

المبحث الثاني: المبادئ الانسانية للثورة من خلال ميثاق طرابلس.

1.العدالة والمساواة.

أكد ميثاق طرابلس على البعد الديمقراطي لثورة البناء والتشييد حيث جاء فيه «...**إن الكفاح المسلح يجد أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الإستقلال الوطني**»[1]، ويذكر مشروع الحمامات الذي انعقد بتونس، بأن حركة الكفاح نفسها كانت كافية اثناء الحرب التحريرية لإجتذاب ودفع الطموحات الثورية للجماهير واليوم قد توقف دفق هذه الحركة مع نهاية الحرب واستعادة الإستقلال فقد غدا من الأهمية بمكان العمل على استمراره بلا تأخير في المجال الإيديولوجي، وبعد الكفاح من أجل الحصول على الإستقلال تأتي الثورة الديمقراطية الشعبية، وتعرف الثورة الديمقراطية الشعبية على أنها ثورة طلائعية واعية حسب ما ورد في المشروع وهي التي تعمل على إعداد فكر سياسي واجتماعي يلبي طموحات الجماهير الشعبية على أساس مجهود اديولوجي دائم، ولتحقيق هذه الأديولوجيا الثورية المغذاة بمبادئ علمية، يتطلب الأمر التفكير في تصور جديد للثقافة وقد فصل مشروع الحمامات بصفة جذرية في تحديد مفهوم هذه الثقافة الحديدة.[2]

وجاء فيه «**إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشيد واع للبلاد في إطار المبادئ الإشتراكية والسلطة بين يدي الشعب...**»، ونص الميثاق أن المحتوى الديمقراطي يجعل من مهام الثورة العمل على تقوية الوطن الذي أصبح مستقلا بأن تعيد إليه قيمته المكبوتةاالتي حطمها الإستعمار، وذلك لتحقيق دولة ذات سيادة واستقلال كامل وثقافة وطنية، كما أكد أن الفكر الديمقراطي يجب أن يتحقق في مؤسسات الدولة المحددة تحديدا جيدا، وفي كل قطاعات الحياة الإجتماعية للبلاد، وتوضح الوثيقة أن روح المسؤولية تشكل المظهر الأول للفكر الديمقراطي، ويجب أن تحل في أي مكان محل السلطة التي كان جوهره إقطاعيا وميزته تسلطية.

[1] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 440.

[2] علي هارون: المرجع السابق، ص ص: 23-24.

ثم بين الميثاق أن تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية يتطلب تأسيس حزب جماهيري قوي واع، والذي يجب أن يعمل على قاعدة ديمقراطية، وأن يكون وسيلة لتعبير عن المتطلبات الجماهيرية، وأن لا تفرض القيادة الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقا من آراء واقتراحات القاعدة وأن التعبير الحر عن الآراء والإنتقاد هما من الحقوق الأساسية تسند عن طريق الإنتخاب في حل المستويات وأن تخضع القرارات لقانون الأغلبية، وبهذا وضع الميثاق مجموعة من القواعد التي يتم من خلالها ممارسة الفعل الديمقراطي وهي:

- وضع السلطة في يد الطبقة الثورية الشعبية.
- التبادل المستمر بين القمة والقاعدة لضمان حياة سياسية نشيطة.
- الخطة السياسية للحزب لا تضعها القيادة وحدها بل يجب أن تتبع من اقتراحات القاعدة واهتماماتها.
- حرية النقد في نطاق منظمات الحزب تعتبر حقا جمهوريا للمناضلين وهذا العمل يسمح يتجنب أي عمل انحرافي يستوجب العقاب بصاحبه.[1]

ومن خلال ما تم ذكره وعند تحليلنا المحتوى الإجتماعي لكفاح التحرير بين أن الفلاحين والعمال على وجه العموم، وهم الذين يشكلون القاعدة العاملة لثورة وأعطوها الطابع الشعبي أساسا، فدخولهم الجماعي إلى صفوف الثورة فتجذب إليهم من بعد فئات الوطن الإجتماعية الأخرى ونظرا لأن مصير الفرد مرتبط بمصير المجتمع بتمامه وكما له فإن الديمقراطية بالنسبة إلينا لا يجب أن تتوقف عند فتح الحريات الفردية بل يجب أن تكون خاصة تعبيرا جماعيا للمسؤوليات الشعبية وأن تشيد دولة حديثة على أسس ديمقراطية مضادة للإمبريالية ومعادية للإقطاعية لا يكون ممكنا إلا بمبادرة الشعب ويقظته ومراقبته المباشرة.[2]

[1] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 441.

[2] النصوص الأساسية للثورة ...: المصدر السابق، ص ص : 74- 77.

2. السلم والسلام الدولي.

من خصائص الثورة الجزائرية أنها أعلنت من أجل تحقيق السلام، حيث واصل الكفاح المرير تبنيه للمبدأ السلمي وهو ما يضمنه بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام من خلال دعوتهما للتفاوض، وها هو هذا المبدأ يستمر ويتعمق في برنامج طرابلس 1962، بالدعوة من جديد إلى التفاوض للوصول إلى حل سلمي لكل من الطرفين.[1]

لذا فإن وقف القتال مشروط ومرهون فقط بموافقة فرنسا على أهداف جبهة التحرير الوطني السلمية، وهي الإعتراف بالإستقلال الكامل غير المنقوص وحق تقرير المصير الذي يعد حق مشروع لكل الشعوب.

كما أكد المجتمعون في مؤتمر **طرابلس 1962** على مبدأ السلم فجاء فيه «**أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في نفس الوقت الذي يندد بهذه السياسية العدوانية يؤكد من جديد إرادة السلام لدى الشعب الجزائري الذي يضطر للجوء إلى الكفاح المسلح لإحرازه حقه في الحرية والإستقلال إلا بعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية**».[2]

وكما أكد لنا برنامج طرابلس تحت العنوان التالي: من أجل سياسة خارجية مستقلة والمتمثلة في السلم، على إعتماد الفكر الوطني على مبدأ السلم العالمي كما ربط البرنامج مبدأ التقدم بمبدأ السلام وذلك ان التقدم العالمي قد يجعل الأمن العالمي معرضا للخطر[3]، حيث جاء في البيان التالي: «...**إن التعاون أمر ضروري لإستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم في جو من السلام ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الإمبريالية تعبئة دائمة**».[4]

وكعادتها ظلت الإدارة الإستعمارية تراوغ في مفاوضاتها إلى تقويض السلم والأمن في الجزائر وذلك من مؤتمر الصومام إلى غاية تاريخ وقف اطلاق النار وصولا إلى مؤتمر

[1] فتح الدين بن آزواو: المرجع السابق، ص: 206.

[2] حياة رحايلي: المرجع السابق، ص: 223.

[3] محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 293.

[4] النصوص الأساسية للثورة...: المصدر السابق، ص: 102.

طرابلس، الذي أكد في نفس السياق وكغيره من المؤتمرات أن مسألة السلم في الجزائر لا تزال قضية أساسية بالنسبة إليهم سيما في ظل بروز مستجدات جديدة بالجرائم الفرنسية المرتكبة ضد الجزائريين منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار.[1]

كما كانت الثورة الجزائرية دائما بحثت احتمالات الحرب، فإنها كذلك بحثت احتمالات السلم، بالدعوة إلى التفاوض المبني على الإحترام والمساواة والثقة المتبادلة بين الطرفين الفرنسي والجزائري[2]، من أجل تعزيز الروابط والعلاقات الدولية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية، ذلك سيمكن الجزائر قادرة على إسهام بصفة ايجابية في بناء سياسة جديدة بمقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية ستساعد على تصفية الأحلاف العسكرية وعليه فهذه السياسة الخارجية رافد لابد منه للوصول إلى أهداف الثورة الداخلية ومن بينها الإنسانية وهي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية.[3]

وفي الأخير نستطيع القول أن قيمة السلم كانت أحد أهم القيم الإنسانية التي كانت لها الحضور الثابت والواضح في جميع المواثيق والنصوص الثورية وخاصة الأساسية منها، إذا نجد أن هذه النصوص قد ركزت جل إهتمامها على هذه القيمة، إذ وردت في بيان أول نوفمبر **1954** وفي ميثاق مؤتمر الصومام**1956**، كما ضمن ميثاق مؤتمر طرابلس **1962** الذي ذلل للمستوطنين العراقيل التي يمكن أن تواجههم في حال استقلال الجزائر مخيرا إياهم بين خيارات إنسانية فيها من قيم السلم والإنسانية ما يؤكد التوجه الإنساني والعالمي للثورة الجزائرية التي حظيت بإهتمام ومساندة من أحرار العالم.[4]

[1] محمدي محمد: المرجع السابق، ص: 08.

[2] حياة برحايلي: المرجع السابق، ص: 223.

[3] النصوص الأساسية للثورة...: المصدر السابق، ص ص: 102-103.

[4] محمدي محمد: المرجع السابق، ص: 12.

3.دعم حركات التحرر من أجل الوحدة.

عملت الثورة التحريرية بكل قوتها على المشاركة في تصفية الإستعمار الذي ينتهك حقوق الإنسان وخاصة في القارة السمراء بصفة خاصة، فالجزائر المستقلة ستبادر بتقديم يد المساعدة لتلك الشعوب التي تكافح وتناضل من أجل استعادة حرية بلدانها.[1]

فقد أكد واضعوا الميثاق أن محاربة الإمبريالية سيغذي القوى السياسية والإجتماعية في تحقيق الوحدة في المغرب العربي الكبير والعالم العربي وإفريقيا، كما أوصى البرنامج بدعم حركات النضال من أجل الوحدة،[2] كما جاء في السياق التالي «...**المساعدة على وضع تعديل صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي...وفي افريقيا ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية...وتنفيذ المشاريع الإقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الإمبريالية**»[3]. من خلال هذا النص قد أسهب في ابتكار الوسائل الكفيلة لتحقيق الوحدة المنشودة **(العربية والإفريقية)** وهو ما يعد تأكيد للأطروحات الفكر الوطني الوحدوي[4]، حيث كانت من ضمن أهداف الثورة الخارجية هي تحقيق هذه الوحدة التي يقرها التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة والمصير الواحد .[5]

وأما فيما يخص دعم حركات التحرر فقد أكد الميثاق على وقف الجزائر مع الشعوب المستضعفة وعلى تقديم يد العون والمساعدة لكامل الشعوب التي تناضل من أجل حريتها[6]، وجاء في الميثاق على السياق التالي «...**ستقدم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلا لتحرير بلادها ومن واجب الجزائر أن تولي اهتماما خاصا بالوضع في**

[1] نسيمة بروال، سارة بوقفة: المرجع السابق، ص: 106.

[2] لعرج جبران: البعد الإسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017، ص: 254.

[3] النصوص الأساسية للثورة : المصدر السابق، ص: 101.

[4] محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص: 292.

[5] حياة رحايلي: المرجع السابق، ص: 225.

[6] لعرج جبران: المرجع السابق، ص: 254.

أنغولا وجنوب إفريقيا وبلدان شرق إيفرقيا، فالتضامن الفعال ضد الإستعمار سيمكن بلادنا من توسيع جيهة الإتصال، ودعم حركة الوحدة».[1]

وفي الأخير نجد أن مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية، كانت تحمل بين طياتها رؤية إنسانية تتجاوز المحلية والإنغلاق حول الذات بل رؤية متفتحة وملتزمة بنصرة القضايا العادلة للشعوب، هذه القيمة التي مازالت الجزائر تعتنقها ولو بنوع من العقلانية على الرغم من تغير الظروف والمعطيات، وتغير التحالفات والمصالح.[2]

[1] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 254.

[2] دعاس عميور صالح: المرجع السابق، ص: 539.

وكحولة للفصل الثلث الذي كان تحت العنوان التالي :مظاهر البعد الإنساني للثورة من خلال وثيقة طرابلس 1962، حيث يتضح لنا ان وثيقة طرابلس تعتبر من اهم مواثيق الثورة التحريرية ،التي جاءت في مرحلة الإستعمار والخضوع لمرحلة البناء والتشييد حيث نجد ان اطروحاته كانت أكثر عمقا وشمولية كون أن مجال إهتمامته كان مركزا نحو وضع الجزائر في عهد الإستقلال لذلك فإن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بما في ذلك السياسية الداخلية والخارجية اكثر ثراءا، وتطور في الأفكار

كما عبرت الوثيقة عن طموحات الشعب الجزائري في السلم والحرية والعدالة والتقدم ،كما أكدت على دعم حركات التحرر ووقوف الجزائر مع الشعوب المستضعفة ،مع تقديم يد العون والمساعدة ،لكاما الشعوب التي تناضل من أجل حريتها ،ومن هنا نلاحظ ان الوثيقة كانت تحمل في طياتها رؤية إنسانية تتجاوز المحلية والإنغلاق حول الذات رؤية متفحة وملتزمة لنصرت القضايا العادلة للشعوب ،هذه المبادئ الإنسانية التي مازالت الجزائر تعتنقها ولول بنوع من العقلانية على رغم من تغير الظروف والمعطيات وتغير الحلافات والمصالح.

الـخـاتـمـة

الخاتمة:

وعلى ضوء دراستنا لموضوع البعد الإنساني للصورة من خلال مواثيقها **1954-1962** توصلنا في الأخير لنتائج التالية:

- الثورة التحريرية هي ثورة جاءت للقضاء على النظام الإستعماري وسياسته القمعية المستخدمة في حق الشعب الجزائري المتمثلة في انتهاك الحقوق وارتكاب المجازر والتعذيب والإعدامات والقتل.
- رغم السياسة الإستعمارية الفرنسية نجد أن الشعب الجزائري لم يتأثر بأساليب الإبادة والتغذيب، كما أنه لا يعتبر حرب التحرير نزعة إنتقامية عصبية فالثورة الجزائرية تحارب القوات الفرنسية بالعنف وغيره، إلا أنها لم تسمح لنفسها بأن تهدر إنسانيتها فالهدف من الثورة هو القضاء على الإستعمار واسترجاع السيادة والحرية لشعب الجزائري التي سلبت منه، يتضح بعدها الإنساني في مواثيقها التي تعتبر المرآة العاكسة لأهم محطات الكفاح المسلح التي مر بها.
- فبيان أول نوفمبر **1954**، أول وثيقة من وثائق الثورة التحريرية، جاء في شكل نداء موجه لشعب من أجل الكفاح، تضمن الخطوط العريضة لأهداف ومبادئ الثورة، حمل في طياته رسالة إلى السلام، عبر عنها لفضا لغويا ونهجا سياسيا بشكل واضح وصريح لتفادي العنف وإراقة الدماء وكل ما ينجم عن النزعات المسلحة من آثار نفسية وخسائر بشرية ومادية.
- دعا البيان إلى إقامة دولة ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة يسودها العدل واحترام حقوق الإنسان والعيش في أمان واستقرار وسلم والمساواة بين مختلف الفئات الشعبية دون تميز ديني أو عرقي.
- وثيقة الصومام الصادرة عن مؤتمر الصومام المنعقدة في **20 أوت 1956**، تعتبر ميثاقا ومنهجا سياسيا تسير عليه الثورة التحريرية بمفهومها الواسع والشامل، وليست حربا فقط كما تروج لذلك الدعاية الإستعمارية، وهي ثورة تهدف لإسترجاع السيادة وتحرير الأرض

والمواطن من مخلفات الإرث الإستعماري، أكدت الوثيقة على البعد الإنساني لثورة، حيث دعا ميثاق الصومام إلى السلم بشكل صريح من خلال دعوته إلى التفاوض مؤكدا على نفس شروط بيان أول نوفمبر **1954**، للوصول إلى حل سلمي، وإحلال العدالة التي تسعى إلى إحترام الإنسان وكرامته، ولم تقتصر على الإنسان الجزائري فقط، وإنما شملت حتى الإنسان الغير جزائري بمعنى الأقلية الأوروبية، بهذا نجد أن الثورة الجزائرية لم تسمح لنفسها بهدر حقوق خصومها، وأن الثورة الجزائرية تعمل على تحقيق الإستقلال الوطني من أجل تأسيس جمهورية ديمقراطية إجتماعية تضمن المساواة الحقيقية بين كل المواطنين في وطن واحد دون تميز.

- لم تخرج الثورة عن إطارها الإنساني وجاءت لتأكده مرة أخرى في ميثاق طرابلس، الصادر عن مؤتمر طرابلس المنعقد في ليبيا **27 ماي** إلى **05 جوان 1962**، حدد من خلاله الخطوط العريضة لمشروع الدولة والمجتمع الجزائري بعد نهاية الإستعمار، ويكون الكفاح من اجل تحرير الوطن متبوعا بثورة ديمقراطية شعبية اي بناء دولة جزائرية تكون السلطة في يد الشعب
- لتحقيق اهداف الثورة الديمقراطية الشعبية يتطلب تطبيق العادالة بين مختلف الفئات الشعبية لبناء دولة جزائرية خالية من القيود الفرنسية ، تحفض فيها كرامة الفرد ، حيث ترجع له حريته المسلوبة منه وهذا ما أكد عليه ميثاق طرابلس
- تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير وذلك بإنتهاج سياسة تستفيد منها الجماهير برفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين المسكن والوضع الصحي وتحرير المرأة .
- والوسيلة الثالثة لإنجاز الثورة الديمقراطية أشار برنامج طرابلس إلى أنها عامل أساسي في تدعيم الإستقلال الوطني وبلورة الشخصية الدولية من خلال مناهضة الإستعمار والإمبريالية، حيث يرى البرنامج المطالبة بالتضامن مع حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية ومساندة حركة النضال من أجل الوحدة.

- لم تتخلى الثورة الجزائرية عن إنسانسيتها من إندلاع الثورة **1954** إلى غاية الإستقلال **1962**.

الـــمـــلاحـــق

الملحق رقم 01: القادة الستة.

الواقفون من اليمين: محمد بوضياف– مراد ديدوش– مصطفى بن بولعيد– رابح بيطاط.

الجالسون من اليمين: محمد العربي بن مهيدي– كريم بلقاسم.[1]

[1] جعفر رتيبة: لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956–1958، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، 2014، ص: 115.

الملحق رقم 02: بيان أول نوفمبر 1954.

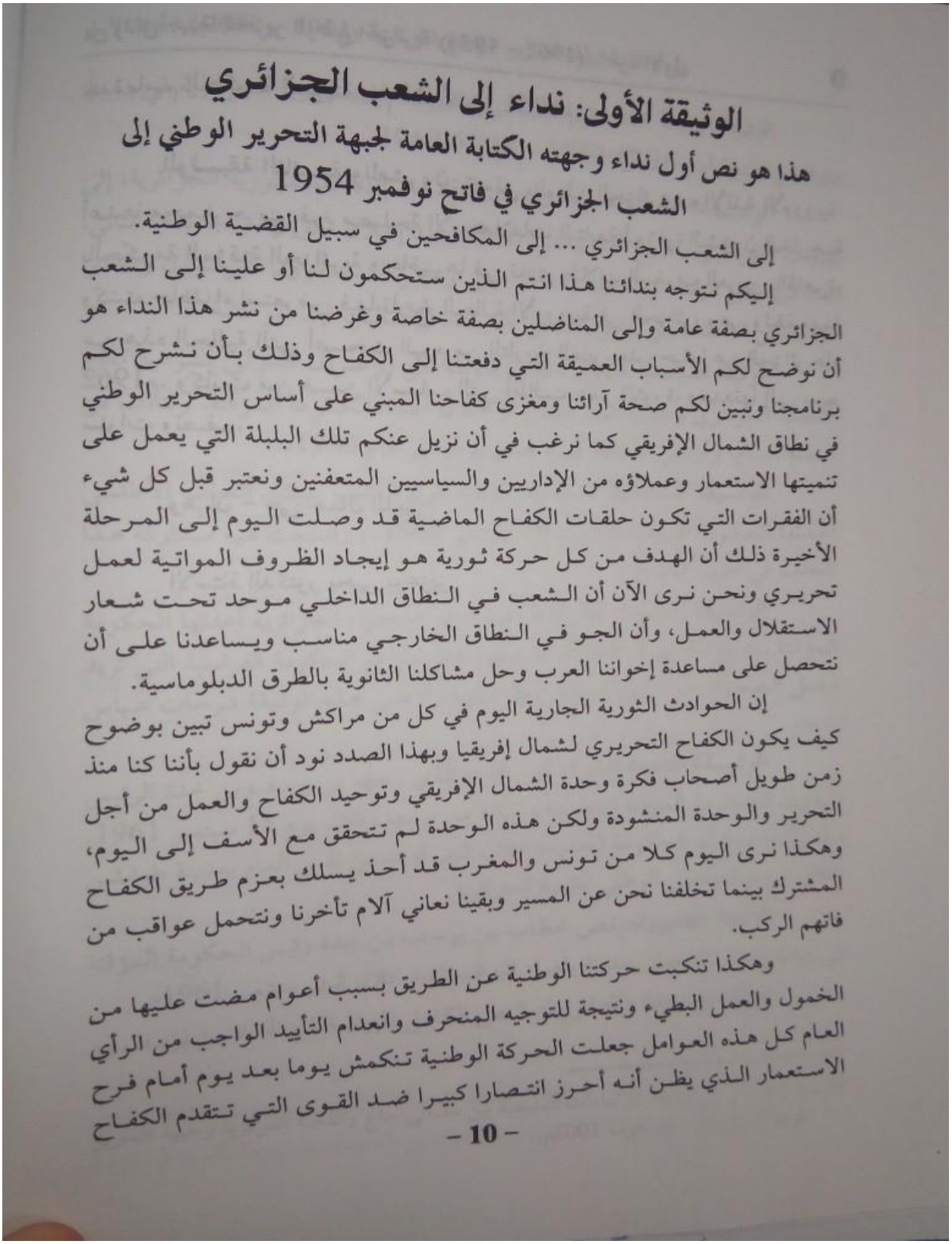

الوثيقة الأولى: نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في فاتح نوفمبر 1954

إلى الشعب الجزائري ... إلى المكافحين في سبيل القضية الوطنية.

إليكم نتوجه بندائنا هذا انتم الذين ستحكمون لنا أو علينا إلى الشعب الجزائري بصفة عامة وإلى المناضلين بصفة خاصة وغرضنا من نشر هذا النداء هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى الكفاح وذلك بأن نشرح لكم برنامجنا ونبين لكم صحة آرائنا ومغزى كفاحنا المبني على أساس التحرير الوطني في نطاق الشمال الإفريقي كما نرغب في أن نزيل عنكم تلك البلبلة التي يعمل على تنميتها الاستعمار وعملاؤه من الإداريين والسياسيين المتعفنين ونعتبر قبل كل شيء أن الفقرات التي تكون حلقات الكفاح الماضية قد وصلت اليوم إلى المرحلة الأخيرة ذلك أن الهدف من كل حركة ثورية هو إيجاد الظروف المواتية لعمل تحريري ونحن نرى الآن أن الشعب في النطاق الداخلي موحد تحت شعار الاستقلال والعمل، وأن الجو في النطاق الخارجي مناسب ويساعدنا على أن نتحصل على مساعدة إخواننا العرب وحل مشاكلنا الثانوية بالطرق الدبلوماسية.

إن الحوادث الثورية الجارية اليوم في كل من مراكش وتونس تبين بوضوح كيف يكون الكفاح التحريري لشمال إفريقيا وبهذا الصدد نود أن نقول بأننا كنا منذ زمن طويل أصحاب فكرة وحدة الشمال الإفريقي وتوحيد الكفاح والعمل من أجل التحرير والوحدة المنشودة ولكن هذه الوحدة لم تتحقق مع الأسف إلى اليوم، وهكذا نرى اليوم كلا من تونس والمغرب قد أخذ يسلك بعزم طريق الكفاح المشترك بينما تخلفنا نحن عن المسير وبقينا نعاني آلام تأخرنا ونتحمل عواقب من فاتهم الركب.

وهكذا تنكبت حركتنا الوطنية عن الطريق بسبب أعوام مضت عليها من الخمول والعمل البطيء ونتيجة للتوجيه المنحرف وانعدام التأييد الواجب من الرأي العام كل هذه العوامل جعلت الحركة الوطنية تنكمش يوما بعد يوم أمام فرح الاستعمار الذي يظن أنه أحرز انتصارا كبيرا ضد القوى التي تتقدم الكفاح

الجزائري، إن الساعة خطيرة.

وأمام هذه الوضعية التي تهدد بأن تصير ميؤوسا منها رأى نفر من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين وهم مؤيدون من طرف أغلبية العناصر الوطنية الشريفة بأن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي سارت فيه بسبب خلافات شخصية وبإعلان الكفاح إلى جانب إخوانهم التونسيين والمغاربة في المعركة الثورية الحقيقية.

ونحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية أن حركتنا وفقا للمبادئ الثورية ليست موجهة ضد أحد إلا الاستعمار الذي هو عدونا الوحيد الأعمى الذي رفض دائما أن يمنحنا أدنى حرية بوسائل الكفاح السلمي، وبذلك نكون قد وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الشخصية، ونحن نعتقد أن في كل ما سبق الأسباب الكافية لكي تتقدم حركتنا المجددة تحت اسم:

جبهة التحرير الوطني

وذلك لكي نتجنب كل الأخطاء الممكنة ونفتح باب الكفاح لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر ولكي نبين لكم بدقة أهداف كفاحنا نرسم فيما يلي الخطوط الرئيسية لبرنامجنا السياسي:

الهـــدف

الهدف: الاستقلال الوطني وذلك بواسطة:

أولا: إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية داخل إطار المبادئ الإسلامية.

ثانيا: احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز بين الأجناس والعقائد.

المرامي الداخلية

أولا: إجراء عمليات تطهير سياسية وذلك بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى طريقها الحقيقي وبمحو بقايا الفساد الذي تسبب في تدهورنا الحالي.

ثانيا: تعبئة وتنظيم جميع القوى الصالحة في الشعب الجزائري للقضاء على

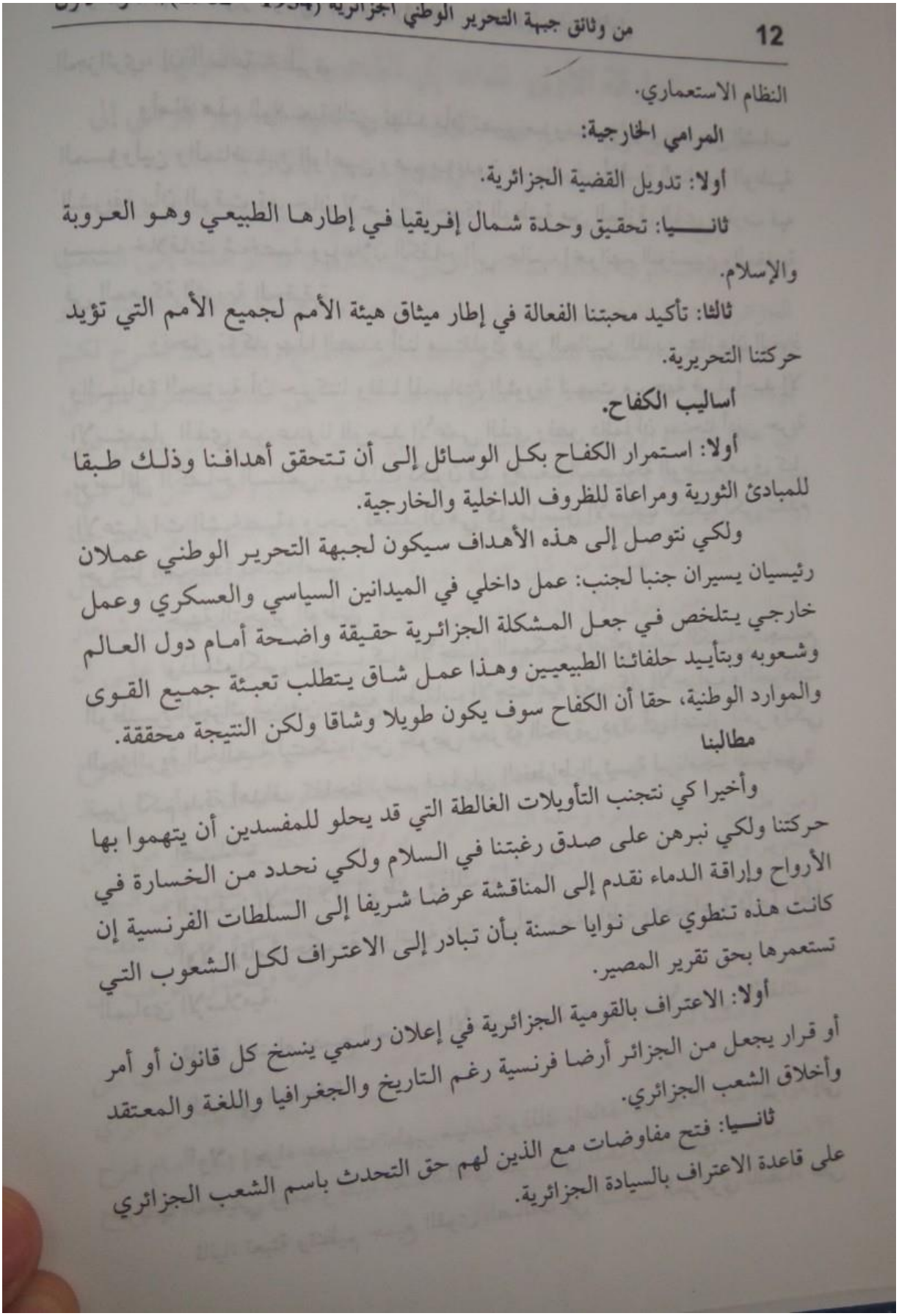

النظام الاستعماري.

المرامي الخارجية:

أولا: تدويل القضية الجزائرية.

ثانـــيا: تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي وهو العروبة والإسلام.

ثالثا: تأكيد محبتنا الفعالة في إطار ميثاق هيئة الأمم لجميع الأمم التي تؤيد حركتنا التحريرية.

أساليب الكفاح.

أولا: استمرار الكفاح بكل الوسائل إلى أن تتحقق أهدافنا وذلك طبقا للمبادئ الثورية ومراعاة للظروف الداخلية والخارجية.

ولكي نتوصل إلى هذه الأهداف سيكون لجبهة التحرير الوطني عملان رئيسيان يسيران جنبا لجنب: عمل داخلي في الميدانين السياسي والعسكري وعمل خارجي يتلخص في جعل المشكلة الجزائرية حقيقة واضحة أمام دول العالم وشعوبه وبتأييد حلفائنا الطبيعيين وهذا عمل شاق يتطلب تعبئة جميع القوى والموارد الوطنية، حقا أن الكفاح سوف يكون طويلا وشاقا ولكن النتيجة محققة.

مطالبنا

وأخيرا كي نتجنب التأويلات الغالطة التي قد يحلو للمفسدين أن يتهموا بها حركتنا ولكي نبرهن على صدق رغبتنا في السلام ولكي نحدد من الخسارة في الأرواح وإراقة الدماء نقدم إلى المناقشة عرضا شريفا إلى السلطات الفرنسية إن كانت هذه تنطوي على نوايا حسنة بأن تبادر إلى الاعتراف لكل الشعوب التي تستعمرها بحق تقرير المصير.

أولا: الاعتراف بالقومية الجزائرية في إعلان رسمي ينسخ كل قانون أو أمر أو قرار يجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والمعتقد وأخلاق الشعب الجزائري.

ثانـــيا: فتح مفاوضات مع الذين لهم حق التحدث باسم الشعب الجزائري على قاعدة الاعتراف بالسيادة الجزائرية.

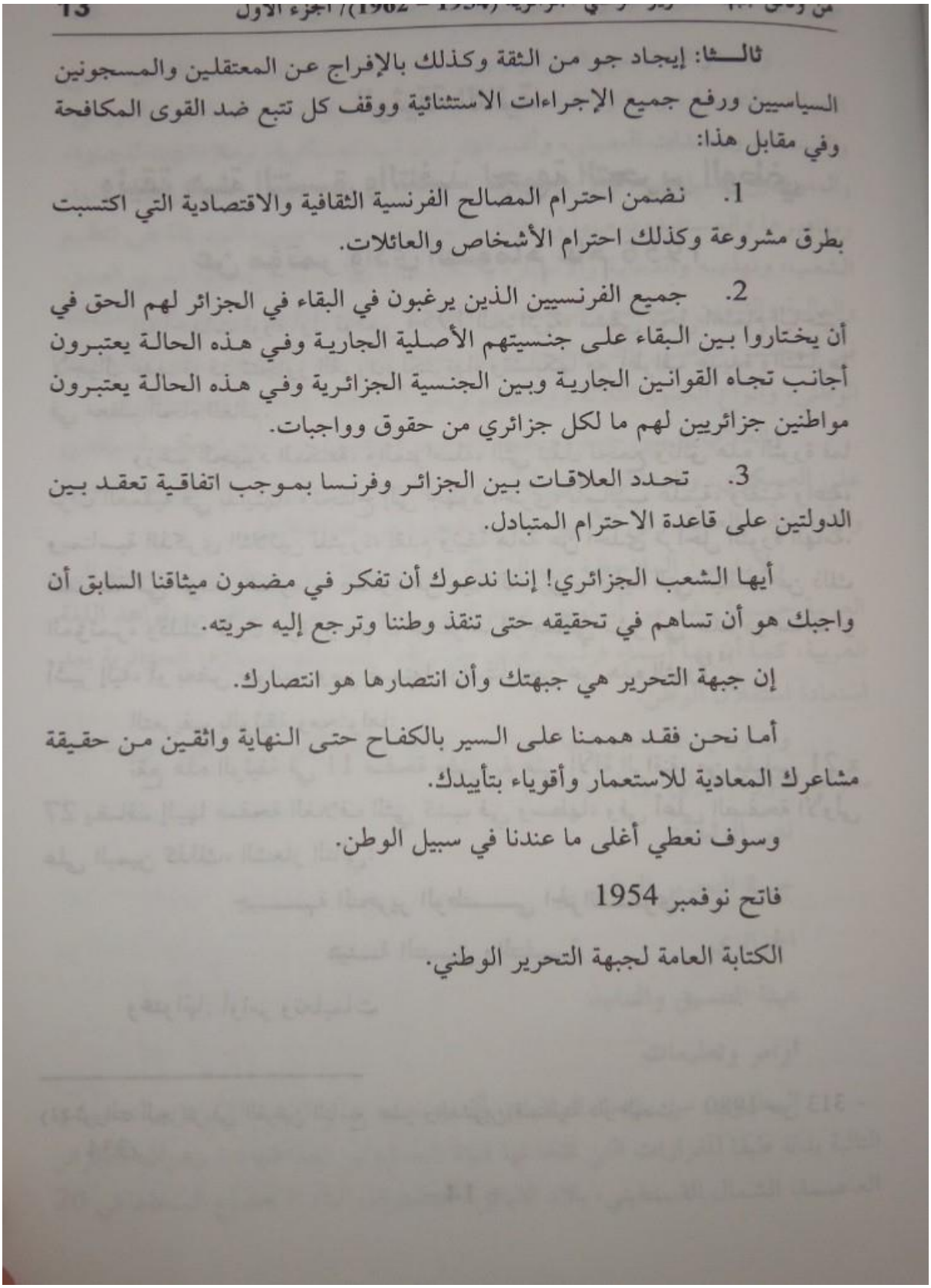

13 من وثائق ... (1954 - 1962)/ الجزء الأول

ثالثا: إيجاد جو من الثقة وكذلك بالإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين ورفع جميع الإجراءات الاستثنائية ووقف كل تتبع ضد القوى المكافحة وفي مقابل هذا:

1. نضمن احترام المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بطرق مشروعة وكذلك احترام الأشخاص والعائلات.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر لهم الحق في أن يختاروا بين البقاء على جنسيتهم الأصلية الجارية وفي هذه الحالة يعتبرون أجانب تجاه القوانين الجارية وبين الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون مواطنين جزائريين لهم ما لكل جزائري من حقوق وواجبات.

3. تحدد العلاقات بين الجزائر وفرنسا بموجب اتفاقية تعقد بين الدولتين على قاعدة الاحترام المتبادل.

أيها الشعب الجزائري! إننا ندعوك أن تفكر في مضمون ميثاقنا السابق أن واجبك هو أن تساهم في تحقيقه حتى تنقذ وطننا وترجع إليه حريته.

إن جبهة التحرير هي جبهتك وأن انتصارها هو انتصارك.

أما نحن فقد هممنا على السير بالكفاح حتى النهاية واثقين من حقيقة مشاعرك المعادية للاستعمار وأقوياء بتأييدك.

وسوف نعطي أغلى ما عندنا في سبيل الوطن.

فاتح نوفمبر 1954

الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني.

[1] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص: 10-13.

الملحق رقم 03: نسخة أصلية للبيان باللغة الفرنسية.

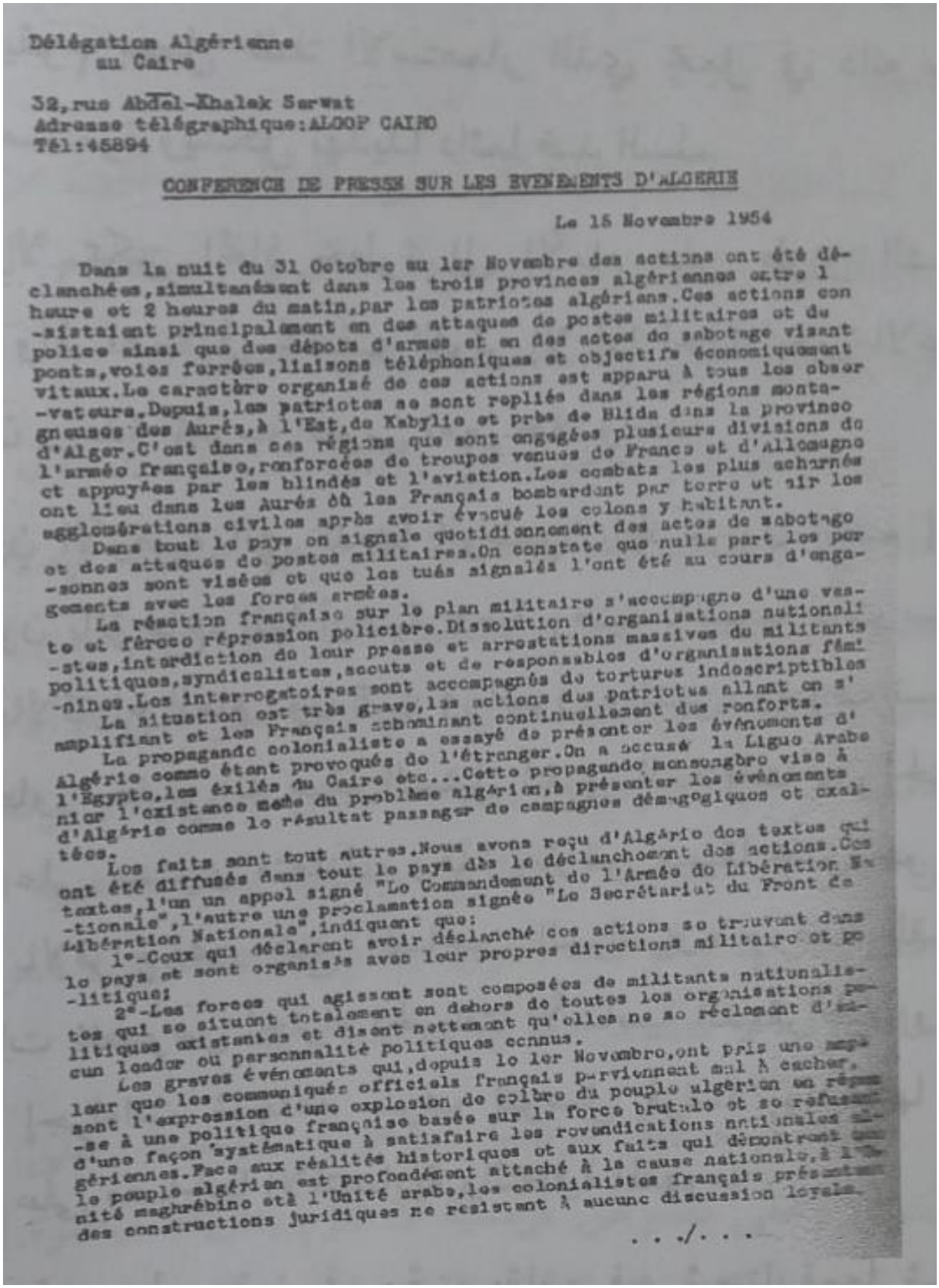

Délégation Algérienne
au Caire

32, rue Abdel-Khalek Sarwat
Adresse télégraphique: ALGOP CAIRO
Tél: 45894

CONFERENCE DE PRESSE SUR LES EVENEMENTS D'ALGERIE

Le 15 Novembre 1954

Dans la nuit du 31 Octobre au 1er Novembre des actions ont été déclanchées, simultanément dans les trois provinces algériennes entre 1 heure et 2 heures du matin, par les patriotes algériens. Ces actions consistaient principalement en des attaques de postes militaires et de police ainsi que des dépots d'armes et en des actes de sabotage visant ponts, voies ferrées, liaisons téléphoniques et objectifs économiquement vitaux. Le caractère organisé de ces actions est apparu à tous les observateurs. Depuis, les patriotes se sont repliés dans les régions montagneuses des Aurès, à l'Est, de Kabylie et près de Blida dans la province d'Alger. C'est dans ces régions que sont engagées plusieurs divisions de l'armée française, renforcées de troupes venues de France et d'Allemagne et appuyées par les blindés et l'aviation. Les combats les plus acharnés ont lieu dans les Aurès où les Français bombardent par terre et air les agglomérations civiles après avoir évacué les colons y habitant.

Dans tout le pays on signale quotidiennement des actes de sabotage et des attaques de postes militaires. On constate que nulle part les personnes sont visées et que les tués signalés l'ont été au cours d'engagements avec les forces armées.

La réaction française sur le plan militaire s'accompagne d'une vaste et féroce répression policière. Dissolution d'organisations nationalistes, interdiction de leur presse et arrestations massives de militants politiques, syndicalistes, scouts et de responsables d'organisations féminines. Les interrogatoires sont accompagnés de tortures indescriptibles.

La situation est très grave, les actions des patriotes allant en s'amplifiant et les Français acheminant continuellement des renforts.

La propagande colonialiste a essayé de présenter les événements d'Algérie comme étant provoqués de l'étranger. On a accusé la Ligue Arabe l'Egypte, les exilés du Caire etc... Cette propagande mensongère vise à nier l'existence même du problème algérien, à présenter les événements d'Algérie comme le résultat passager de campagnes démagogiques et excitées.

Les faits sont tout autres. Nous avons reçu d'Algérie des textes qui ont été diffusés dans tout le pays dès le déclanchement des actions. Ces textes, l'un un appel signé "Le Commandement de l'Armée de Libération Nationale", l'autre une proclamation signée "Le Secrétariat du Front de Libération Nationale", indiquent que:

1°-Ceux qui déclarent avoir déclanché ces actions se trouvent dans le pays et sont organisés avec leur propres directions militaire et politique;

2°-Les forces qui agissent sont composées de militants nationalistes qui se situent totalement en dehors de toutes les organisations politiques existantes et disent nettement qu'elles ne se réclament d'aucun leader ou personnalité politiques connus.

Les graves événements qui, depuis le 1er Novembre, ont pris une ampleur que les communiqués officiels français parviennent mal à cacher, sont l'expression d'une explosion de colère du peuple algérien en réponse à une politique française basée sur la force brutale et se refusant d'une façon systématique à satisfaire les revendications nationales algériennes. Face aux réalités historiques et aux faits qui démontrent que le peuple algérien est profondément attaché à la cause nationale, à l'unité maghrébine et à l'Unité arabe, les colonialistes français présentent des constructions juridiques ne résistant à aucune discussion loyale.

. . ./. . .

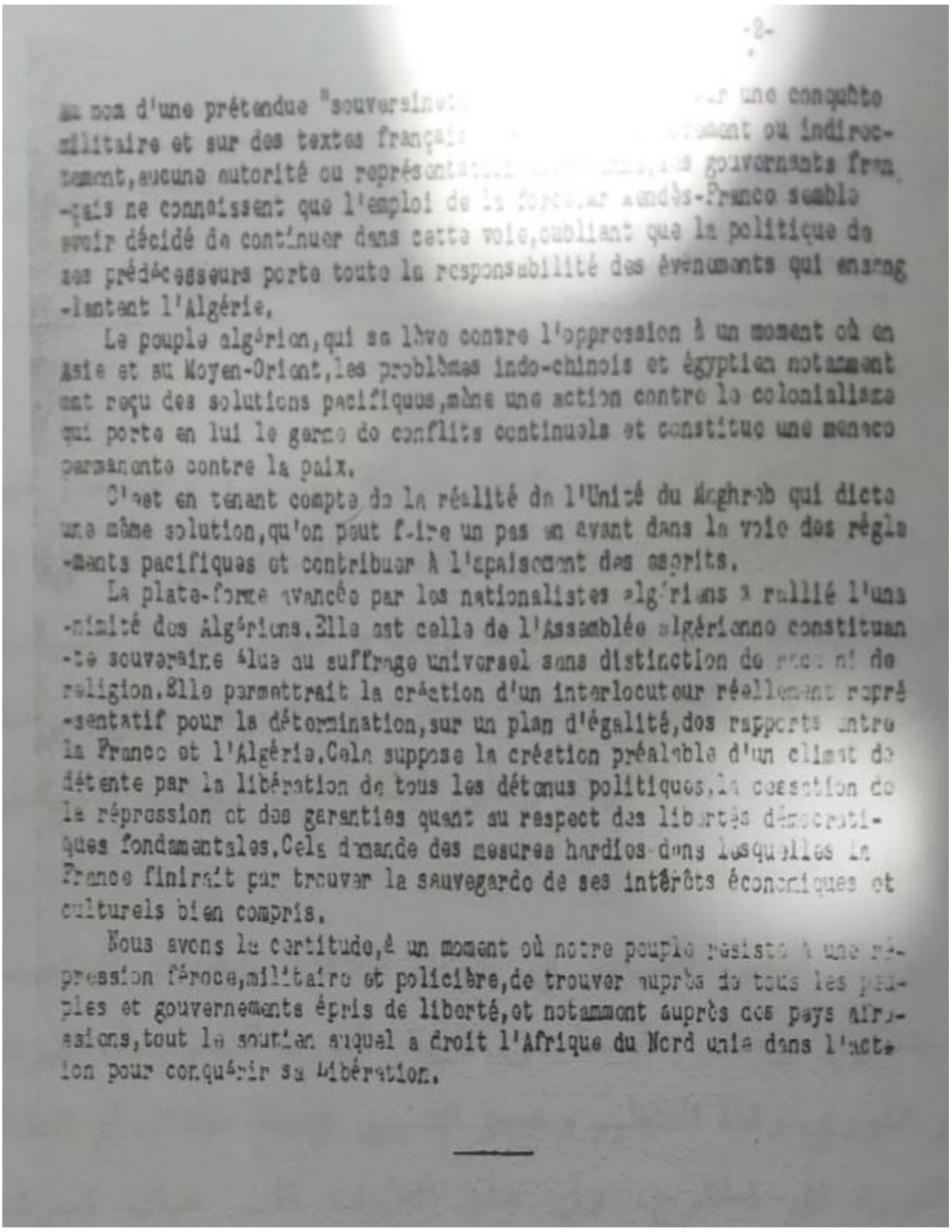

-2-

au nom d'une prétendue "souverain[illegible] sur une conquête militaire et sur des textes français [illegible]ement ou indirectement, aucune autorité ou représentat[illegible], ne gouvernants français ne connaissent que l'emploi de la force. A[illegible]-France semble avoir décidé de continuer dans cette voie, oubliant que la politique de ses prédécesseurs porte toute la responsabilité des événements qui ensanglantent l'Algérie.

Le peuple algérien, qui se lève contre l'oppression à un moment où en Asie et au Moyen-Orient, les problèmes indo-chinois et égyptien notamment ont reçu des solutions pacifiques, mène une action contre le colonialisme qui porte en lui le germe de conflits continuels et constitue une menace permanente contre la paix.

C'est en tenant compte de la réalité de l'Unité du Maghreb qui dicte une même solution, qu'on peut faire un pas en avant dans la voie des règlements pacifiques et contribuer à l'apaisement des esprits.

La plate-forme avancée par les nationalistes algériens a rallié l'unanimité des Algériens. Elle est celle de l'Assemblée algérienne constituante souveraine élue au suffrage universel sans distinction de race ni de religion. Elle permettrait la création d'un interlocuteur réellement représentatif pour la détermination, sur un plan d'égalité, des rapports entre la France et l'Algérie. Cela suppose la création préalable d'un climat de détente par la libération de tous les détenus politiques, la cessation de la répression et des garanties quant au respect des libertés démocratiques fondamentales. Cela demande des mesures hardies dans lesquelles la France finirait par trouver la sauvegarde de ses intérêts économiques et culturels bien compris.

Nous avons la certitude, à un moment où notre peuple résiste à une répression féroce, militaire et policière, de trouver auprès de tous les peuples et gouvernements épris de liberté, et notamment auprès des pays afro-asiens, tout le soutien auquel a droit l'Afrique du Nord unie dans l'action pour conquérir sa libération.

---

[1] عبد الله مقلاتي: موسوعة تاريخ الجزائر، ج 10، مواثيق الثورة الجزائرية دراية وتحليل، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص ص: 96-97.

الملحق رقم 04: مقتطف من مؤتمر الصومام 1956.

Le Congrès de la Soummam du 20 Août 1956 s'est tenu pour structurer et organiser cette révolution, lui donner une assise nationale et révolutionnaire et lui assurer une présence sur le plan international, un Congrès dont la réussite dépasse l'imagination et les pronostics. C'est un Congrès de l'unité et d'union dans l'action, dont les décisions ont assuré la continuité du combat malgré les difficultés et le poids redoutable de l'ennemi.

De nos jours, en temps de paix, les congrès qui se tiennent dans le monde exigent une période de préparation assez longue, avec un choix de lieu, de date et de la qualité des participants à ne pas négliger pour la réussite d'un congrès.

Mais tenir un congrès en plein combat, sur un terrain où les forces ennemis sont fortement implantées, disposant de tous les moyens de détecter toute information et action, se retrouver en conclave dans le secret absolu, dans les maquis de la Vallée de la Soummam de la Wilaya III, pour discuter et étudier les problèmes de la lutte armée pendant une dizaine de jours environ en tant que dirigeants de cette lutte armée, prendre les décisions qui s'imposent et achever le congrès dans de meilleures conditions de sécurité et de sérénité, assurées par le vaillant chef de la Vallée, le chahid Amirouche, assisté d'un étatmajor efficace composé d'éléments les plus sûrs et compétents, la réussite d'un tel congrès relève du miracle des hommes et aussi de l'aide de Dieu et de la baraka de valeureux chefs moudjahidine, dont la plupart sont des chouhada, et quelquesuns sont encore vivants.

Que Dieu leur accorde longue vie pour permettre aux générations montantes d'apprendre l'Histoire, tout au moins une partie seulement de cette glorieuse Révolution algérienne. En cette journée de recueillement qu'est la journée du Moudjahed (20 Août) de chaque année, cette date ne fait que rappeler au peuple algérien son devoir sacré de vénérer les chouhada, d'en tirer les leçons nécessaires pour la sauvegarde de l'unité nationale, de construire le pays et de participer à l'épanouissement et à la prospérité de l'Algérie des martyrs pour qu'elle soit et reste éternelle en tant qu'Etat et Nation.
Gloire à nos chouhada !!!

[1] لعريبي فاطمة الزهراء والشماني أحلام : المرجع السابق، ص: 131.

الملحق رقم 05: مقتطفات من برنامج طرابلس 1962.

صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

1) عن السيادة الوطنية

في 19 مارس 1962 أعلن ايقاف القتال فوضع بهذا حدا لحرب ابادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري.

وان نتيجة اتفاق تم في ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا بمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام وحدتنا الترابية وطبق اجراء تم ضبطه بين الطرفين.

وسيدعي الشعب الجزائري عند استفتاء المصير للموافقة على الحل الذي نصت عليه اتفاقيات ايفيان الخاصة باستقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا.

ان اتفاقيات ايفيان هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لا مرد له يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن.

ولكن يجب أن لا يغيب عنا أن هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ قد انبثق قبل كل شيء من التسلسل الثوري المنطقي المتواصل ومن الأحداث السياسية والإجتماعية ذات الأثر التاريخي الناجمة عن الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري.

إن هذه الأحداث التي برزت خلال امتداد الحرب التحريرية هي التي تمثل الانتصار الوحيد الدائم لأنها امتداد لمكاسب الكفاح المسلح ولأنها تشكل الضمان الحقيقي لمستقبل بلادنا وثورتنا ففي أي شيء تكمن أهمية هذه الأحداث ؟

1) إن الشعب الجزائري أقام من جديد وحدته الوطنية ومتنها في غمر العمل المباشر ضد الاستعمار فطهر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب والجماعات وتغلب على الانقسامات التي حصل منها الاحتلال الفرنسي نظاما سياسيا.

2) ان وحدة الكفاح هي التي جعلت الشعب الذي اضطهده الاستعمار يكتشف نفسه من جديد كوحدة، وتفتقت كل طاقاته الكامنة، فربطت بهذا حاضره بماضيه الحافل بالكفاح واتمت إلى النهاية المجهود المتواصل الذي طالما قامت في طريقه العراقيل لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية.

3) إن تحرك الجماهير الشعبية قد زعزع البناء الاستعماري وقوض الأسس التي تقوم عليها نظمه الرجعية وعجل بتحطيم المعتقدات الباطلة والهياكل الباقية من النظام الإقطاعي التي كانت تعرقل تطور المجتمع الجزائري.

كل هذا يثبت إخفاق الاستعمار الفرنسي في محاولاته الرامية لتحطيم مجتمع من أساسه وتعويضه بعدد متزايد من السكان الأوروبيين أو محاولاته الرامية لإبقاء مجتمعنا رهن الجهل والجمود.

إن اندفاع الجماهير الجزائرية في الكفاح لم يكن من نتيجته فقط تحطيم النظام الاستعماري والاقطاعية بل إنه بعث وعيا جماعيا فيما يتعلق بالمهام اللازمة لإعادة تشكيل المجتمع وبنائه على قواعد جديدة وإن الشعب الجزائري عندما أخذ من جديد زمام المبادرة قد أكد ارادته في التحرر وربط هذا التحرر شاعرا أو غير شاعر بالضرورة التاريخية للتقدم في جميع الميادين بدون هوادة وبطرق ثورية فعالة.

ب) تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية والجيش لمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية ولتطوير الحالة الصحية وتحسينها.

ج) تكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في اطار مخطط التنمية.

5) تحرير المرأة :

لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها. ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد. ينبغي للحزب أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال إلى يومنا هذا لديه عقلية سلبية بشأن دور المرأة. فكل شيء يساعد وبانماط مختلفة في نشر فكرة نقص المرأة وعجزها وبلاغلو نجد هذه العقلية البائدة متفشية في أوساط النساء أنفسهن.

ولن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الإجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية. ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تخويل النساء مسؤوليات حزبية.

3) من أجل سياسة خارجية مستقلة

ان التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعم استقلالنا وتشييد اقتصادنا الوطني ذلك أن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوى

التنافس بينها لفائدة تضامنها وذلك رغم تواجد متناقضات ثانوية، وقد سبق لمقاومتنا أن لاقت لدى شعوب العالم أصداء حسنة رغم اعتراض حكوماتها، وكانت فرنسا قد انتفعت في مجهودها الحربي من دعم مادي وأدبي أتاها من البلدان الغربية كلها ومن الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وما من شك في أن إرادتنا في مواصلة مسيرة الثورة ستلاقي العديد من الصعوبات غير أن هذه الصعوبات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمنعنا من بذل أقصى الجهود لحماية عملنا العادي للإمبريالية.

ولقد ساندتنا البلدان الاشتراكية التي وقفت بأشكال متعددة إلى جانبنا خلال الحرب. ومن الواجب علينا اذن أن نعمل على تقوية العلاقات القائمة بيننا وبينها، وقد وفرت لنا تلك المساندة امكانيات حقيقية للابتعاد عن الإمبريالية والحيد عنها.

ولسوف يعكس دعم التيار الحيادي الذي لنا ضلع فيه حيوية الشعوب المكافحة من أجل ترسيخ دعائم استقلالها وأن توسيع نطاق هذا التيار في كل بلد يؤخذ على حدة يتوقف على اختيارات هذا البلد الداخلية ودرجة استقلاله الإقتصادي. وعلينا أن نوجه السياسة الخارجية للجزائر نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الامبريالية.

2) دعم حركات النضال من أجل الوحدة :

ان توسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والإجتماعية التي تعمل في نفس الإتجاه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وافريقيا.

ويفرض علينا فشل مؤتمر طنجة والوحدة السورية المصرية والشكوك التي تثقل عبء تلاحم مجموعة الدار البيضاء أن نحدد موقفا مبدئيا على هذا الصعيد.

إن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تاريخي حق وهو يعكس حاجة تحرر الجماهير ورغبتها في تحريك أقصى قواها لتذليل الصعوبات التي تعوق ترقيتها ويعد عمل توحيد البلدان المختلفة عملا هاما ينبغي ادراجه في اطار اختيارات عقائدية وسياسية واقتصادية تكون مناسبة لمصالح الجماهير الشعبية وان مناورات التقسيم التي تقوم بها الإمبريالية ومصالح وخصوصية الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي افريقيا تعتبر من أهم العراقيل التي تجعل من الوحدة في أغلب الأحيان شعارا ديماغوجيا.

وتتمثل المهمة التي سيقوم بها حزبنا في المساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي افريقيا، ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية للحد من الصعوبات التي يجب تذليلها بصفة عملية.

وعلى الصعيد الدولي فإن تطور المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الامبريالية، كلها أهداف تساعد على القيام بخطوة صحيحة في طريق الوحدة اذا كانت هذه الأهداف في نفس اتجاه مصالح الشعوب.

3) دعم حركات التحرير :

لقد عملت حرب التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار في القارة الافريقية على وجه

الخصوص، وستقدم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلا لتحرير بلادها، ومن واجب الجزائر أن تولي اهتماما خاصا بالوضع في أنغولا وجنوب افريقيا وبلدان شرق افريقيا. فالتضامن الفعال ضد الاستعمار سيمكن بلادنا من توسيع جبهة النضال ودعم حركة الوحدة.

4) النضال من أجل التعاون الدولي :

إن التعاون الدولي أمر ضروري لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم في جو من السلام. ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الإمبريالية تعبئة دائمة.

فدعم الروابط مع بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية واقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية في فرنسا خاصة ستؤهل بلادنا إلى القيام بمسؤولياتها على الصعيد الدولي، وهكذا ستكون الجزائر قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية التي تجري فوق أرضنا وتهدد استقلالنا وأمننا كما أنها ستساعد على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية.

إن هذه السياسة الخارجية رافد لابد منه للوصول إلى أهدافنا الداخلية وهي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية والمساهمة في بناء عالم جديد.

[1] عبد العزيز بوتفليقة: المصدر السابق، ص: 98.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1. أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، ط 02، بيروت.

2. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، دط، القاهرة، 1956.

3. أحمد محساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: مسعود، دار القصبة، د ط، الجزائر، 2003.

4. الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان الجزائر، دار الصحافة فريد رويوش، ط 01، الجزائر، 2011.

5. بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، ط 02، الجزائر، 2012.

6. بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان، ط 01، الجزائر، 2004.

7. بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزار.

8. حسين آيت أحمد: روح الإستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002.

9. عبد العزيز بوتفليقة: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 -نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس-، وزارة المجاهدين، الجزائر.

10. علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة ، دط، الجزائر، 1999.

11. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 01، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.

12. فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل، ط 01، القاهرة، 1984.

13. محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، ط 01، الجزائر، 2010.

14. محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر، دار الكلمة، ط 01، لبنان، 1983.

15. محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح مثلوني، موفم، د ط، الجزائر، 2006.

16. محفوظ قداس: تحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2010.

17. محمد عباس: الثورة الجزائرية 1954-1962 نصر بلا ثمن، دار القصبة، د ط، الجزائر، 2007.

18. محمد عباس: لسان الحرية -شهادات تاريخية-، دار هومة، د ط، الجزائر، 2009.

19. محمد عباس من كواليس التاريخ ديغول ...والجزائر (أحداث- قضايا- شهادات)، دار هومة، الجزائر.

20. مصطفى مراردة: مذكرات الرائد مصطفى النوي-قائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية أوراس النمامشة من أفريل 1959 إلى 1960 -شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تح، مسعود قاوسمي، ط 02، 2014.

ثانيا: المراجع:

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

2. أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، دار الغرب الإسلامية، ط 01، بيروت، 2007.

3. ابراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، د ط، الجزائر، 2007.

4. أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1956، دار المعرفة، دط، الجزائر، 2010.

5. أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 إلى 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985.

6. ادريس فاضلي: حزب جبهة التحرير الوطني عنوان الثورة ودليل الدولة نوفمبر 1954-2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

7. البخاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، دار ابن النديم، ط 01، بيروت، 2012.

8. ابراهيم لحرش: الجزائر أرض الأبطال 1954، الجزائر، 2010.

9. بسام العسلي: الله أكبر ...وإنطلقت ثورة الجزائر، دار النفائس، بيروت، 1986.

10. بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، د ط، بيروت، 2010.

11. بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 -معالمها الأساسية-، دار النعمان، 2012.

12. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، 1994.

13. زهير احدادان: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادان، ط 01، الجزائر، 2007.

14. زيدان زبيحة: جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة"، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2009.

15. سعد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم عدالة جبهة التحرير الوطني وآثارها على الدولة الجزائرية، ج 02، مؤسسة ينسو، د ط، الجزائر، 2011.

16. سليمان الصيد: رد شبهات حول موقف جبهة العلماء المسلمين الجزائريين من ثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، ط 01، الجزائر، 1995.

17. صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

18. فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد، د ط، الجزائر، 2013.

19. عبد الله شريط ومحمد مليلي: الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، د ط، الجزائر، 2007.

20. عبد الله مقلاتي: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، ج 10، مواثيق الثورة الجزائرية دراية وتحليل، شمس الزيبان، الجزائر، 2013.

21. عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار طليطلة، ط 01، الجزائر، 2003.

22. على زغدود: ذاكرة الثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية، د ط، الجزائر، 2004.

23. علي هارون: خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 62، تر: الصادق عماري وآمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002.

24. عمار بوحوش: التاريخ الساسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط 01، بيروت، 1997.

25. عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، ط 01، 2002.

26. عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2012.

27. مؤمن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، د ط، الجزائر.

28. محرز عفرون: مذكرات من وراء القبور تأملات في المجتمع، تر: مسعود حاج مسعود، ج 02، دار هومة، الجزائر، 2008.

29. محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، د ط، الجزائر، 2005.

30. محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 01، منشورات اتحاد الكتاب العربي، د ط، الجزائر، 1999.

31. محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط 01، الجزائر، 1984.

32.محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي للثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

33.محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، عاصمة الثقافة العربية، د ط، الجزائر، 2007.

34.محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث، ط 01، الجزائر، 1989.

35.محمد جغابة: بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب ورسالة إلى السلام، تقد: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 1999.

36.محمد صالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم، د ط، الجزائر، 2009.

37.محمد محمد الصلابي: كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي، ج 03، دار ابن كثير، ط 01، سوريا، 2017.

38.مسعود عثماني: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2013.

39.مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، د ط، الجزائر، 2007.

40.يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار البصائر، د ط، الجزائر، 2009.

41.يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962، ج 01، دار البصائر، الجزائر، 2009.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. André Mandouze :La Révolution Algérienne par les texte , Abdzl Aziz Boutaflika, Ministéré de la culture, Ager, 2009.
2. Mohammed Harbi, Les archies de la rénolution algérienne, les editions jerne afrique, parise, 1981.

رابعا: المجلات:

1. بشير سعيدوني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ظروف إنعقاده وإنعكاساته المختلفة على مسار الثورة التحريرية، مجلة الدراسات الإفريقية، ع6، جامعة الجزائر، 2018.
2. جمال قندل: إذاعة بودابست وبيان أول نوفمبر 1954، مجلة التاريخ المتوسطين مج 02، ع 02، الشلف، 2020.
3. حورية ومان: البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 20 أزت 1956، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 26، 2017.
4. حياة رحايلي: تجليات البعد الديني لثورة التحرير الجزائرية من خلال جريدة المجاهد، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.
5. دحمان تواتي: ملامح التفكير الإستراتيجي لوثيقة بيان أول نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية، مج 03، ع 03، تيبازة، 2021.
6. رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية –الجدور الفكرية والمضمون–، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 07، 2002.
7. صالح دعاس عميور: مواثيق الثورة الجزائرية وإشكالية بناء الدولة، مجلة العلوم الإنسانية، مج 32، ع 01، الجزائر، 2021.
8. عامر رخيلة: أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 04، الجزائر، 2001.
9. عبد المجيد الفضة: البعد الإنساني في الثورة التحريرية 1954–1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 04.

10. فاطمة طاهري: تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر –قراءة في البيان–، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ع 10، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

11. لطفي ساعه: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، مجلة واقع وأفاق في ذاكرة الجزائر، جامعة باتنة.

12. محمد محمدي: قيم الإنسانية في مواثيق ونصوص الثورة التحريرة 1954–1962، قيمة السلم أنموذجا، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

13. مراد قبال وآخرون: بيان أول نوفمبر 1954 والقيم الإنسانية والحضارية، كتاب جماعي الثورة التحريرية الجزائرية من خلال بي أول نوفمبر تحقيق الإستقلال وصناعة المستقبل وبناء قيم المواطنة، دار التل ط 01، الجزائر، 2018.

14. نصر اللدين لعوج: الثورة الجزائرية (1954–1962) تجربة الرائد لتعايش السلمي، مجلة نصرية لدراسات الإجتماعية، مج 10، ع 01، 2019.

خامسا: الرسائل الجامعية:

1. تيطوم خالد: عبان رمضان والباءات الثلاثة 1956–1957، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

2. جعفر رتيبة: لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956–1958، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، 2014.

3. رحاب خولة: البعد المغاربي في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962، مذكرة ماستر في المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2019.

4. رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

5. سميحة دريد: القيم الفكرية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962 تنظيرا وممارسات، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة بوضياف، المسيلة،2019.

6. شقروش خديجة: القيم الحضارية في مواثيق الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2020.

7. لعريبي فاطنة الزهراء وشماني أحلام: مواثيق الثورة الجزائرية وإنعكاساتها على العمل الثوري وبناء دولة وطنية 1954-1962، مذكرة ماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، جامعة الجيلالي بو نعامة، خميس مليانة، 2020.

8. نسيمة بروال وسارة بوقفة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها وممارساتها، مذكرة ماستر تخصص الثورة الجزائرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019.

9. نور الدين شباحي: قيم الثورة التحريرية الجزائرية في مواجهة الإستبداد الإستعماري من خلال بيان أول نوفمبر 1954، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

10. يوسف قاسمي: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية –دراسة تحليلية نقدية 1954-1962- ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

سادسا: المعاجم والقواميس:

1. آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008.

2. عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954، الجزائر.

3. عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار دار القصبة، الجزائر، 2007.

الملخص:

كان للثورة الجزائرية بعد حضاري تميزت به عن باقي الثورات، وهو البعد الإنساني، حيث اشتملت مواثيقها الأساسية على العديد من المبادئ الإنسانية المتمثلة في كل من العدالة والمساواة، السلم والسلام، كما عبرت عن دعمها لحركات التحرر للشعوب المضطهدة، حيث إستطعات تجسيدها على أرض الواقع، هذا ما لاحظناها في سلوكياتها وممارساتها مع العديد من الفئات الإجتماعية الجزائرية والفرنسية على حد سواء، وهو ما كان له دور كبير في الحصول على قدر كبير من التعاطف والمساندة.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، البعد الإنساني، بيان أول نوفمبر 1954، مؤتمر الصومام 1956، مؤتمر طرابلس 1962.

Résumé:

The Algerian révolution had a civilized dimension that distinguished it from the rest of the revolutions, which is the human dimension and basic charters included many humanitarian principales of justice and equality, peace and also expressed the support for the liberation movements of oppressed peoples, where it was able to embody them on the ground, This is what we noticed in her behavior and practices with many Algerian and French social groups alike which had a great role in obtaining a great deal of sympathy and support.

Keywords: the Algerian revolution, the human dimension, the statement of the first of November 1954, the Sommam conference 1956, the Tripoli conference 1962.